

صلاح سالم

# تجليات العقل السياسي

مستقبل النظام العربي

دار الفكر والنشر

مبنى ١٠٠





تجارب العقل السليم  
ومستقبل النظام العربي



# تجليات العقل السياسى ومستقبل النظام العربى

صلاح سالم

الناشر

دار الفكر للطباعة والنشر وتوزيع (القاهرة)

عمارة شروق

الكتاب : تجليات العقل الميؤسي ومستقبل النظام العربي

للمؤلف : د. صلاح مياهم

تاريخ النشر : ١٩٩٨م

حقوق الطبع والترجمة والاقتباس محفوظة

للكاتب : د. و. قباء للطباعة والنشر والتوزيع

عبد الله غريب

شركة مطبعة مصر

المركز الرئيسي : مدينة العنصر من رمضان

والمطابع : المنطقة الصناعية (C1)

ت : ٠١٥/٣٦٢٧٢٧

الإدارة : ٥٨ شارع الحجاز - عمارة برج أمون

الدور الأول - شقة ٦

ت. ف : ٢٤٧٤٠٣٨

للتوزيع : ١٠ شارع كامل للخدمة (القاهرة)

ت : ٥٩١٧٥٢٢ ص.ب : ١٢٢ (القاهرة)

رقم الإيداع : ٩٧/٩٨٠١

ISBN : الترخيم الدولي

977 - 303 - 040 - 7

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ





# إهداء

إلى . . والديَّ

وفاءً لبعض قليل . . من فضل كثير

صلاح سالم



## تصدير

ربما كان أكثر التسلولات المطروحة على وعينا القومي المعاصر مشروعية وإيلاءً عن جنوى ومستقبل النظام العربى فضلاً عما تثيره صيغة السؤال من مرارات كرمها تراث الركود فى الماضى ، أو هواجس تدفعها الإقليمية البارزة فى الأفق ربما جاز القول بأن اللحظة للتاريخية التى نعيشها تكاد تجتمع لها الشروط وتثور بها المتناقضات التى تجعل منها ذروة للتحدى القومى تنفع نحو استجابات متفاوتة على صعيدى القومية والإقليمية بوجه خاص .

وواقع الأمر أن ثمة أنماطاً ثلاثة من التحديات تطرح نفسها بقوة على هذه اللحظة للتاريخية وعلى أصعدة متباينة . .

فهناك تحدى البيئة الدولية والتى تفرزه فى أنماط للتعامل القسرى مع المنطقة العربية وهو التحدى الناجم عن استمرار الفجوة بين المفهوم الصلدى لتوازن القوى والذى هيمن على تفاعلات الحرب الباردة ، والمفهوم الرخو لتوازن المصالح فيما بعدها والذى ظل طرْحاً نظرياً وقيماً حتى الآن .

ولأن المفهوم الأول قد انطلق من الواقع الاستراتيجى الذى جسده الاستقطاب الدولى لنحو ثلاثة عقود أو يزيد فإن آليات ومعادلات عديدة قد عملت على تغطية العجز العربى عن المشاركة فى توازن القوى .

ولأن المفهوم الثانى قد انطلق فى بيئة كونية أكثر ديناميكية ومن رؤية مثالية لدور الفارس فى التاريخ . فلم يستطع العالم العربى ملاحقة التوازن فى المصالح بالقدرة الذاتية إذ بدت مهمة صعبة ، جعلها الفارس مستحيلة حتى بات الواقع العربى فى أكثر مراحله انكشافاً ليس فقط فى العراق وليبيا والصومال بل ربما فى كافة دوله وتعبيراته السياسية .

وهناك أيضاً التحدى الأخطر وهو التحدى الإقليمى الناجم عن ضرورات تلبية متطلبات الانعطفات السلمية فى الصراع العربى - الإسرائيلى والمتمحورة حول فكريات الشرق أوسطية بتجلياتها المتباينة .

وبالرغم أن ثقافتنا القومية الإسلامية لا يمكن وصفها تاريخياً - وبأى حال من الأحوال - بأنها ثقافة صراع إذ تحوى فى كنفها الرئيسية شتى تعبيرات التسلمح وملكات التعايش بالقدر الذى يسمح لها ولنا بتجاوز حقبة الصراع العربى-الإسرائيلى بكل تناقضاتها إلا أن ثمة مخاطر يثيرها المشهد الراهن وتجد دوافعها فى أمرين .

الأول : وهو افتقاد الشروط الثقافية التى تكفل قيام النظم الإقليمية فضلاً عن استمراريتها ونجاحها وهى شروط تتمحور حول تجانس رؤية أطرافها للعالم بحقلته الثابتة وتفاعلاته المتحولة . إذ واقع الأمر يكشف عن أن العقل الإسرائيلى - بتجليات متباينة نوعاً - يصدر عن إدراك أساسى ينطلق من ويؤكد على تصاعد المشروع الصهيونى التاريخى بميراثه العنصرى المعروف وهبوط المشروع القومى العربى إلى الحد الذى دفع جزء من هذا العقل لاعتباره وتصويره على أنه أصبح خارج التاريخ وذلك فى نبرة عالية بدت فى أعقاب هزيمة يونيو وتولت نوعاً ما بعد حرب أكتوبر قبل أن تعود مجدداً - فيما تعكسه الممارسات قبل الطروحات - أعقاب زلزال الخليج لتفرز نفسها فى كثافة صراع تبدو واضحة وتثير هواجس عميقة .

والثانى : هو ضعف الشروط السياسية للنظم الإقليمية . فضلاً عما تعكسه اللحظة التاريخية ذاتها ولتى تحتوى هذه التفاعلات إذ أنها تلتى محملة بشتى رولسب العجز العربى عن التكامل والاتحاد من ناحية ، والإعجاب بالنموذج الأوروبى فى التوحد من ناحية أخرى وهذا التناقض يدفع بالعقل العربى نحو الإبحار فى المجهول الشرق أوسطى برفقة الذات الصهيونية وتحت الإمامة الأمريكية فى مغامرة لن تسلم عواقبها إذ تصدر عن إدراك بيمكانية إدارة البيئة العربية بآليات دولية - إقليمية قد تنال من معظم الثقافة ولو منحت بعض الاقتصاد .

وهناك أيضاً التحدى الذاتى للمتعلق بالركود العربى الذى تكشف عنه خبرة

للممارسة التاريخية ويتجلى في عجز هيكل النظام عن ترجمة طموحاته الأمر الذي أسلم الواقع العربى إلى أزماته وزاد من تفعيل المؤثرات السلبية الدولية والإقليمية فى التعامل مع العالم العربى الذى بدأ فى نظر الخارجين عنه مشروعاً عاجزاً عن التحقق والاكتمال وربما بالاستمرار .

ولإيماننا بأهمية الثقافة السياسية فى صياغة تطورات المجتمعات والنظم القومية ، وأيضاً بدور الواقع فى صياغة الاستجابات الموضوعية للتحديات المستقبلية نعرض بليجاز بين دفتى هذا الكتاب لفصول ثلاثة نتناول تجليات العقل السياسى العربى حيث نعرض لأهم الملامح الفكرية التى تصبغ بنمطها منتج هذا العقل فيما يتعلق بإدراك العالم السياسى وإدارة الحياة السياسية العربية ، ثم تفاعلات الواقع العربى بعد أزمة الخليج الثانية والتى تشكل بمكوناتها الأربعة الأساسية الإطار العام للفعل العربى فى التسعينات ، ثم التحديات الأساسية لمستقبل النظام العربى وهى أيضاً أربعة تتوزع على محورين . . الأول جغرافى يشير الانشغال الإقليمى المغاربى والخليجى بعيداً عن الانشغال القومى العربى ، والآخر وظيفى تشير ضغوط البيئتين الدولية والإقليمية ويهدد بنزع بعض وظائف النظام العربى الأمنية والسياسية ، وأخيراً خاتمة لاستشراف هذا المستقبل عبر صياغة لأربعة سيناريوهات تتراوح بين تفاؤل تشير بدائل تتعلق بالمستويات الأقصى للفعل العربى تجاه تحدياته الأساسية . وبين تشاؤم تشير المستويات الأدنى لهذا الفعل ، غير أن كليهما ، للتفاؤل وللتشاؤم يبقى فى إطار الشرط التاريخى الذى لا يحول دون اتبعات اللحظة القومية من جديد ، وربما من عمق مرارات لحظات سابقة عليها وهو اتبعات نامله وتدعو إليه فى هذا الكتاب الذى نرجوه محققاً لبعض الفائدة لفكرنا القومى العربى الجديد .

والله من وراء القصد

صلاح سالم



## الفصل الأول

### تجليات العقل السياسى

ملاحج التفكير السياسى العربى المعاصر

تقديم : ازدواجية المرجعية الثقافية :

بدأ فكرنا العربى مع عصور النهضة الأوروبية يعيش حالة من التوتر صاحبت رسوخ المنهج العلمى التجريبي وهيمنة القيم الحدائيه تزايدت حدتها عقب المواجهه الاستعماريه على الأرض العربيه وفي خضمها حيث أخذ العقل العربى يتردد بين المرجعيه الإسلاميه التاريخيه والمرجعيه الحدائيه المعاصره فيما صار يسمى بإشكاليه الأصالة والمعاصره .

ورغم الحديث الدائب عن إمكانية الجمع بين المرجعيتين إلا أن ذلك بدا مع الوقت حديثاً طويلاً لم يعكسه التجليلات الفكرية العربية - بشكل واضح على الأقل حيث وقف الفكر العربى على مسافة من مرجعيته الأصليه يحاورها ولا يتضمنها ، بينما وقف على مسافة أكبر من مرجعيته المعاصره يغازلها دون أن يتبناها . وفى هذا السياق بدت عملية الهضم والجمع والتكيف والاحتواء عسيره إلى الدرجة التى أعالت تكاملها الخلاق . ودون أن يعترف الوعى العربى المعاصر بهذه الإشكاليه فقد عاشها واقعاً مستمراً يؤكد كونه وعياً سلفياً هرمياً ، ووعياً حدائياً تابعاً إلى الدرجة التى دفعت كاتباً مصرىً معاصراً للقول بأننا نعيش فى ظل ثقافتين . ولقد تردد صدئ هذه الإشكاليه بعمق فى التفكير السياسى العربى حيث وقع اشتباك بين أنصار المرجعيتين فى وعينا العربى منذ قرن ونيف حول قضايا بعضها ذى طابع حضارى كالنهضة والهويه . وبعضها أخذ الصبغة السياسيه الواضحه كالقشورى والديموقراطيه والقوميه وغيرها من القضايا التى يمكن اختزال الجدل حولها إلى ثنائيات متقابله تعكس فى كل تكراراتها إحدى المرجعيتين على طرف ما من محور فلسفى مشترك بينما تعكس للمرجعيه الأخرى على الطرف الآخر بصورة مباشرة أو غير مباشره .

ولقد مثلت ثنائية القومية والإسلام إحدى أبرز تجليات ذلك الصراع الفكري طيلة النصف الثاني لهذا القرن على الأقل بطول وعرض الساحة العربية وحتى حرب الخليج الثانية والتي شهدت - بفعل تطورات معقدة - نوعاً من الانقسام الجزئي الواضح والغير منظم تدريجياً بين الراديكالية القومية من جانب والراديكالية الإسلامية من جانب آخر في سياق تيار المعارضة العربية لممارسات القوى الغربية على الأرض العربية مما بدا وكأنه لقاء أوعلى الأقل تقارب بين المرجعيتين الأساسيتين للفكر العربي المعاصر . وذلك باعتبار التيار القومي إنما هو تجسيد للمرجعية الحديثة على اختلاف صيغها الفكرية الليبرالية ، أو الاشتراكية وغيرها، غير أن السنوات الأربع المنقضية على تلك اللحظة التاريخية التي شهدت هذا التقارب قد أفرزت مواقف وروى متباعدة نوعاً مع روى تلك اللحظة ومؤكد على استمرارية رولوف الفهم والإدراك القديم إلى حد بعيد . حيث بدا التقارب بمرور الوقت محدوداً بالقوى المعتدلة على الجانبين القومي والإسلامي وهو الملمح الذي صار واضحاً في لغة خطاب الطرفين . وربما كان هذا الوضع هو الجديد الذي أفرزته تلك اللحظة التاريخية تضامناً في مواجهة الآخر إذا ما أدركنا أن قبولاً فكرياً كلياً أو صليماً قد توفر لهما حتى في أعنف مراحل صراع تياريهما .

وعلى صعيد التيارات المعتدلة الراديكالية داخل المعسكرين فسرعان ما توارى هذا التقارب مع تصاعد حركات الاحتجاج الإسلامي داخل بلدان عربية عديدة على رأسها الشمال الأفريقي فضلاً عن هيمنة تيار الإسلام السياسي على السودان . وهو الأمر الذي بات يهدد أنظمة الحكم في هذه البلدان مما دفع جل التيارات السياسية بها على مواجهة المارد الإسلامي ومن بينها التيار القومي الراديكالي فضلاً عن المعتدل . ومع اختزال دور التيار الإسلامي الاعتدالي إلى الهامش التقى دون السياسي ومع فئات الأجنحة العسكرية داخل التنظيمات الراديكالية الإسلامية حتى عن قلنتها بات التقارب الفكري بين المعتدلين أمراً غير ذي جدوى في ظل واقع مختلف على الطرفين . فهناك تيار إسلامي متصاعد يمتلك



بعض أدوات وموارد العنف يرغب في تأكيد ذاتيته ويسعى إلى فرض مشروعه وتيار قومي لأخذ ينسحب فكرياً وسياسياً في ظل ظروف معقدة دولياً ودخلياً حتى صار يحتل موقعاً مجاوراً أو مشابهاً لأنظمة الحكم في مواجهة التصاعد الإسلامي العنيف على وجه الخصوص .

وفضلاً عن القومية والإسلامية كثنائية جدل فكري فلن الروية للنهضوية قد عكست ذات الجدل بين أصالة إسلامية ، وحدثة معاصرة وبليها الجدل حول الديمقراطية ، والشمورى باعتبار الأولى مفهوم غربى والثانية مفهوم إسلامى ، ثم الدولة الدينية ، والمدنية ، وإمكانية تطبيق الشريعة الإسلامية ، وغيرها كثير بما يؤكد إشكالية ازدواج وتنازع المرجعية للفكر العربى المعاصر بين تيارين أساسيين .

فهناك تيار يصف نفسه بالإسلامية ويتبنى مشروعاً للنهضة يدعى أنه الأفضل دون تحديد تلم لاملحه .

وهناك على الجانب الآخر تيار علم يضم قوى غير متجانسة يتحد فقط فى معارضة التيار الإسلامى ويصفه بالسلفية التاريخية ، ومؤكداً على حداثة مشروعاته المتباعدة ويقع فى قلب هذا التيار النظم الرسمية وعلى يمينها ويسارها تفتى القوى الفكرية الأخرى .

وواقع الأمر أن المشكلة أعمق مما تبدو إذ لا يقف الانقسام عند نمطه الرأسى فقط بين التيارات الفكرية والسياسية ، بل يتجاوزها إلى تقسم آخر أكثر خطورة على الصعيد الأسمى بين هذه التيارات ومجتمعاتها ، وأحياناً داخل كل هذه التيارات ذاتها خاصة السياسية منها مما يؤكد على أن مجتمعنا العربى تعيش استقطاباً بين :

أ- تقليدية بنوية تعكسها الهيكل الاقتصادية الأحادية بالتكوينات الاجتماعية الهشة والطبقة الوسطى المهمشة ، مع هيمنة الثقافة السياسية القبلية التى تطغى من عوامل الاضطراب وعدم التسلمح مع سيادة روح الالتحاق بالنظام

الحكم من قبل المتقين بالذات وغيرهم في ضوء ضعف المجتمع المدني  
بوجه عام .

ب- حدثة مظهرية تمارس بالتقليد على أصعدة التعبيرات الفوقية للممارسة  
السياسية في الفن والإعلام والصحافة والمؤسسات السياسية . ولكنها  
لطلبها الفوقى تأتي منزوعة التأكيد ومسلوقة الفعل موجهة المنحى لأنها  
ليست نتاج عقل الحدثة بل نتاج إرادة فوقية تدعيها تشبهاً بمواقعها ونفاقاً  
للعصر .

وفى سياق التقليدية البنيوية ، والحدثة الفوقية تعيش مجتمعاتنا العربية  
انقساماتها ، ويتنازع فكرنا العربى مرجعيته . وتأتى تجلياته السياسية انعكاساً أميناً  
لمعززه وعدم اتساقه فيما نرصده بإيجاز على الصفحات التالية .

## أولاً : الفردية والشخصنة وثقافة الاستبداد :

وهو أحد أبرز ملامح الثقافة السياسية العربية ويمكن إرجاعه إلى عوامل ثلاثة تفاعلت تاريخياً لتغرز في العقل السياسي العربي فكريات الفردية ، والشمولية والاستبداد . نذكرها فيما يلي :

(١) عامل أيكولوجي : يتعلق بالطبيعة الصحراوية للامتداد العربي على اتساعه وما توحى به هذه الطبيعة للمناسبة بلا قيود والمتصلة بلا عوائق من إحساس بوحدة الكل وشمولية التركيب مما يجب الحاجة إلى التجزئـة أو التحليل حيث لا تعقيد وإنما بساطة فطرية .

(٢) عامل فلسفي : يتعلق بالمشكلة التي سار إليها العقل العربي المسلم تبعاً وربما دون وعى منه وهى الخط بين وحادية المسبب أى توحيد الله عز وجل وحادية الأسباب التي هى متعددة بطبيعتها ، كما قصت سنة الكون وفطرة الخلق . ولقد اتسعت هذه المشكلة وتدعمت بفعل النظرة الكلية للعقلية العربية الصحراوية . والتي ربما كانت أهم دوافع اجتياح الإسلام وتمكنه من الأرض العربية وعلى العكس من المسيحيين مثلاً رغم أن الأديان السماوية الثلاثة كان مهبطها الأرض العربية بمفهوم اليوم .

(٣) عامل نفسي وشخصي : يتمثل فى استمرارية التطلع العربى للدور الفردى السامى الذى لعبه الرسول الكريم فى الحياة العربية الإسلامية كمؤسس للدولة مناهض للشرعية ، وفى ذات الوقت كمؤسس للدعوة التى مثلت رسالة هذه الدولة ، وجوهر عقيدتها .

وإذا كان الرسول صلى الله عليه وسلم هو الذى يوحى إليه ولا ينطق عن الهوى . وإذا كان خلفاؤه الراشدون رضى الله عنهم قد آمنوا للرعية جانب العدل والرشادة والمصاواة كأسانيد شرعية لممارسة هذا الدور . فضلاً عن خضوعهم

للشورى فى تأسيسه كما بدا ذلك من ملايسف تولية الخلفاء ثم خطبهم بعد البيعة العامة فإن اقتقاد من خلقهم لأهمية هذا الدور تأسيساً وممارسة ، فضلاً عن غياب نظرية سياسية للحكم فى الإسلام تقوم على الرقابة والتوازن والسلطة والمسئولية بالمعنى الكامل كان مدعاة لكل الراغبين فى فرض فريتهم على كيان الأمة بدعوى أهمية تأسيس الإمامة وفى ظل صمت اجتماعى خاضع بطن فى العقل العربى وحتى وجد تنظيراً تبريراً له فى مقولة الإمام بن تيمية " ستون عاماً من سلطان جائر خيراً من ليلة بلا سلطان " وقد أُرُخ لهذا التحول فى التاريخ الإسلامى معلومة رضى الله عنه حيث بدأ مع حكمة ما يمكن تسميته بعصور الملكية فى الإسلام .  
والتي تحدثت أتماطها فى ظل استمرارية فريتها وشخصيتها التي حكمت تاريخنا فيما بعد .

ففى أول خطبة له بالمدينة المنورة قال معلومة رضى الله عنه خلعاً عن نفسه إتياع الخلفاء الراشدين بعد أن صعد المنبر وذكر الله وأثنى عليه " والله ما وليتها بمحبة علمتها منكم ولا مسرة بولايتي . ولكي جالنتكم بسيفي هذا مجالدة ، ولقد رضيت لكم نفسي على عمل ابن أبي قحافة ولأرنتها على عمل عمر فنفرت . ولأرنتها مثل ثياب عثمان فأبيت على فسلكت بها طريقاً لى ولكم فيه منفعة "

ونظرة مدققة لما قاله الخليفة الخلفى فى التاريخ الإسلامى عن نفسه وكما هو مذكور بالحد الفريد نجد اقتلاده الواضح لشرعيتى التأسيس والممارسة . فشرعية تأسيسه كانت سيفه ، وأما شرعية ممارسته فهى المنفعة على عمومية اللفظ ، وذاتية المعنى ونسبية الإدراك وبالتالي هلامية المسئولية .

وإذا كانت العوامل الثلاثة قد أنتجت مجتمعة فكريات القرية وثقافة للتسلط فإن العامل الأخير قد أنتج مرضاً آخر خطيراً وهو شخصنة القيم والمعايير السلوكية عن طريق تجسيدها فى صورة أشخاص فضلاً عن حالتها المعيارية المجردة التي تكفى بها أتماطاً أخرى من الحضارات والثقافات خاصة الغربية .

وجوهر الفكرة أنه قد رسخ في العقل العربي أن المثل الأعلى المنشود شخص وجد بالمثل تاريخياً وعلى الواقع تمثله ، فإذا ما فشل المعاصرون في استحضار سمته كان ذلك تندياً مرفوضاً دعاهم إلى تمثيل صورته في الظاهر وإفكارها في الخفاء بما يؤدي إلى الشيزوفرينيا السياسية القروية والجماعية ففي مقابل ما تؤدي به تجريدية القيم والمعايير من خلال عدم فرضها جسداً إنسانياً تاريخياً واقتصارها على مؤشرات الطيب والخبيث والصالح والضرار تاركة للفرد يصيب منها قدر استطاعته الكامنة في تكوينه الذاتي ثم محاسبته دون خشية الحكم المسبق بالتكني - من شجاعة اختيار فردية ثم مصارحة سياسية عامة . أدت شخصنة القيم والمعايير إلى التباس في الثقافة السياسية العربية فصادت القروية تحت دعوى الدين وساد الاتفاق بدفع من التسامي . وكرست القروية ، والشخصية والاستبداد حتى صار العقل العربي أكثر قبولاً لها . بل وحملها وهو ما تجلى في دعوة الإمام محمد عبده بنهية القرن الماضي وبدلية القرن الحالي إلى نموذج المستبد العادل .

#### ثانياً : العاطفية وغياب العقلانية للثقافة :

وتعد هذه السمة امتداداً للسمة الأولى وتعكساً لفقير الثقافة العلمية بل ربما غيابها في حيلتنا الفكرية العربية . فالحضارة لدينا تشبه مصباً له منبعان . المنبع الأول هو الثقافة التي تمثل المكون القيمي والمعنوي ، والمنبع الثاني هو المدنية التي تمثل الوسائل المادية التي تتجسد في صورة الفن الإنتاجي السائد في كل عصر ومدى نصيبه من الرقي والتقدم . وفي هذا السياق تعمل الثقافة العلمية كرافد يصل المنبعين معاً بما يوفر لهما التفاعل الخلاق قبل أن يصبأ معاً في معين الحضارة .

ويمكننا القول بأن غياب الثقافة العلمية عن حيلتنا العربية لم يحدث فجأة بل أنه في نظرنا - يعود إلى تلك اللحظة الفارقة في عمر الفكر الفلسفي والذي انتقل عندها من مجرد كونه عملية توليد منطقي متمحورة أساساً حول اللغة إلى عملية أخرى أكثر إيجابية أبدلت الطبيعة باللغة وتجاوزت الفلسفة الميتافيزيقية إلى فلسفة علمية أبدعت عبر قرون التحول ومع بدلية العصر الحديث مفاهيم المنهج العلمي التجريبي والثورة الصناعية ثم باقى قيم الحداثة وما بعدها .

إنّ ويتفسير أدق فإن العلة الأولى تكمن في عدم استجابة العقل العربي للمسلم للفكر العلمي ، والمنهج التجريبي بذات قدر استجابته للفكر الفلسفي والمنطقي الأرسطي وثقافة التوليد اللغوي والمنطقي حيث بدت آليات التفكير العربي أقرب إلى المنهج الأرسطي وثقافة التوليد اللغوي والمنطقي حيث بدت آليات التفكير العربي أقرب إلى المنهج الاستنباطي وأبعد عن المنهج الاستقرائي الذي صار منهج العلم الحديث وروح التجريب العلمي المعاصر . فهل يرجع ذلك إلى جوهر عناصر ثقافتنا الإسلامية العربية القائمة على فكريات التوحيد المطلق للخالق بما يعنى الكلية والشمول ؟ وهل يمكن القول بأن تلك الرؤية الكلية الشاملة والمطلقة للخالق قد أعالت توليد الرؤى الجزئية والتحليلية والتسببية التى يقوم عليها الاستقراء العلمى ؟.

إننا لا نجد فى الفلسفة القرآنية ما يحول دون التحليل العلمى وتبذر الطبيعة والاندماج فيها وتفسيرها بدون خلل فى منظومة الإيمان الغيبى القائم على التوحيد فإذا كانت التطورات التاريخية تشير إلى افتراق المسلم والمنهج العلمى الاستقرائي فإن علة ذلك تعود ربما إلى المشكلة التى سار إليها الوعي العربى خطأ بين واحدة المسبب وواحدة الأسباب التى هى بطبيعتها متعددة . فآله وحده مطلق ، بينما الكون كثير معقد ومركب ، وبينما يحضننا القرآن على توحيد الله فرداً صمداً، فإنه لا يحول بيننا والنظر فى أسباب الحياة وعلاها . وتركيب هذا الكون ومعادلات وجوده واستمراره إلا أن صور الضعف الحضارى والتداعى السياسى غالباً ما تحمل فى ثناياها تشوهات لأهم المضامين الثقافية والنفسية والعقلية المحورية وربما كان حال ثقافتنا العلمية منذ خمسة قرون على الأقل .

وهكذا يأتى التفكير السياسى العربى كأحد عناصر ثقافتنا المعنوية منبث الصلة إلى حد بعيد بقواعد وآليات العلمية والعقلانية مشحوناً بروح العاطفة معولاً على النوايا ومحتكماً إلى الصدفه مجافياً لشروط العقلنة التى ترتبط المقدمات والتنتائج حتى ليبدو محكوماً بمنطق الأزمات والمفاجئات فضلاً عن سمات منهجية هامة على رأسها السعى نحو المطلق على حساب النسبى وهو منهج يجالى الطبيعة

المباسبية التي تتطلب آليات جزئية نسبية مرنة قادرة على المساومة لتحقيق الممكن دون الوقوف على عتبة المستحيل .

ومما يزيد الأمر تعقيداً أن سيادة التفكير العاطفي على المستوى الجماعي العربي يصاحبه في ذات الوقت سيادة روح برلمانية نفعية شديدة على المستوى الفردي ليس فقط على الصعيد الرسمي لأشخاص يجاهدون للحفاظ على مواقعهم في السلطة بل حتى لدى الأفراد والتيارات الفكرية المتباينة التي تحاول الالتحاق بمواقع وبور الفعالية الرسمية لتحقيق مكاسب شخصية على حساب مقولات ومواقف ورؤى فكرية ربما استهلكت دهرأ من أعمارهم دفاعاً عنها وتكييفاً لها في ظروف سياسية متباينة .

إن عدم العقلنة في التفكير السياسي العربي يعد أحد أبرز الآفات التي تهدد وحدة الفكر العربي ، بل ووحدة المصير المشترك لما تخلقه من توقعات متزايدة لا تقوم على الحسابات بل على المشاعر وما يؤديه ذلك إلى خلق الأزمات ، وإهدار الجهود ، وتضييع الفرص .

### ثالثاً : الإستراتيجية والجمود أو الدائرية :

إن نظرة سريعة إلى طبيعة القضايا المطروحة على الفكر العربي مثلاً تؤكد هذه السمة . فلا يزال الفكر العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين يدور حول ذات القضايا التي دار حولها في نهاية القرن التاسع عشر ، وبداية العشرين . ربما تغيرت البيئة المحيطة بهذه القضايا ، وربما اختلفت الأساليب المتداولة لتحقيقها، وربما جندت قضايا أخرى ولكن القضايا المحورية كضخية النهضة على سبيل المثال والجدل حول آليات تحقيقها سواء حسب المرجعية الإسلامية الأصلية أو المرجعية الحديثة المعاصرة لا تزال محور التفكير العربي فيما يجب انتهاجه من مسالك نحو التاريخ أو الجغرافيا ويمكن القول ومنذ بدء اليقظة العربية الحديثة ومع أوائل القرن التاسع عشر والفكر العربي بمختلف تياراته يعيش مشكلة النهضة " بل إنها كانت ولا تزال وراء انبعث الفكر العربي وتقسامه إلى تيارات واتجاهات.

فهناك التيار السلفى الذى يرجع فى أساسه الأخلاقى والدينى إلى سعى للعقل عقلاً لأنه يعقل صلحيه عن التورط فى المهالك أى يحبس . ويستمد هذا التيار فعاليته من كونه يعقل عن الله إما بفكر ونظر كما يقول المتكلمون ، وإما بصيرة ومعرفة كما يقول المتصوفة المتنبون . والعقل السلفى إذن مكبوح الجماع مردود الشطط لا ينتج العلم بل هو صديق له فقط يبحث فى أسرار الكون ولكن مع احترام الحقائق الثابتة . إنه عقل الماضى الذى كبج جماع مسيرة للتنهضة الماضية التى شيد بها عقل للمعتزلة والفلاسفة والعلماء <sup>(١)</sup> .

وفى هذا السياق يمكن القول بأن شعار التنهضة ظل هو المتحكم لدى هذا التيار حتى العقدين الأخيرين اللذين بنت فيهما جماعات وتيارات تدعو إلى الثورة والعنف كوسيلة للتغيير حتى يمكن القول إن شعار الثورة قد طغى على هذا التيار وحل محل شعار التنهضة فى العقد الأخير على الأقل .

وعلى الصعيد الآخر " فهناك التيار القومى الليبرالى أو الاشتراكى والذنان يسعيان إلى تقديم نموذج للتنهضة يقوم على تمثيل مسارها الأوروبى الغربى وأسلوب تطورها ومحولة استرجاعه فى الحياة العربية أى أن كلاً من الاتجاهين سلفى فى الحقيقة مع اختلاف ينابيع كل منهما وموقعيهما من العلم الذى يجاقى الإبداع ويتمحور حول الصداقة وإن بنت هناك صداقة إيجابية وهناك صداقة سلبية <sup>(٢)</sup> .

وهناك قضايا أخرى وثيقة الصلة بقضية التنهضة . بل ربما جزأ القول إنها أحد تجلياتها . قضية الدين والدولة تعد مثلاً على ذلك فهى تثير ذات الجدل بين ذات التيارات . " فالقصل بينهما شرط محورى لدى الفكر " الليبرالى أو الاشتراكى العربى لأجل تحقيق التنهضة حيث كتب أحد رواد الليبرالية العرب يقول منذ قرن " وما دلم قومنا لا يميزون بين الأكيان التى يجب أن تكون بين العبد وخالقه والمدنيات التى هى بين الإنسان وبين وطنه أو بينه وبين حكومته ولا يضعون فاصلاً بين هذين الميدانين المتميزين فلا يؤمل نجاحهم فى أحدهما ولا فيهما جميعاً " .

وعلى صعيد آخر يعد الربط بينهما أساساً ضرورياً للتنهضة لدى التيار



الإسلامي بكافة فصلاته حيث يقول مفكر سلفي رداً على مقولة الليبرالي " إنا معشر المسلمين إذا لم يؤسس نهوضنا وتمسكنا على قواعد ديننا وقرآننا فلا خير فيه لنا ولا يمكن التخلص من وصمة انحطاطنا وتلخرنا إلا من هذا الطريق . وإن ما نراه من حالة ظاهرة وحسنة فينا من حيث الرقي والتقدم والأخذ بأسباب التمدن هو عين التقهقر والانحطاط لأننا على تمننا مقلدون (٧) .

وتجسد قضية العروبة والإسلام تجلياً آخر أقل مباشرة من سابقتها وهي قضية قديمة متجددة شهدت مدخلات عديدة حول مواقف متطرفة في الماضي إلا أنها الآن تشهد نوعاً من التقارب على الصعيد الفكري - إثر محاولات عديدة لدى مفكرين سياسيين للتوفيق بين طرفي الإشكالية حيث يحاول الخطاب السياسي القومي " إعادة ترتيب العلاقة بين العروبة والإسلام تاريخياً وقانونياً مؤكداً على أن الإسلام في حقيقته الصافية نشأ عن قلب للعروبة وأصمغ عن عقيرتها أحسن إفصاح فلا يمكن أن يكون هناك صدم . ولكنه يؤكد أيضاً على أن الاعتزاز بالإسلام والتراث وإعطاء القيم منزلتها لا يعنى اتخاذ الإسلام رابطة سياسية يمكن إقامة كيان سياسي على أساسها بينما يطرح مفكر سلفي رؤيته للنقيضة فيقول " إن أمة العرب قد عزت بلادين إن لأرادت للحياة ورغبت في العزة فان تقوم الأمة ثافية إلا بما قام به أولها " (٨) .

والحقيقة أن الطرحين القومي والإسلامي في أبرز صورهما لثقافية يكادان يتوحدان حول المضامين الفكرية الأساسية على أن الفارق الوحيد يبقى هو برجماتية التيار القومي في مراعاته لجماع العوامل الدولية الحضرية فيها والسياسية بل والنفسية والتي تتوق موضوعياً تمثل كيان سياسي إسلامي بأى شكل من الأشكال بينما يتوفر للجسد العربي مقومات وركائز تفوق بكثير - ليس فقط ركائز الجسد الإسلامي بل وأيضاً مقومات تلك الموضوعية ذاتها وذلك في مواجهة المثاليات الإسلامية التي تحت نفسها من جماع تجريدات تبدو في عزلة وتفصلم في موقعها من البيئة الدولية بكل مكوناتها .

على أن المعضلة الحقيقية التي أفرزتها السنوات الأخيرة تتجاوز حدود الفكر وتبقى رهينة بذلك الانفعالات العسكرية ، وللتضارب الضارى بين تيارات العنف الجديدة فى الحياة العربية حتى أن مشكلة جديدة ثارت جوهرها إمكانية التوفيق بين التيارات الإسلامية ذاتها . فى صورتها الفكرية الأصلية ، وفى تنوءات العنف المتبرعمة منها مما يزيد من أزمة التكامل الفكرى ويعقد كثيراً عملية الانتماء فى الثقافة السياسية العربية بوجه عام .

وفى ظل قضية النهضة أيضاً نلمح تجلياً آخرافى للجدل حول تطبيق الشريعة الإسلامية . وهى قضية وثيقة الصلة بإشكالية الصحوة الإسلامية وعلاقتها بعملية التجديد الفكرى التى مارسها العقل العربى على مر التاريخ ولكن الجديد فى الأمر هو أن ممارسة عملية التجديد كانت تتم لدخل المنظومة الفكرية ذاتها وبآلياتها المستخدمة أما الآن فإن عملية التغيير أصبحت أكثر ثورية بعد الانعطاف التاريخية فى مسيرة الفكر القانونى والتشريعى العربى إثر مرحلة الاستعمار وفترة التحرر القومى وحيث تحاول هذه العملية أن تحقق من خارج المنظومة الفكرية السائدة الآن فيما أصبح يسمى بظاهرة الصحوة الإسلامية .

" وعلى الرغم من ارتباط هذه العبارة بأحداث معينة على رأسها الثورة الإيرانية ، وظهور بعض التيارات والتنظيمات التى تتبنى الدعوة إلى تطبيق النظام الإسلامى فى مختلف مرقق الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فإن كلمة الصحوة تبقى مع ذلك غريبة على القاموس الإسلامى أو أنها على الأقل لا تتناسب مع ما هو كائن ولا ينبغي أن يكون . ذلك لأن وصف ما حدث فى إيران وما عرفته بلدان إسلامية من حركات وتيارات تتبنى الدعوة إلى تطبيق النظام الإسلامى بأنه صحوة إسلامية يوحى بأن الإسلام كان قبل ذلك نائماً فى حين أنه سواء كمقيدة أو شريعة أو مثل أعلى للحياة لم ينم يوماً ولم يغب عن وجدان المسلمين أو سلوكهم<sup>(٥)</sup> .

وفضلاً عن قضية النهضة وإمدادتها ، وعلى صعيد الاستمرار والإستراتيجية يعكس الفكر السياسى العربى قضية القومية العربية منذ ما يربو على القرن وفى ذات الوقت الذى اشتملت فيه قضية النهضة فى الوجدان العربى ، وبدرجة أكثر حدة جعلت من هذه القضية محور للتفكير السياسى العربى الذى أخذ يبحث فى ركائزها ، وأنماطها ، وتحدياتها ، وإشكالاتها عبر مراحل مختلفة من تاريخ تطور النظم العربية الحديثة .

فلقد مثل للتجاسس الثقافى للفريد الأساس والدافع الجوهرى للفكرة القومية وللنظام الإقليمى العربى فى وقت واحد فقد تعينت هوية هذا النظام وحدوده الجغرافية السياسية بناءً على المعيار الثقافى . وقد تضمن ذلك بدوره انقطاعاً سياسياً ورمزياً فى المتصل الجغرافى الشاسع الذى يضم إلى جانب العالم العربى أجزاء كبيرة من غرب آسيا غير العربى وكذا منطقة للقرن الأفريقى وجزء من غرب أفريقيا . ولم يمنع ذلك بروز تحديات ثقافية لهذا الأساس الجوهري للنظام العربى فالدعوات الإسلامية الأصولية طرحت منذ منتصف القرن التاسع عشر هوية أوسع تضم للعرب كما تضم غيرهم من المسلمين ، وعلى الجانب الآخر برز تحدى الخصوصية للهوية فى عدة أقاليم من الوطن العربى باعتبارها تملك ثقافات فرعية متميزة . وعلى الرغم من أن النظام العربى هو رباط جامع بين دول مستقلة وليس بين مجتمعات فإن ذلك لم يمنع ظهور حركات محلية تعبر عن هويات خاصة بأقليات قومية أو عرقية أو لغوية رأت فى النظام العربى نقياً أو إذابة أو تجاهلاً متعمداً لكينونتها . وقد كشفت هذه التحديات للأساس الثقافى للنظام العربى عن نفسها فى أزملت متعاقبة مر بها وهزته هزاً عنيفاً<sup>(١)</sup> .

وواقع الأمر أن النظام العربى باعتباره نظاماً أو رابطة بين دول لم يشكل عائقاً دون قيام أقاليم الوطن العربى بصياغة شخصيتها المستقلة فى الإطار الجامع للنظام . كما لم يمنع أو يصادر حق الدول الأعضاء فى التكيف المبدع مع التعددية الداخلية . ربما تكون التحديات التى صاغها من هذا الاتجاه قد نشأت عن الخلط بين

لتنظيم الإقليمي من ناحية ، والدعوة القومية من ناحية أخرى . وقد ملأت الأطروحات القومية ذات التفوذ الأعلى على المتقين العرب إلى صياغة مقولاتها على نحو يعطى إحياء قوياً بضرورة فرض الاندماج القسرى للأقليات والتوحيد لتمام على الصهر وليس المضطرة بين الأقاليم الفرعية للعالم العربى (٢) . وواقع الأمر أن الإستراتيجية التى تناول بها الفكر السياسى العربى قضية القومية بالذات ربما لا تتجاوز معنى استمرارية طرحها على جدول أعماله وربما أيضاً استمرارية الجدل حول التحديثات التى توجهها والبحث فى آليات تحقيقها وصحيح أن الجدل ذاته حول هذه الأمور قد أصابه نوع من الهرم والكمون إلا أنه ورغم ذلك يمكن القول فى نظرننا أن قضية القومية منذ اشتغالها فى الوجدان والفكر العربيين قد شهدت تطورات عميقة على مستوى الطرح الفكرى لها على صعيدين أساسيين على الأقل .

الأول : هو صعيد تحديثاتها والتى كان على رأسها منذ القرن الماضى ربما تيارات العالمية الإسلامية . وفكرات الخلافة الإسلامية تلك التى لاقى رواجاً حتى منتصف القرن بل وربما جاز لنا القول بأنها قد مثلت أساساً لتقارب الإخوان المسلمين ، مع الملكية المصرية رداً من الزمن فى حياة الشهيد حسن البنا وعلى رغم تغير وهبوط هامش تحدى العالمية الإسلامية فى الستينات ثم السبعينات ، فإنها عادت بقوة فى الثمانينات والتسعينات لتمثل أبرز تحديثات الفكرة القومية .

وفى السياق ذاته تبرز التحديثات الجبهوية لدخل الدولة القطرية العربية لترسم حول آليات قومية أو عرقية أو لغوية أو دينية ويدفعها اقتتاد آليات الحوار الديموقراطى إلى مواجهة متوهمة مع تنظيم العربى الذى لم يكن ليشكل لا بقوانينه ولا بتقاليدته مواجهة أو هيوذاً على حركة وحقوق هذه الأقليات . والذى أعاقها بالفعل كان هو جمود التطور للدخلى وعدم نضج للمجتمعات المحلية والدولة القطرية العربية وقد برزت هذه التحديثات الجبهوية منذ نشأة التنظيم العربى ولا تزال تواجه

كما يتوقع لها أن تستمر حتى يجد لها النظام العربي أو الفكر العربي حلاً لا نظنه سوى الحل الديمقراطي .

لما لثاني : فهو صعيد الخطاب الوجدوى ذاته فى طبيعته ومضمونه والذي يمكن لنا القول إنه قد مر بمراحل تطويرية هامة وأساسية .

ففى المرحلة الأولى : طرحت القضية طرْحاً عاطفياً صرفاً فلم يكن الاهتمام موجهاً نحو البحث عن الأسس الموضوعية التى تجعل الوحدة ممكنة ، ولا عن المراحل التى لابد من قطعها قبل الوصول إلى الوحدة الشاملة هذه كبديل عن واقع المأساة الناجمة عن التفتت والتجزئة والاستعمار رغم عدم تهيئة الظروف الموضوعية لذلك وهو الأمر الذى كان يؤلم المفكرين العرب .

وفى المرحلة الثانية : تميزت بطرح أقل رومانسية وإن قسمت بملامح أفلاطونية ركزت على أن القومية العربية ليست مبدأ وليست فكرة ندعو إليها . فالمبدأ أو الفكرة أشياء طارئة يمكن أن توجد اليوم لتنتهى غداً وإنما القومية العربية وجود قائم ليس لنا حيلة فيه . لا فى الإبقاء عليه ولا فى إلغائه ونحن حينما ندعو للقومية العربية فنحن لا ندعو إلى الإيمان بفكرة وإنما ندعو إلى الوعى على وجود وحقيقة فلا يكتمل وجود الإنسان العربى ولا تتفتح حضارته إلا بوعيه القومى .

لما المرحلة الثالثة : فهى التى عاصرت فترة المد القومى للنظام العربى والمصاحبة للثورة المصرية والحركة القاصرية والبعثية وقد قسمت بمستين :

الأولى : خلط الوحدة بالاشتراكية وإقامة رباط بينهما باعتبار أن الاشتراكية العربية ضرورة لبناء الوحدة . ويقتضى طرحت الاشتراكية ليس بوصفها تطوراً للوجود العربى بل على أنها شرط له .

والسمة الثانية : هى الثورية التى صبغت الفكرة ودعت إلى استخدام القوة فى تحقيقها باعتبار أن بعض المنطقتات التاريخية فى عمليات

للتحول تستوجب ذلك الاستخدام حيث عير عن ذلك مفكر قومي  
قائلاً " إن تحقيق الوحدة العربية من الأهمية والخطورة بالنسبة  
لحياة الأمة الحاضرة والمستقبلية ولمجرد دفاعها عن بقائها ما  
يفوق في ميزان المقارنة للثمن الذي يتطلبه استخدام قوة .

أما المرحلة الرابعة والحالية : فهي مرحلة أقل ثورية وأكثر عقلانية في  
دعوتها إلى الوحدة وتركز في طروحاتها على أن وحدة الأيدولوجيا لا بد أن تسبق  
الوحدة السياسية العربية المنشودة وذلك ما يستخلصه كاتب قومي فيقول " إن فكرنا  
القومي لا يصدر عن مواقع واحدة ولا يشق لنفسه قنوات مشتركة وهو لهذا السبب  
يشكو من تعدد الاجتهادات التي تؤدي في النهاية إلى تشويش للعقل العربي ومنع  
بناء تصور مشترك للقضايا الرئيسية المطروحة في حياتنا الفكرية (٨) .

والواقع أن التحديات الخارجية للدعوة القومية معثلة في تيار العالمية  
الإسلامية. والتحديات للدخالية معثلة في الأقليات الجهوية ، بالإضافة للمتغيرات  
الدولية صاحبة الإيقاع ، وتهيئات أزمة الخليج الثانية في البنية النفسية والثقافية  
للمجتمعات العربية وما فرضته من مراجعات لا قومية في أغلب الأحوال في الخليج  
العربي كإقليم ، والمغرب العربي الكبير كإقليم. جميعاً عوامل فرضت قيوداً على  
الوعي العربي للحالم بالوحدة فيما دفع للتيار القومي على وجه الخصوص لإعادة  
بناء مقولاته في صيغ أكثر موضوعية وأقل ثورية مع تفكيك ونزع كل الارتباطات  
الاشتراكية والثورية بها فيما يبدو . وكأن هذا التيار يبني صياغات قومية بشروط  
دولية وإقليمية بل ومحلية معاصرة .

وتأتي آخراً للديموقراطية كثالث القضايا المحورية المطروحة على الفكر  
السياسي العربي . والحقيقة أن الديموقراطية وحزمة القضايا الفرعية المرتبطة بها  
كمشكلة الأقليات وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية تمثل إشكالية خاصة ومعقدة  
ترجع إلى حقيقتين .

**الأولى :** أن الديمقراطية لم تمثل يوماً مطلباً ملحاً بالفعل سواء بالنسبة للفكر السياسى العربى أو للنظام العربى ولذا فهى لم تكن على جدول أعمالهما الفعلى أو الجاد بمعنى أنها لم تمثل هماً عربياً فكرياً أو نظامياً .

**الثانية :** أن شعار الديمقراطية هو أكثر الشعارات رواجاً فى ساحة المطالب الشعبية فى الوطن العربى . فهى للمطلب الذى يكاد يحظى الآن بالإجماع فالجميع ينادون بها ، وفى ذات الوقت يتجاوزها الرسميون دون أن يولجوها بضغوط فعالة من المجتمعات العربية .

**وتفسير ذلك يكمن فى تفاعل نوعين من العوامل :-**

**الأول :** هو مجموعة الضغوط التى أفرزتها للمتغيرات الدولية فكراً وسياسياً على الفكر السياسى العربى دون النظام العربى .

فعلى الصعيد الفكرى تشكلت مجموعة من التحولات المتقاطعة عالمياً يمكن إيجازها فى مسمى قيم ما بعد الحداثة شكلت فى جماعها ضغوطاً نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان فى سياق عملية الانكشاف العالمى التى صاحبت ثورة الاتصال الكونية والتى نولد معها وفى ثناياها ما يسمى بالموجة للديموقراطية الثالثة وعلى الصعيد السياسى طفرت التحولات الدولية بالولايات المتحدة وأوروبا الغربية نحو الافراد بقيمة النظام الدولى . مع ما صاحب ذلك من طفرة لجماع للقيم الغربية وعلى رأسها الديمقراطية والتى صارت - فى لغة الخطاب الغربى والأمريكى خاصة - ضمير وإلهام لتفاعلات النظام العالمى الجديد الذى تحاول الولايات المتحدة ممارسة الضغوط لفرضه وبالتالى فرضها كقيمة على كافة الأقاليم الفرعية فى العالم ومنها للعالم العربى .

وبينما وجدت للتأثيرات الفكرية والسياسية لهذه المجموعة من العوامل طريقها المباشر إلى العقل السياسى العربى لتجسد زخماً هائلاً ومداً لا مسبوقاً نحو قيمة وقضية للديموقراطية حتى بلغت مطروحة على نسق تفكيره بالإحاح شديد .

ففيها لم تتمكن من طرح ذاتها بذات القدر النافذ على النظام العربي نتيجة لبروز تيار العالمية الإسلامية وتصادم حركات العنف المصلحية له على الساحة العربية خاصة بعد أزمة الخليج وحيث لم يسمح للتوظيف الفرقي لقيمة الديمقراطية لدى الولايات المتحدة بممارسة ضغوطها على الأنظمة العربية المتحالفة معها للتسلح مع المجتمعات المدنية الخاضعة حتى لا يشكل هذا التسلح قيداً عليها في مواجهتها للعنف الإسلامي من ناحية ، وحتى لا تسمح آليات هذا التسلح للديمقراطي بصعود تيارات إسلامية ديمقراطية من ناحية أخرى كما حدث في الجزائر . على أن تطوراً هاماً قد حدث على صعيد الطرح الفكري لقضية الديمقراطية جوهره سيادة الصياغة الليبرالية لها . باعتبارها مزيجاً من حرية الفكر والتعبير وحرية الانتماء السياسي وحرية تشكيل الأحزاب ، والانتخاب وهي الصيغة التي لاقت قدراً كبيراً من الانتقاد والاستهجان في حقبة المد القومي باعتبارها ديمقراطية برجوازية عميلة لا تخدم الطموحات العربية في الوحدة والاشتركية .

وفي مواجهة الطرح الليبرالي السائد للديمقراطية يبرز الطرح الإسلامي لها وجوهره الشورى وفي الحقيقة فإن الشورى الإسلامية تعد مفهوماً قيمياً مغايراً إلى حد ما للديمقراطية . يركز على الحل أولاً ، وغيب الاستبداد المطلق ثانياً ويؤكد الرشادة والاستقامة ثالثاً . ويحول على الضمير الفردي للحاكم رايماً وجميعها قيم قد تصيب مضامين ديمقراطية ولكن المرجعية الفلسفية مختلفة تماماً بين الطرفين . وليس بعيداً عن الذهن دعوة مفكر إسلامي متحرر هو الشيخ محمد عبده منذ قرن لمفهوم المستبد العادل .

على أنه ورغم هذا التباين تبقى الحقيقة الهامة الجديدة كاملة في تولى الطرح الاشتراكي للديمقراطية ، مع تصاعد الطرح الإسلامي لمفهوم الشورى في مواجهة سيادة الطرح الليبرالي للديمقراطية الغربية .

الثاني : وهو مجموعة من العوامل الدلالية المتنامية في التكوين القطري للدولة العربية والناتجة عن عمليات النمو ، والتكيف المجتمعات العربية



للمعاصرة. فضلاً عن التقييد المترادف للهيكال الاقتصادية والاجتماعية العربية مع للتزايد الطفيف في عمليات التصنيع ، وتزايد دور قطاع الخدمات في الاقتصادات العربية، وتنامي الطبقة الوسطى كضريحة اجتماعية تضم كثيراً من لغات الطامحة نحو ممارسة قيم حرية الفكر والتعبير ، ويلتالى تزايد الاهتمام والإحساس بالفرصة الفردية وضرورة احترام حقوق الإنسان ، تنقّى مشكلة الأقليات لتمثل أهم الحواجز لقضية الديمقراطية وتأججها في الوعي العربي إذ تقدم الديمقراطية في معظم الأحيان على أنها الحل الوحيد لو الأمل لفضايا الأقليات في الوطن العربي .

" فالخريطة الإثنية العربية على صعيد اللغة تضم نحو ١٣٪ من مجموع سكان الوطن العربي وهم الأكراد والأرمن والآرامية والسريان والفرس والتركماني والأكراد والإيرانيون واليهود والزنج والنيويون والبربر . وعلى الصعيد الديني تشمل نحو ٢٠ مليون بنسبة ٩٪ من جملة السكان والفئة الثانية هم اليهود العربانيون، والأرثوذكس ، واليهود القراعون والسلاويون ثم الديانات التوفيقية غير السماوية الصنعية واليزيدية ، والبهائية ثم الديانات القبلية لزنجية (٩) .

ولا شك أن الخريطة العربية الإثنية تثير بهذا الشكل قدراً هائلاً من التوترات على الساحة العربية وتخلق مزيداً من الهموم خاصة في السودان ولبنان والعراق وإذا كان من الصعب على الفكر السياسي العربي تجاهل تلك القضية والعبور عليها دون التوقف لملها وكذا يرصد هذا الفكر ثلاث مضكلات أساسية تمثل دقماً لتأجيج حدة هذه المشكلة وهي :

**المعضلة الأولى :** مفاهيمية بين القومية والإسلام فهناك رافد ينظر إلى الرابطة القومية بين العرب على أنها للغة العربية وهذا يثير مخاوف لدى الأقليات غير العربية ، وهناك رافد يراها الدين وهذا يثير مخاوف الأقليات غير المسلمة .

**المعضلة الثانية :** سياسية وتتطوى على أزمة بناء الدولة الحديثة وتشمل تعثر وقشل القطرية في صياغة مقبولة للهوية تأخذ في الحسبان التعددية الدينية والثقافية حيث توجد . كما تتطوى على تعثر وقشل في صياغة مقبولة لمساك

الوصول إلى السلطة وكيفية إشراك الجماعات الإثنية الأخرى فيها بصورة متكافئة وهذا وذاك في النهاية هما تجسيم لتعثر أو فشل عملية الدمج السياسية أفقياً ورأسياً للجماعة الإثنية في المجرى الرئيسى للمجتمع والدولة .

**المعضلة الثالثة :** وتتعلق بالبعد الخارجى ونعنى به سهولة اختراق الوطن العربى من الخارج بقصد الهيمنة والاستنزاف (١٠) .

ويمكن القول بأن هذه المضائل هى المسئولة عن تأزم العلاقة بين الأنظمة الحاكمة وشعوبها بما يجعل من علاجها ليس فقط وسيلة لدعم السلم الداخلى فى هذه المجتمعات بين الأغليات والأغليات بل هى بنفس القدر من أجل تكريس الشرعية بين الأنظمة الحاكمة وكافة شعوبها " وإزاء هذا التحدى يطرح الفكر السياسى العربى ثلاثة بدائل تعمل متكاملة لصياغة إطار عام يمنع المشكلة الإثنية من التفجير المسلح ، بل ويحتوى مثل هذه الانفجارات للقائمة بالفعل وهذه البدائل تتمحور حول الديمقراطية والفيدالية والمجتمع المدنى فمن شأن هذه المبادئ أن توازن بين حقوق الأغلبية وحقوق الأقليات سواء على مستوى القطر الواحد أو على مستوى الوطن العربى كله (١١) .

وبينما نجد تأثيراً غير متوازن بالنسبة لمجموعة العوامل الخارجية إذ تميل بشدة إلى الضغط على الفكر السياسى العربى دون النظام العربى ، فإن المجموعة الثنائية من العوامل الداخلية تحقق تأثيراً متوازناً إلى حد بعيد إذ تضغط على الفكر السياسى العربى ، وفى ذات الوقت على الأنظمة العربية للقطرية بما يحقق بالفعل تطوراً على هذا الصعيد لدى بعض البلدان وإن لم يكتمل فى صورته النهائية . بينما تبقى بلدان أخرى فى مرحلة التردد القطعى خلف مسميات الخصوصية الثقافية ، والنسبية الحضارية وغيرها وإن لم تستطع جميعها - تحت ضغط الفكر السياسى - التصريح بمعارضة أو معاقلة التيار الديموقراطى المتنامى . وإذا كان ذلك يبقى فى النهاية رهنا بمناخ وتطور وظروف الدولة القطرية دون أن يشكل هماً ملمحاً على جدول أعمال النظام العربى فى مجموعه .

على أن انضواء القضايا المحورية الثلاث : للنهضة ، والقومية ، والديمقراطية تحت ملمح الإستراتيجية في الفكر السياسي العربى لا يجب أن يخفى فضلاً عما أسلفناه من ديناميكية الطرح أو التناول الفكرى وخاصة بالنسبة للقضيتين الأخيرتين . حالة التباين النسبى بين القضايا الثلاث خاصة حول معيار التحقق . ف قضية النهضة مثلاً لا يمكن وضع معيار مطلق لتحقيقها داخل كل بلد ، أو بصورة عامة داخل النظام العربى حيث يستطيع كل قطر أن يدعى بوجود مشروع للنهضة لديه بأى صيغة من الصيغ . ولذا فالطبيعة التسمية للقضية تفرض استمرارية طرحها على الفكر العربى ولذا ربما كانت أقدم هذه القضايا المطروحة فعلاً . أما القضية القومية فربما كانت أكثر هذه القضايا قابلية لتطبيق معيار التحقق بصورة واضحة وإن لم تكن مطلقة فالوحدة القومية هى عمل سياسى يتضمن ممارسة الإرادة على الأقاليم القطرية العربية فى إطار قانونى جديد . ولذا فهى تملك من الملامح البارزة ما يمكن قياسها وبالتالي التأكد من تحققها أو عدمه وقياس ذلك التحقق .

وتأتى قضية الديمقراطية لتمثل حالة وسطى من القضيتين المسلفتين : أما تحتوى عدة مؤشرات تتعلق أولاً بالمبادئ ، وثانياً بالآليات . غير أنها تبقى مبادئ قيمية وبالتالي نسبية ورغم أن الآليات قد تكون أكثر وضوحاً وقابلية للملاحظة إلا أنها فى النهاية فضلاً عن المبادئ قد تقع أسيرة تحدى الخصوصية الثقافية وغيرها من الدعاوى التى تعوق قياس مدى تحققها .

ومن جماع ذلك يمكن القول إن هذه القضايا لاعتبارات محوريتهما وإلحاحها تنتمى وتتزع لأن تكون من القضايا ذات الطابع الاستمرارى بصفة عامة وبالقدر الذى يجعلها عرضة للطرح الدائم أو المتجدد على أنظمة التفكير العالمية بصفة عامة . غير أن إلحاح هذا الطرح واتصاله على مدار القرن ونيف خاصة بالنسبة للقضيتين الأوليين مثلاً على النظام الفكرى العربى يجعل منه حالة خاصة جداً تقترب من الجمود برغم بعض التحفظ بما يستدعى تسمية ذلك الملمح بالإستراتيجية وذلك فيما نعزوه إلى عدة عوامل أهمها :-

ازدواجية المرجعية الفكرية العربية وهو الأمر الذي يولد تيارات فكرية متضادة ومتناقضة . وربما قد تكون متعلقة بما يحرم الفكر السياسي العربي من توليد ترجمات مجتامة خاصة بالقضية الواحدة قد تدفع بها نحو التحقق . ولعل التناقض القومي - الإسلامي يجسد بوضوح هذا الملمح في الحالة العربية .

العامل الاستعماري وما ولده من انقطاع فكرية وسياسية طويلة نسبياً عاقلت - إلى مدى بعيد - انسياب الإرادة الوطنية نحو تحقيق غاياتها ثم الإرادة القومية بالتبعية وهو ما أعاق تحقق هذه القضايا في الواقع وبالتالي دفع إلى استمرارها على جدول أعمال النظام والفكر العربيين .

البطء النسبي لعملية التطور العربي على الصعيد القطري وهو الأمر الذي من شأنه إطالة مدى تحقيق أولويات هذه البلدان العربية واستمرارها لفترة طويلة موضع جدل ، وأمل باعتبارها أهداف وطنية وقومية .

وأخيراً تأتي هامشية التأثير الفكري في الحياة العربية على الأنظمة السياسية لتشكل دافعاً لبطء عملية التحقق لهذه القضايا وبالتالي استمرار طرحها في مدى زمني طويل .

رابعاً : إعدام المرونة أو التسامح :

فمن جماع الفردية وما تعنيه من نزوع إلى التسلط ، والعاطفية وما تفرزه من آليات الانفعالية واللاعقلانية ، وما تعكسه الإستراتيجية بدوافعها ومضامينها من فقدان للقدرة على الإنجاز تتولد في الممارسات السياسية العربية ، ويعكس الفكر السياسي العربي في أحد ملامحه الهامة حالة من عدم التسامح مع الآخر العربي وينعكس ذلك في العجز الرهيب عن حصار الأزمات ، ولتفاد آلية التعامل معها بما يسمح بتجويرها ابتداءً ، واتساعها لفتاءً أمام مواقف تبدو جامدة لدى الأطراف

المتنازعة ، وضمن أجواء إعلامية ومعنوية مشحونة سرعان ما تتسم بالاستقطاب الحاد والانفعال الشديد بما يدفع الأزمات فى الغالب نحو الاسترسال ولو بالقصور الذاتى حتى تبلغ منتهاها من التفجر الواسع العنيف و خاصة مع المثالية الشديدة والتجريد الهائل فى النظرة إلى العربى الآخر الذى يجب أن يكون مثالياً جداً وصديقاً جداً لمجرد العروبة الثقافية وهى نظرة إن أكدت فى وجهها الإيجابى عمق تلك النظرة لمضامين العروبة والوحدة وغيرها ، إلا أنها فى التجليات السلبية لها - خاصة مع افتقاد صاحبها ذاته لمثل هذا التسامح ومع افتقاد الفكر السياسى التقليدى فى حياتنا العربية لمفهوم المصلحة - غالباً ما تولد توقعات متزايدة ومنفصلة بأشياء وهمية ، وتصور السعى نحو المصلحة لدى الآخر على أنه خروج على روابط القربى ووشائج العروبة والقومية وهو الأمر الذى يحاول دون بناء مواقف تفاوضية تسالومية تسعى إلى التوفيق عبر حلول جزئية مرنة تحقق الممكن وتتجاوز المستحيل وتغلب التعسب السياسى على حساب المطلق المثالى .

كما تنعكس سمة عدم التسامح فى التفكير السياسى العربى فى تلك النماذج للانقطاعات السياسية فى حياتنا العربية نتيجة للتباين فى الرؤية مع الآخر أو حتى الاختلاف معه وهو ما يؤدى إلى حالة من شمولية العداء واستمراره وتراكمه . فالخلاف البعثى بين سوريا والعراق يوشك على نصف قرن من الامتداد والتشعيب دون دوافع موضوعية ورغم وحدة الفكر فى صورته التنقية بينهما حول الوحدة والقومية وغيرها إلا أن كلا الطرفين عجز عن التسامح مع مجرد الخصوصية القطرية أو التطبيقية للآخر ضمن أشياء عديدة بالطبع جوهرها التنافس الشخصى والقطرى وفى السياق ذاته يبدو الموقف العربى حيال الوضعية السياسية العراقية بوجه عام حيث يغلب على تيار كبير فى التفكير السياسى العربى وخاصة لدى دول الخليج أو معظمها روح من العداء وعدم التسامح ، فضلاً عن حالة من التمرد الفكرى والتفاقى فضلاً عن السياسى والأمنى تبرزه حالات ونماذج سلوكية عديدة ويؤشر إلى مراجعة فكرية سلبية ولا قومية حيال النظام العربى بوجه عام تعدت

روى الأنظمة السياسية الرسمية ، إلى مرارات شعبية عميقة تنعكس في الفتور حيال الجامعة العربية ، وفيما أثير الجدل حوله من استطلاع للرأى بدول الخليج خاصة الكويت أكدت على ذات المعنى ، وما ووجه به وزير الخارجية التونسي أثناء زيارته للكويت العام الماضى ١٩٩٣م حتى أنه اضطر أمام موجة العداء الإعلامى والشعبى إلى قطع زيارته والعودة إلى بلده التى لم تكن عدواً مباشراً فى الأزمة ، ورغم أنها قد عبرت عن موقف رائته قومياً فى ظل مناخ فكرى وسياسى معقد ثم أنها حاولت إجراء مراجعة له حينما أثبتت التطورات عدم صدقيته .

فلا ينكر أحد المرارات للناجمة عن أزمة الخليج فى الوجدان العربى العام ولكن ذلك لا يجب أن يكون عائقاً أمام عودة للتحام الفكر السياسى العربى خاصة وفى ضوء محاولة هذا الفكر للانتماء مع الفكر الإسرائيلى اليهودى الصهيونى رغم صراعات السلاح والعقائد والمصالح والروى لأكثر من نصف قرن شهد انسياب الدم العربى على رمال الصحراء العربية فى فلسطين فيما سجلته الملاحم الشعرية والروايات الأدبية وحفظته الثقافة العربية بل وحفرته فى الضمير القومى العربى .

إن عدم التسامح الفكرى مع الآخر العربى لا يودى فقط إلى شمولية العداء وتراكمه ، بل هو أيضاً يكشف عن حالة من عدم الثقة الحضارية والسياسية والثقافية. فعدم التسامح يحد إحدى سمات الفكر المتأزم والمهزوم طالما بقيت له قدرة على التسامح مع الفكر المضاد له والخارج عنه ، واللهم إلا إذا كان تسامحاً جبرياً وهو ما يكشف عن معانى أسوأ بكثير .

**خامساً : غياب الروى الاستراتيجية والشمالية ( سيادة الروى الآتية والحلول الجزئية ) :**

لا شك أن للتخطيط للمستقبل فضلاً عن إدارة الحاضر هو أحد أهم وظائف الدولة فى المجتمعات المعاصرة التى نشأت معها وترتقى برقيها فهى وظيفة حية ومتنامية رغم الجدل حولها فى الفلسفات السياسية المتباينة ورغم بعض المراجعات لها فى الفلسفة الليبرالية خاصة والتى تسعى فى الحقيقة إلى ضبطها وتدعيم فعاليتها لا الحد منها أو تهيمشها .

ويمكن القول إن الحسابات الإستراتيجية باعتبارها ذلك التخطيط المستقبلي والاستشراف الواعي بحاجات وإمكانيات الشعوب والهادف لأفضل استثمار ممكن لطاقاتها في مجابهة تحدياتها وتحقيق تقدمها تعد سمة للحدثة في كافة تجلياتها يعد افتقادها دليلاً على التخلف الفكري والمياسي الذي يرتبط في الغالب بمجتمعات ودول تعاني الحرمان من تراكم المعرفة والخبرة فضلاً عن الاقتصاد والثروة فمن مميزات التخطيط الإستراتيجي أنه يتيح للفرص للقائمين به للتكامل و التراكم والاستمرارية دونما الحاجة للاستبدال والهدم والإلغاء أمام سطوة التناقضات التي قد تنجم عن المبادرات العشوائية والحلول الجزئية وغيرها .

ورغم نشأة النظام المياسي العربي ممثلاً في جامعة الدول العربية منذ نصف القرن تقريباً لأجل تحقيق هذا الهدف بين كافة الأنظار العربية رغم طبيعة هذا النظام وتلك المؤسسة وباعتبارهما يضمنان دولاً مستقلة ذات سيادة تعد إرانتها القطرية هي مرجعها الأخير في سلوكها المياسي . فإن هذا الهدف لم يتحقق وبدا حتماً طويلاً مع الوقت وانعكس ذلك على طبيعة وأنماط التفكير المياسي العربي بوجه عام ليؤكد ذات الملامح والسمات . كما انعكس على الواقع السياسي العربي فيما يبدو على الساحة من تناقضات في الرؤى والمواقف والمصالح وغيرها مما ينعكس في عدة مؤشرات أهمها :

(أ) سيادة التفكير الآني اللحظي وغياب الرؤية للتاريخية التي تؤكد على اتصال وتواصل الماضي والمستقبل مع الحاضر دون أن تنزعه من سيقه التاريخي لأجل تضخيم تناقضاته بما يبرر المواقف السلبية والرؤى الإنقطاعية في التاريخ العربي المعاصر . فرغم مرارة اللحظة للتاريخية التي قد تحمل شحنة عاطفية وخبرة سلبية كآزمة الغزو العراقي الأخير . إلا أن الحقيقة التاريخية تؤكد أنها وبكل المقاييس لحظة استثنائية لا يمكن الوثوق بها وحدها أو الركون إليها وحدها في تفسير الحقبة التاريخية ، وصياغة أنماط الفعل وأسس لتحرك المستقبلية وبالتالي تصبح البنى الفكرية والسياسية التي قد تتأسس عليها عرضة للنقد في أسسها

المعرفية ، ولإزالة والهدم فى هياكلها المؤسسية والشلل والعجز فى وظائفها المتصورة .

#### (ب) سيادة الحلول المالية على حساب الحلول الاقتصادية :

وهى إحدى تجليات التفكير الجزئى فى ثقافتنا السياسية العربية حيث تسود حتى على المستوى القطرى محورية ما يسمى بالمحافظة المالية على عقلية المسئولة الاقتصادية ، والفكر الاقتصادى داخل جل البلدان العربية حيث عملية زيادة الموارد المالية بالجباية الجمركية أو الضريبية أو التحويلية تكتسب أهمية خاصة فى هذا السياق فى محاولة لإقامة توازن مالى هش ومظهرى يعكس حقائق اقتصادية وهمية لدى هذه البلدان وتحقيق أهداف جزئية ومرحلية يجب تجاوزها إلى اتفاق أبعد وأرحب .

إن معظم الحديث عن إمكانية بناء سوق عربية مشتركة ورغم الإحباط الذى واجهه ذلك الهدف . إنما يرتكن إلى أسانيد تتمحور حول تننى مستوى التجارة العربية البينية إلى ٧٪ مثلاً مع توخى زيادتها إلى معدلات أعلى دون اهتمام حقيقى بإمكانيات تطوير الإنتاج السلعى والخدمى ، وتعقيد الهياكل الاقتصادية وزيادة ترابطها قطرياً وقومياً .

وحتى الحديث الدائر حول الشرق أوسطية ورغم سلبية منطلق هذا التفكير الإقليمى على حساب القومى فإن الحدث ذاته لدى تيارات التفكير السياسى العربى لا يتناول تحديد ماهية تلك الشرق أوسطية هل هى نظام إقليمى ، أم سوق اقتصادية . أم اتحاد جمركى ، أو غيرها فالمتصور غالباً والمثير للجدل إنما هو غزو اقتصادى يقوم على تبادل للفن الإنتاجى الإسرائيلى بعناصر الإنتاج العربى وعبر مبادلات تجارية تتحاز لإسرائيل وغيرها من المقولات ذات الطابع التعميمى الديماغوجى دون حسابات اقتصادية رشيدة تخاطب البنى الاقتصادية العربية والقدرات التكنولوجية لديها وإمكانات للتناقص الإنتاجى إليها فى إطار نظرة موضوعية ذات طابع فنى لا سياسى .



ومن جماع النظرة القطرية لعملية التنمية الداخلية أو النظرة القومية لأليات التعاون الاقتصادي العربى ثم التعاون الاقتصادى العربى ، ثم التعاون الإقليمى الشرق أوسطى تتأكد للرؤية الغالبة على التفكير السياسى العربى ممثلة فى الحلول المالية والتحويلية كأحد أبعاد التفكير الجزئى على حساب الحلول الاقتصادية الهيكلية التى تجسد الشمول والكلية المبتنى توافرها لأى تفكير إستراتيجى علمى .

### (ج) سيادة التفكير الأمنى على حساب المجتمعى :

فنظرة فاحصة أو حتى سريعة تؤكد هذا الملمح فى ثقافتنا وحياتنا العربية بوجه عام . وهو ملمح يؤكد غلبة الجزء على الكل ، والقصور على الشمول فالأمن هو قطاع ضمن قطاعات عديدة ، ووظيفة ضمن وظائف متعددة فى إطار الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تتخللها وظائف الدولة المعاصرة .

كما أن الأمن على صعيد آخر هو جماع لعوامل الاتساق والتوافق الإقليمى بين عناصر الأرض والبشر والتاريخ وأى خلل فى هذا التوافق يودى إلى التوتر وعدم الاستقرار بالقدر الذى ينمى الإحساس بعدم الأمن رغم أى ترتيبات اصطناعية قد تحاول السطو والانتفاف حول هذه الطبيعية اعتمادا على تسييد عنصر ما وهدم آخر مما يخلق فى النهاية كيانات لا أمانة ضمن بيئة علمة مشوهة وعوداً على بدء نلمس غلبة التفكير الأمنى المحدود على للعقل السياسى العربى فى السياق القطرى ، فضلاً عن القومى . فعلى الصعيد القطرى وفى مواجهة الحركات المعارضة سياسياً أو أنصراعات المتنامية اجتماعياً نجد الدولة القطرية العربية راقعة للواء الحل الأمنى سواء فى سياق تبريرها لمواجهة وكبح جماح هذه القوى المعارضة أو المتصارعة أو فى سياق آلية المواجهة ذاتها معتمدة على ما لديها من إمكانيات الاستخبار والتسلح وامتلاكها لوسائل القهر المكنوى والنفسى فضلاً عن المادى وهى آليات جزئية تقصر عن تحقيق أهداف شاملة عميقة مرجوة إلى تحقيق أهداف مرحلة تنزع إلى تجميد المشكلات وكبح جمالها دون اجتثاث مسبباتها ونواحيها من التربة التى نشأت عليها .

وعلى الصعيد القومى نلجح آلية للتحوّل العنيف فى صور وصيغ متباينة بدءاً من التهديد باستخدام القوة ، إلى استخدامها القلى ، ثم عملية الاستخدام المضاد والمفرط حين توافر القدرة على ذلك وهكذا تبدو الآلية المحرمة دوماً - نظرياً على الأقل - هى الآلية المساعدة فى ثقافتنا وحياتنا السياسية العربية على ما ترخر به من وشائج القربى ، وموارد التكامل ، وآليات للتفاعل السلمى الهادئ على مستوى الدول والشعوب أيضاً . وحتى فى سياق التفاعل الودى بين الدول العربية فإن الملمح ذاته يتأكد فى غلبة القطاع الأمنى على كافة القطاعات إن صرلحة لو ضمناً حيث الدافع الأمنى يكمن خلف تيار سياسى أو سلوك دول ما فى الإطار العربى نحو التقارب أو التبعاد مع دول أخرى أو مجموعات إقليمية أخرى وهكذا .

ولعل هذا الملمح أيضاً يتأكد فى ظاهرة تصاعد الحركات الإسلامية على الساحة العربية بوجهه السلبى والإيجابى فعلى الوجه السلبى لعب البعد الأمنى دوراً هاماً فى محاولات الاختراق العقيدى للسيطرة على وتكليف شكوك دول عربية معينة من جانب دول أخرى ويتبدى هذا فى صورة التفاعلات المصرية السودانية منذ عام ١٩٨٩م وحتى الآن تقريباً وفى وجهه الإيجابى كان البعد الأمنى دافعاً خلف تيارات التقارب والتتسيق المصرى - التونسى - الجزائرى منذ عام ١٩٩١م وحتى الآن أيضاً رغم أن المواقف السياسية لدى البلدان الثلاثة من أزمة الخليج كانت قد اختلفت كثيراً وكان من الممكن أن تؤثر تأثيراً سلبياً ويعمق على علاقاتها ولو لفترة محدودة على الأقل . ولعل الموقف الخليجى للعلم إزاء التحدى الأمنى فى أعقاب الأزمة الأخيرة هو خير تجسيد لهذا الملمح إذ حدث تسابق وتسلارع نحو ملء الفراغ النفسى والسياسى والتقالى للناجم عن تهديدات الأزمة بتوليد أمنى وصيغ أمنية وعسكرية بحتة تطلبت عليها الصبغة العربية وسادتها الصبغة الأمريكية بصفة خاصة عبر عدة صبغيات أمنية وعسكرية تهدف إلى عسكرة المنطقة ، واختزال نمط تفاعلاتها حول البعد الأمنى فقط وهو ما يبدو اختزالاً مغللاً إذ يحول توفير الأمن بالسلاح وتكليف الأوضاع الإقليمية حسب الأوضاع الدولية ضد روح الانسجام

**الإقليمي - القومي - الثقافي** لعناصر الأرض ، والبشر والتاريخ في صياغة لصطناعية لا نرى أنها سوف تصمد طويلاً أو أنها سوف تتجزأ شيئاً رغم تكلفتها الباهظة لأن الأمن لا ينتج ثقافة ، ولكن العكس الصحيح حيث يمكن للثقافة أن تنتج الأمن على طريقة الانسجام والتفاعل الودي الونيد .

إن سيادة التفكير الآسي ، والرؤى اللحظية ، مع سيادة الطول الجزئية ، وهيمنة التفكير الأمنى على ثقافتنا السياسية العربية فضلاً عن كونها ملامح وسمات للتخلف والتقليدية في مواجهة التقدم والحداثة فإنها أيضاً دوافع نحو الفاقد السياسى الذى تعانى منه الحياة العربية إذ تبدو للعوائد غير متنسقة مع التكلفة والقوى غير متنسقة مع الموارد فى سياق معالجات جزئية تقصر عن تحقيق الأهداف ، وروى لحظية تخيب الماضى وتغفل المستقبل ، وطغيان أمنى يعمى الفكر والممارسة عن ضرورات الانسجام والتكامل وللتوافق النابعة من روح الأرض ذاتها وإن كانت تلك الملامح الفكرية السلبية لها من الخطورة والأهمية بالنسبة لأى بلد أو قطر عربى ما يرهن بها مستقبل نموه وازدهاره فإن لتلك الملامح ذاتها فى السياق الفكرى والقومى العربى من الخطورة والأهمية ما يجعل لها الأولوية . ليس فقط فى تحديد مدى التقدم والازدهار ، ولكن أيضاً - وفى ضوء المتغيرات الدولية العاصفة - فى تحديد احتمالات الصمود والبقاء بذات الهوية القومية العربية والإسلامية .

**ساندساً : القدرة المحدودة على التكيف الخلاق ، وغلبة الدفاع المصلبى على المبادرة الإيجابية :**

وهو أحد الملامح التى نكتسب أهمية خاصة فى هذه الأونة التى يغلب فيها على الحركة الدولية والإقليمية قدراً هائلاً من التغير والديناميكية إذ تبدو أدق الحسابات السياسية عاجزة عن التوائم للكمال مع هذه المتغيرات وحركتها الدافقة بما يجعلها فى حاجة دائمة لإعادة للنظر من أجل التكيف المرن والخلاق مع تلك المتغيرات .

وفى التفكير السياسى العربى يمكننا - ويجهد بسير - أن نلمس القدرة المحدودة على هذا الصعيد سواء فى الإطار القطرى ، أو القومى وهو الأمر الذى

يخلق صدامات متكررة بين الإرادة العربية ، والبيئة الدولية المحيطة بها . وبالتالي فإن عملية التكيف مع هذه البيئة الدولية - إذ تأتى متأخرة ، وغير جذرية - تكون غير خلقة لأنها فى الغالب تكون وليدة القصر لا القهم ، والضرورة لا الرغبة وهو الأمر الذى يفسر كثيراً من الأزمات بين النظامين العربى والدولى وحيث تتخذ الاستجابة العربية الفكرية السياسية أنماطاً سلبية فى مواجهة التحديات الدولية مثل الاستئساد الهش شديد التكلفة أو التضعضع الخانع غير المرغوب أو المبرر وبما لا يحقق النتائج المرجوة فى النهاية على صعيد ضبط هياكل العوائد والتكلفة لهذه الأنماط من الاستجابة .

وامتداداً لهذا الملمح يمكننا الحديث عن سمة التردد وغلبة الدفاع السلبي على المبادرة الإيجابية فى التفكير السياسى العربى وهى سمة تبدو منطقية فى ضوء القدرة المحدودة على التكيف ، وربما انعدام القدرة على الاستشعار . ففى مواجهة معظم التحديات الدولية والإقليمية وإزاء كافة القضايا تقريباً نلمس سكناً مبدئياً قد يطول أو يقصر فحواه انتظار ما تفرضه تلك التحديات ، وما يبادر به الآخر قبل أن يبدأ التحرك إزاء ذلك المطروح من الآخر لمناقشته أو التفاعل معه برفضه أو قبوله وكان مهمة الفكر العربى قد تجمعت فى مجرد عملية الترشيح هذه دون قدرة فعلية على طرح الإيجابى لمبادرات ، وللصياغة الفكرية لنماذج شاملة تواجه ذلك المطروح من وجهة نظر المصلحة والفكر العربيين وفى هذا السياق تبدو الحركة العربية على صعيدى الفكر والممارسة مجرد ردود أفعال منضبطة بإرادات الغير ولو كان ذلك فى إطار واسع نسبياً يتضمن قدراً من الحرية الظاهرية أو الوهمية على منوال جل البرلمانات العربية فى أدائها للسلبي لوظيفة التأييد والتسهيل والمباركة لممارسات للقيادات السياسية والسلطات التنفيذية ولعل الممتمين السالفين هما من الأصالة والوضوح فى التفكير السياسى العربى بالقدر الذى يجعلهما من ثوابته حيث مارسهما على صعيد تطوره للمعاصر ولا يزال وحيث ينعكس ذلك فى موقفه من الأطروحات حول الشرق أوسطية ربما بصورة أكثر حدة وخصوصية نجد نواحيها فى :

(أ) إن التجاوب الفكري العربي مع هذه الأطروحات بدأ ولا يزال ينطلق من حقيقتين متناقضتين - الأولى هي كون عملية التعاون الاقتصادي الإقليمي هي شر لا بد منه ، وأمر واقع لا بد من دفعه ثمناً لعملية السلام .

والثانية : هي كون هذا التعاون آلية لتحقيق الرفاهية الإقليمية ومن هذا التناقض بدأ الفكر العربي متخوفاً ومترددأ أو رفضاً ثم تحول فجأة إلى هرولة سريعة - في تيار كبير منه - نحو هذا التعاون وأطماعه .

(ب) حالة التشرزم وللقطيعة التي يمر بها النظام العربي والتي حالت دون بناء فكر جماعي حتى الآن حيث ارتبطت التعبيرات الفكرية والتمرت بمواقف سياسية ومصالح قطرية ذاتية دفعت دول الخليج جماعة وفي ضوء علاقاتها بالولايات المتحدة - إلى إلغاء المقاطعة لإسرائيل من الدرجتين الثانية والثالثة فلم يبق سوى التعامل السياسي المباشر معها .

(ج) إن عملية صياغة النماذج المطلوبة للمبادرات الإيجابية الفكرية بما تستلزمه من تكلفة نفسية عالية وجهود إدراكي كبير وخيال قومي خصب قادر على ضبط الأحلام والأهداف معاً تبدو عملية شاقة وعسيرة تستلزم شروطاً مبدئية على رأسها وحدة الوعي والضمير القوميين فضلاً عن الإرادة السياسية وهو ما تفتقده حياتنا العربية ، ولا بد أن يجلوبها التفكير السياسي العربي مكثفياً بردود الفعل حيث هي أسهل فعلاً وأقل تكلفة .

سابعاً : استحضار الآخر في الخطاب السياسي العربي :

عرفت التقاليد السياسية ربما على كل الخريطة الدولية المعاصرة آلية توظيف العدو الخارجي باعتباره تهديداً حالاً يستلزم تضافر قوى الشعب والدولة في مواجهته دفاعاً عن قيم وتراث وثروات ذلك الشعب على أن ذلك التوظيف الذرائعي للعدو الخارجي من قبل الحكام والقيادات لضمان قدر من المساعدة ، والحفاظ على الشرعية ، وربما حفظ التكامل القومي والإقليمي في آن واحد ، والذي عرفته خبرة

ممارسات النظم السياسية ، والعلاقات الدولية بصفة عامة قد اقتصر على تقليد الممارسة السياسية فى معظم الأحيان ، وعلى فترات الأزمات الداخلية الحادة فى كل الأحيان ، وعلى صعيد الحركة والفعل القطرى بصفة عامة وفى هذا السياق تبدو عملية استحضار الآخر فى الخطاب السياسى العربى ذات أبعاد ودلالات أكثر عمقاً وخصوصية وتفرداً .

فمن ناحية أولى نجد عملية التوظيف لفكرة العدو تتجاوز مجرد الممارسة السياسية لنظام الحكم هذا أو ذاك لتتخلل الخطاب السياسى بصفة عامة ثم لتشكل أحد ملامح التفكير السياسى لبور فكرية ، وجماعات ثقافية ، وتيارات سياسية عربية حتى كانت أن تشكل نظرية جديدة فى التحليل السياسى لدى الفكر العربى وهى ما صارت تسمى بنظرية المؤامرة فى تفسير التاريخ والتي تحيل معظم أزمات الواقع العربى إلى عوامل خارجية جوهرها المؤامرة الدولية على العالم العربى . ولعل هذا الملمح يشكل أحد أبعاد اللامبالاة فى الحياة العربية ، ومن مخاطر هذا الملمح أنه يولد حالة رافنة من الرضى عن النفس وشعور وهى بالاضطرار وعدم المسؤولية حيال شتى أزمات الواقع العربى باعتبارها مؤامرات تشنها قوى معادية متفوقة إن لم يكن باعتبارها أقداراً ، وحتمية تاريخية .

ومن ناحية ثانية نجد هذا الاستحضار للآخر فى التفكير السياسى العربى يتجاوز مجرد أوقات الأزمات الحادة حين تفجرها ليتخذ طابعاً استمراريّاً حيال آليات التعامل مع نتائجها وتداعياتها وتوابعها .

ف رغم مرور أربع سنوات على أزمة الخليج الثانية لا يزال الخطاب العربى وخاصة خطاب المصالحة يستحضر الآخر بأشكال سافرة أو مقنعة فجعل المبادرات فى هذا السياق تتحطم على صخرة تسلط مجلس الأمن ومقولات الشرعية الأخاذة ، ومن خلفهما الإرادة الأمريكية ، كما تعلن معظم الفعاليات العربية شروطها لتحقيق المصالحة العربية متمحورة حول ضرورة خضوع العراق لقرارات الشرعية الدولية ورغم بعض التعتات والمهاترات فى الخطاب السياسى العراقى المزموم وحتى أزمة

تحريك القوت الأخيرة فى أكتوبر ١٩٩٤م إلا أن ما شهدت به الأحداث قد عبر عن تطور جوهرى فى هذا السياق كان لا بد وأن يدفع الفكر والنظام العربيين للتجاوب معه خاصة وأنه كان قد نفذ التزاماته فى مواجهة المجتمع الدولى على صعيد التسليح كما لم يحدث من قبل . ولكن التفكير العربى وقف عاجزاً عن أن يعكس هذا التطور ، ومستكيناً لممارسات النظم الحاكمة واستحضرها للإرادة الأمريكية ، والشرعية الدولية كوجه آخر مقبول للتغطية إما على حال الاستحضر الجبرى وجوهره التبعية ، وإما الاستحضر الدعائى من أجل تسكين الواقع العربى داخل محدثاته الحالية مع الحفاظ على تنلفضاته القومية لأجل مصالح قطرية ضيقة وأتانية ومن ناحية أخيرة يتجاوز التوظيف العربى للآخر العدو مجرد الخطاب القطرى أو خطاب الدولة إلى الخطاب القومى والإقليمى بصفة عامة ولعل التجلى الأمثل لهذا الملمح يتأكد فى تلك النزعة المعبرة عن عميق الانزعاج من العداء الغربى - المسيحى للإسلام الشرقى - العربى وللتى بدأت مع مقولة الباحث الأكاديمى والمفكر الأمريكى صاموئيل هانتيجون - فى اتخاذ الخطوط بين الثقافات والحضارات محاور للصراع فيما بعد الحرب الباردة - فى اكتساب طابع ديماجوجى على الصعيد الفكرى العربى يعكس فى جزء منه عدم الوعى ، وفى الجزء الآخر عدم الصدق أو المصدقية . على أنه فى كل الأحوال قد خضع لتوظيف ذرائعى مضاد جوهره تبرير العنف فى الداخل العربى لحساب جماعات سياسية فى موجهتها للنظم الحاكمة العربية وفى صراعات الدين والسلطة الشرعية. وفى السياق العام جسدت التجليات الثلاثة لهذا الملمح نزعة فى التفكير السياسى العربى نحو اللامبالاة وانعدام المسئولية والقدرة الانتهازية .

ثامناً : النظرة الأحادية للأشياء وفقدان أدب الاختلاف مع سيادة التفكير القبلى :

وهو ملمح شديد الإشكالية ، وفى ذات الوقت شديد الأهمية إذ يتكون من مركب اجتماعى ، اقتصادى ، سياسى ، ثقافى ، فى تداخل ملحوظ يؤكد على وينبع من حالة التخلف الهيكلى العربى بوجه عام . كما أنه ملمح يبدو مستقلاً عن الملامح السابقة عليه ونتائج منطقى لها كتعبير عام عن واقع مجتمعات تعيش ما قبل الحداثة

بكافة تجلياتها جوهره النظر إلى الأشياء والوقائع من زلوية واحدة وهو ما لا يحقق رغبات ومصالح الأطراف المتباعدة ، بما يثير خلافات تنفقد لأداب إدارتها في ضوء هيمنة المطلق ، والسعي نحو تحقيق الأهداف الكلية دون اعتبار للآخرين وفي ذات الوقت العجز عن توليد المصالح المشتركة وبناء الموقف الثالث الذي يشكل روح الوسطية الفكرية والسياسية المتسامحة وفي نظرنا فإن هذا العجز عن إدارة اختلافاتنا أو الاتفاق حولها يجد دوافعه في أمور ، وحقائق ، وسمات تتجذر في التربة السياسية والثقافية العربية منها :-

(أ) سيادة نمط التفكير القبلي حيث لا يزال العقل القبلي مسيطراً في بلدان عربية غير قليلة وما يثير من أهمية التراث الاجتماعي مع هيمنة شيخ القبيلة الذي غالباً ما يرتدى ثوب الحاكم مطالباً الجميع بالخضوع له وإلا فالتهديد بالنزب من قبل الأعراف والتقاليد والأفراد إذا لم يكن في الأمر ما هو أسوأ من ذلك .

وفي هذا السياق يبدو التفكير القبلي دافعاً نحو مزيد من الفقد السياسي إذ تبدو إدارته للأزمات شديدة التكلفة ، ونظرة سريعة إلى الواقع العربي في الصومال واليمن تؤكد مدى الفقد السياسي والتكلفة النفسية الاقتصادية المترتبة على العجز عن إدارة حوار خلاق حتى تبدو الحرب الأهلية أو الإقليمية خياراً أكثر سهولة من مجرد اقتحام حوار خلاق حول مائدة مستديرة للتفاوض . وفي ضوء العجز عن الحوار القطري - المجتمعي فلا يتصور إمكانية القيام بهذا الحوار بين هذه الدول في السياق القومي .

(ب) هيمنة القطري على القومي : وهي سمة لازمة لسالفها فالمقلية القبلية التي تتمحور منطلقاتها حول ذاتها فلا ترى قبيلة أخرى ، أو حتى القاعدة الجماهيرية لذات قبيلتها لا يتصور لها أن ترى فضلاً عن أن تغلب العربي الآخر ذي الرويا المتميزة عبر الحدود السياسية التي قد تختلف حولها ولو اللهجة وهنا يبدو العجز عن التحاور وإدارة الاختلاف لازمة لتلك العقلية القبلية والسلفية حتى في داخل المجموعات الإقليمية المتجتمعة في السياق العربي كمجلس التعاون



الخليجي الذي أخذ يعكس خلافات حادة نوعاً ما حول الحدود فيما بعد أزمة الخليج وضد التوقعات المتزايدة . له خلالها . حتى أن الخلاف القطري - السعودي بلغ ذروته فيما بين سبتمبر - ديسمبر ١٩٩٢ وكاد أن يتفجر لولا الوساطة المصرية التي لم تتجاوز مجرد تجميد الخلاف دون قدرة على حله إذ تضمنت الوساطة أساساً للحل لم يستطع الطرفان تطبيقها على النزاع . بل إن الأمر قد تجاوز ذلك حيث دخلت قطر طلباً للمساعدة في علاقات مع العراق منذ ٢٨ أكتوبر ١٩٩٢ ، ومع إيران التي أخذت تؤيدها منذ ذلك التاريخ في مواجهة مع السعودية والبحرين والأمر على ذات المنوال لدى الاتحاد المغاربي العربي " إذ يعجز الاتحاد عن عكس نوع من الإجماع القومي أو التطابق بين الأولويات الوطنية والأولويات المغاربية إلى حد بعيد . فليبيا تجاهد لرفع الحظر المفروض عليها منذ إبريل ١٩٩٢م بسبب أزمة لوكيربي بينما تعكف الجزائر على أرمتها الداخلية ذات الصبغة الأمنية ، أما تونس والمغرب فربما كننا الأكثر انشغالا بالحوار المغاربي - الأوربي أملاً في تحقيق نوع من الشراكة الاقتصادية بينما تنتظر موريتانيا باقى الأطراف حتى تفرغ من أولوياتها لمناقشة الأولويات المغاربية الموجلة <sup>(١٢)</sup> .

ج- غلبة التفكير الإقليمي : وهو امتداد ثالث للحقيقتين السالفتين القبلية والقطرية في نطاق أوسع. عبر عن ذاته في صورة الاتحادات التعاونية في الخليج والمغرب العربي ، وهي في جوهرها تعبير عام عن الخصوصية الإقليمية على حساب التجانس العربي وهي إشكالية تبدو معقدة للطابع القانوني المباسى لمؤسسة العمل العربي الجامعة والتي تضمنت في صلب موثيقها ما يحض على مثل هذا التعاون الوثيق في إطارها وفي خدمة أهدافها . إلا أن واقع الحال يؤكد دائماً أن نشأة مثل هذه التجمعات غالباً ما يكون في سياق عملية مراجعة سياسية حيال النظام العربي تؤكد على الخصوصية دون أن تخدم للتجانس وفي محاولة لزيادة الفعالية التي نفتقدها الجامعة العربية ومؤسساتها .

د- **انعدام المؤسسية** : فغياب المؤسسة عن الحياة العربية فى شتى مناحيها ومعظم أقطارها يعد دائماً نحو مثل هذه الملامح الفكرية والثقافية إذ إن غياب المؤسسة إما يصلحبه تزايد عملية الشخصنة فى السياسة العربية بما يحرم هذه الحياة من ميزات التمايز الوظيفى ، والتعقد الهيكلى المصاحبة لإمكانيات متزايدة على صعيد تراكم المعرفة والخبرة والضامنة لدرجات متفاوتة من الاستمرارية والتواصل ، والمؤكد لآداب الاختلاف والرغبة فى التحقق ولو من أجل البقاء الوظيفى أو غيره .

إن وجود المؤسسة فى الحياة القطرية أو القومية مع تزايد تعقدها وتشابكها يعد ضماناً قوياً لقيم الاستمرار والتراكم المعرفى السياسى بما يتيح قدرة أكبر على إدارة الاختلافات بعيداً عن الشخصنة المقيّنة .

هـ- **أزمة الإدارة وفقدان العمل بروح الفريق** : وهى لازمة لفكرة انعدام المؤسسة وانعدام عملية صهر الكوادر المؤسسية فقديماً قال العلامة ابن خلدون الكثير عن الشخصية العربية مؤكداً سمة الأنفة والفردية وصعوبة الانقياد إلا بالدين ولا شك أن المؤسسة بالمعنى الحديث هى دين الإدارة الحديثة يعد فقدانها دائماً إلى عجز وشلل هذه الإدارة بما يبقى العمل السياسى رهناً بأشخاص وجهود متناثرة ويحرم المجتمعات العربية من موارد للتنظيم وقيم الاستمرار والتراكم ولعل ذلك يفسر نجاح علمائنا العرب فى الخارج وفشلهم بالداخل العربى . فهم يحملون ذات العقول والأفكار ، ولكن المناخ الإدارى والعلمى والتنظيمى يدفع الجميع هناك نحو النجاح بما يضمنه من تكامل الخبرة والمعرفة والمعلومات .

وهكذا يبدو هذا للملح الهام ولابد عوامل هيكلى فى المجتمعات فضلاً عن الاقتصاديات بل والثقافات السياسية الفرعية العربية وهو ما يزيد تعقيداً وتشابكاً حتى أن الأمر ليبدو فى النهاية كأنه أزمة حضارية ثقافية تستقى جذورها من واقع التخلف العربى على شتى للصعد وفى كافة المناحى بما جسد حالة التقليدية ما قبل الحديثة لدى معظم بلادنا العربية .

وفى هذا السياق تبدو جل التفاعلات العربية الداخلية القطرية ، أو القومية على الصعيد السياسى هى مجرد تفاعلات فوقية لا تعكس حداثتها ولجندل الفكرى الدائر حولها حقيقة التفاعلات التحتية الهشة اقتصادياً واجتماعياً . فلا يزال الاقتصاد العربى هش البنية يفقد إلى التقييد ويعتمد على السلعة الوحيدة فى كثير من الأحيان ويعانى من فقر انتاجى شديد حيث إن دولة كسنغافورة لا تتجاوز نحو الثلاثة ملايين نسمة أكثر تصديراً للعالم من شتى الأقطار العربية .

ولا تزال المجتمعات العربية بنسبة الأمية بها واتعدام الطبقة الوسطى فيها ، والتمهيش الاجتماعى لغئات عديدة بها . مجتمعات هشة وغير مقعدة حتى يصعب القول بوجود مجتمع مدنى يمتلك قدراً من الاستقلالية النسبية عن الدولة بما يتيح لمؤسساته الحركة المستقلة ، ولأفرادها المبادرة الإيجابية ، حتى أن هذه المجتمعات تعاني فى معظمها من ركود عميق واغتراب سياسى أعمق تارة بالاختلاف والتنازع حول الدين فى حالة الفقر ، وتارة أخرى بتقافة الاستهلاك والخصول فى حالات الوفرة .

وكان لزاماً على الأنظمة الحالية وكنتيمة منطقية أن تعكس مثل هذه السمات فى ممارستها السياسية فتقييد الحرية التنظيمية ، وتجب حرية التعبير . وتتجاوز حقوق الإنسان وتكرس مواردها لامتلاك أدوات العنف حفظاً لشرعيتها فى مواجهة الجميع .

وأمام هذه الحفلق - فى نظرنا - تبدو الأقطار العربية فى معظمها رأساً بلا جسد حوار فوقى دون بناء تحتى . قمة بلا قاعدة .

وكان نتيجة ذلك أن يبدو وعينا الفكرى ، والسياسى العربى حائراً خلوياً ، متردداً لأنه يجسد تفاعلات عقل لا يرتكز إلى جسد صحيح .

**تعقيب : نحو رؤية متفائلة لأفاق التفكير السياسى العربى :**

رغم ما أسلفنا من ملامح وسمات سلبية الطابع للتفكير السياسى العربى على مشارف القرن القادم ورغم تكويننا على الطبيعة البنيوية لهذه السلبيات وخاصة فى

الملح الأخير . إلا أن ذلك لا يجب أن يدعونا إلى التشاؤم الناجم عن عدم رؤية الحقائق الجديدة في الحياة السياسية العربية وللفكر العربي على السواء ومنها :

١- ظاهرة الانتشار شبه الطاغى في العقد الأخير لظاهرة المراكز البحثية على الخريطة العربية ومصر بخاصة . وما لها من مدلولات إيجابية وعوائد عميقة تتجسد في القدرة على بناء تفكير سياسى عربى جماعى حيال القضايا المطروحة بما يساعد على صياغة رأى عام عربى واع على منوال ذلك الرأى العام الشعبى الذى ولدته الممارسات الناصرية القومية وربما بمستويات أكبر من الوعى . ليس هذا فقط بل وأيضاً ما توديه هذه المراكز البحثية والعلمية من عقلنة للتفكير السياسى العربى تمكف على نزع أشواك العاطفية والفردية وغيرها من الأمراض الفكرية والسياسية في الحياة العربية ثم الوظيفة الأهم وهى خلق أجيال بحثية متعلمة ومتوازنة بما يعمل ليس فقط على تواصل حوار الأجيال بل وعقلنة الأجيال الجديدة أيضاً ففى إحدى هذه التجليات انعقد بمركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة مؤتمر للباحثين الشباب حول المصالحة العربية شهد نقاشاً جاداً أو حاداً ، متحمساً وواعياً لشباب واع وصاعد سوف يفرز آثاره ، ويفرض ذاته على الفكر العربى فى أنماط من العقلانية .

٢- تزايد الاهتمام بالرأى العام فى العالم العربى ولعل استطلاعات جرت بدول الخليج فى أعقاب الأزمة الخليجية ، فضلاً عن قوة الرأى العام المصرى حيال العديد من القضايا ، بالإضافة إلى ما تشهده الخريطة العربية من تطورات على صعيد حرية التعبير ممثلة فى الانتشار الصحفى والإعلامى الملموس . مع تزايد الاحتكاك المجتمعى والثقافى بين الشعوب العربية والعالم فى ظل ثورة الاتصال. كل تلك العوامل تدفع نحو دور متزايد للرأى العام صحيح أنه حتى اليوم يودى مجرد خدمة

استكشافية للأنظمة الحاكمة دون أن يستطيع تغليب رؤياه ولكن الصحيح أيضاً أن تراكم الكم سوف يدفع إلى تميز الكيف حسبما تقتضى طبائع الأمور .

٣- تنامي النزوع نحو الديمقراطية السياسية والليبرالية الاقتصادية فضلاً عما تجسده التجربة المصرية فى هذا السياق والتونسية إلى حد ما تجرى محاولات لزيادة جرعة الديمقراطية فى المغرب والأردن بل والكويت والسعودية التى تحاول خصخصة اقتصادها حالياً بعد تأسيسها لمجلس الشورى . وحتى موريتانيا التى أجريت بها مؤخراً أكثر انتخابات رئاسية عربية تنافسية .

وغنى عن البيان أن تحرير الاقتصاد فى أى بلد يدفع إلى قوة طبقة رجال الأعمال ، ويدعم المبادرة الفردية لهم ، مع تنامي الطبقة العاملة واستقلالها نسبياً فى ظل نشأة اتحادات ونقابات تعبر عنها فى مواجهة المستثمرين وفى مواجهة الدولة ، الأمر الذى يقود إلى مزيد من التقدم الاقتصادى الاجتماعى ، ويؤدى فى النهاية إلى استقلال وترسيخ مفهوم المجتمع للمدنى وزيادة ثقته فى مواجهة الدولة بما يضبط شطط تفاعلاتها الفوقية ويفرض عليها نمطاً من العقلنة فى ممارستها السياسية .

٤- التغير التدريجى فى شخصية الإنسان العربى وهو تغير ناجم عن تزايد معدلات التعليم والسفر والاحتكاك بالآخر مباشرة أو عن طريق الإعلام وهو ما أدى فى الفترة الأخيرة مثلاً إلى تنامي المطالبة بحقوق الإنسان وظهور منظمات عربية عديدة لحقوق الإنسان وفى ظل نمو الإحساس بالذات ، ونمو الشعور بكونية العالم فالمتمصور أن يطرح الإنسان العربى على ذاته ، وعلى مجتمعه وحكامه أسئلة تضابط أهدافه وتوجهات تطوره فى سياق مجتمعه تفرض محاولات الإجابة عليها درجات شتى من الالتزام والعقلانية .

٥- التعاقب الجلى : إذ ربما كان الشعور العاطفى المجرد والمتطرف

بالوحدة القومية أكثر ارتباطاً بالجيل الذى عاش فترة التحرر الوطنى ومواجهة الاستعمار وبرغم أهمية وجمال العاطفة القومية إلا أنها ربما أدت لتويع من الإحساس بالإحباط والإخفاق لسطوة الواقع أمام ثورة التوقعات والوحدوية مما أعاق عملية الالتحام الإيجابى عبر جسور وسيطة تجمع المصلحة مع العاطفة عند حدود الممكن . ولذا ربما كانت الأجيال العربية الجديدة أكثر قدرة على التعايش عند هذه الحدود لبناء فكر قومى أقل طوباوية وأكثر تحقّقاً .

٦- ربما جاز أيضاً القول إن الصراع العربى - الإسرائيلى كنمط للعلاقات العربية مع الآخر وبرغم المراتب التى خلقها بسبب الهزائم التاريخية والعسكرية وحتى السياسية - قد أدى إلى تزايد العقلانية فى التفكير السياسى العربى الأمر الذى يؤكد تزايد ملمح الموضوعية فى الخطاب العربى حيال عملية للتسوية السلمية الجارية على عكس العقود الماضية ذات الخطابيات الانفعالية . فبرغم أننا لا نتحمس للطروحات الشرق أوسطية المصاحبة لهذه التسوية إلا بشروط تبدو عسيرة وربما مستحيلة فى الواقع الحالى إلا أن نماذج للتعامل العربى مع هذا التطور ، والجدل الفكرى ، بل وللحوار السياسى داخل مجتمعاتنا العربية حول تعدد دلائل على تنامى روح الحوار العقلانى والقدرة على الاختلاف سوف يكون له بالغ الأثر فى حياتنا العربية مستقبلاً إذا ما استمر فى تطوره وبقوة دفع العوامل المجتمعية التى خلقته .

## الفصل الثانى

### تفاعلات الواقع السياسى العربى بعد حرب الخليج الثانية

#### تقديم : بين الافتراق ومحاولة الانقاء

شهد العالم بنهاية الثمانينات وبداية تسعينات هذا القرن موجة تحول عميق صاحبت اختزال التجربة الشيوعية الكبيرة إلى مجرد نظرية فلسفية - كما بدأت - عبر مناظرة طويلة وعنيفة استغرقت معظم هذا القرن فى مواجهة الليبرالية الغربية مما دفع بالعديد من الباحثين والكتّاب للتبشير بنظام عالمى جديد ظناً منهم فى أن عملية الهيكل الجديدة لمركز القوى العالمية تكفى وحدها لنشأة نظام عالمى جديد ومتجاولين القيم أولاً والمؤسسات القانونية ثانياً كمحدثين هامين يجب تحققهما للقول بنظام جديد وذلك برغم التغير فى أنماط الأدوار والعمليات التى تنبثق من القيم وتتخلل المؤسسات والتى حدثت قصراً أو تشويهاً فى محاولة لإدارة العالم بآليات جديدة من خلال الهيكل القديمة ذاتها والقيم التى تحكمها مع الإحياء بأن جديداً هناك فى الأفق يستحق من الجميع عملية للتكيف والتأقلم للتعريف التى أخذت القوى الكبرى فى العالم تطالب بها أقاليمها الفرعية وعلى رأسها العالم العربى . وربما أثبتت مظاهر الفوضى العنيفة التى صاحبت التسعينات وجرت وقائعها على معظم الخريطة الدولية ومنها أوروبا ذاتها أن مجمل ما حدث لا يتجاوز مجرد عملية هيكلية لتوازن قوى جديد فى مناخ من الفوضى لا للنظام .

على أن هذا الذى جرى عالمياً - فضلاً عن كونه قد مثل انقطاعات لاستمراريات عربية قديمة فى التعامل الدولى تعود إلى الخمسينات فإيه قد ولد فى الفقه السياسى العربى تيارين هامين بدوا وكأنهما قد ورثا التفتتات العربية المألوفة والمتضادة لمناخ الحرب الباردة العربية - العربية .

أولاهما يدعو للانصياع لتلك القواعد السياسية التى أخذت تفرضها القوى المهيمنة عالمياً من خلال المؤسسات القديمة للنظام الدولى فيما أصبح يسمى بذلك للتسمية الأخاذة " التشريعية الدولية " .

وثانيهما يتبنى طروحات معارضة تجب تلك الاتصياح وتؤكد على معارضة الشرعية الدولية باعتبارها مفهوماً تبريراً للمصلحة الغربية وما تتضمنه من أنماط سلبية في ممارسة علاقات القوى من المراكز الغربية تجاه الأقاليم الفرعية للعالم ومنها العالم العربى .

ولقد جسدت حرب الخليج الثانية هذا الانقسام فى وضوح تام باعتبارها لحظة تاريخية تم فى أتون تفاعلاتها الحادة ليس فقط تفجير وعى قومى وأمنى متضاد مع ما اطرد عليه التفكير العربى وأيضاً تفصيل تناقضات الفكر السياسى العربى بنقل تناقضات النظام الدولى إلى الأرض العربية لتضغط وبقوة فعل الأزمة وشروطها على تناقضات الوعى العربى حتى تم تشطيره إلى معسكرين جامدين وعلى نحو مغاير نسبياً لطبيعة وأنماط التحالفات المرنة التى درج عليها التحرك السياسى العربى فى الماضى .

وفى فترة من أكثر فترات العالم دينامية اتسم العمل العربى بالجمود نتيجة ذلك التشطير إلى معسكرين متمايزين تسيطر على كل منهما فكريات الأزمة ، وتحكمه إفرازاتها ولذا فكليهما يفكر بفقته الواقع دون محاولة تجاوزه عبر آليات جزئية تدور جميعها فى إطار الدفاع السلبي الذاتى ودون اكتشافات بظواهرات سلبية عديدة خيمت ولا تزال على الواقع العربى وتضغط فى مجملها نحو تقليص إقليمى ووظيفى للنظام العربى على طريق أقلمته وتكيفه للطروحات الإقليمية واللاقومية المتضمنة فى مفهوم الشرق أوسطية .

على أن عمق ما جرى عالمياً وديناميكية التغير إقليمياً قد فجرا تباراً فى التفكير العربى أخذ يتنامى محدثاً قدرأ متزايداً من الخلطة لواقع ما بعد الحرب العاصفة فبدت هناك روى تاريخية لا لحظية ، تتغذى بالقومية لا القطرية ومدفوعة إلى تجاوز فقه الحاضر إلى المستقبل سعياً إلى مشروع للنهضة عبر المصالحة يدعم الأمن ويحفظ هويته القومية العربية ونظامها الجامع .

وفى خضم صراع هذا التيار الإيجابى المتفجر مع التيار الآخر المضاد خرج الواقع العربى من شرنقة عاصفة الصحراء تدريجياً ولكنه أبداً لم يبلغ غايته المرجوة



المرجوة، إذ بزغت عدة ظاهرات تداخلت إيجابياتها وسلبياتها وغدت كل منهما الأخرى فى بعض الأحيان حيث تبدو العلاقة بينهما جدلية إلى حد بعيد يمكن معه القول بأن أهم هذه الظواهر التى ميزت الحياة العربية فى السنوات الأربع الماضية هى وجود حقيقة واحدة جوهرها محاولة لم تكتمل لإعادة الانتماء العربى تدور فى بيئة عالمية بلغت حركتها من الليناميكية والتأثير الحد الذى فرضته تساؤلات هامة وأساسية تبدو أحياناً ذات شرعية ولو وهمية - عن جدوى عملية إعادة الانتماء هذه وفيما يلى نعرض لأهم هذه الظاهرات فى الواقع العربى .

#### أولاً : التفكك الجزئى لتحالفى أزمة الخليج :

رغم حدة الانقسام اللامسبوق فى النظام العربى منذ نشأته عام ١٩٤٥م والذى جسسته مواقف الأطراف العربية فى اجتماعات القمة العربية الطارئة فى العاشر من أغسطس ١٩٩٠م بالقاهرة . إلا أن ذلك الانقسام كان قائماً فى الحقيقة على أسس هشة عكست الطبيعة المؤقتة لنمط التحالف على الجانبين وهو الأمر الذى ساعد على تجاوز نسبى لواقع التمزق العربى حيال التعقيدات - السياسية والمجتمعية للآزمة تلك التى فرضت نمط الانقسام الحاد والمأزوم لمدة عامين على الأقل .

فرغم استمرار هذا النمط بشكل حاد فى عام ١٩٩١م وإبان تصاعد العد نحو إعلان دمشق على وجه الخصوص - بوصفه صيغة لتأكيد واقعة التحالف التاريخي لأحد المعسكرين إلا أن هذا النمط أخذ يتداعى منذ ١٩٩٢م ثم تنامي إلى درجة التفكك خلال عامي ١٩٩٣ ، ١٩٩٤م على نحو تدريجى مدفوعاً بعدة دوافع وتطورات معظمها إقليمية نذكرها على النحو التالى :

## ١- حالة الجمود التي أصابت إعلان دمشق :

برزت فكرة الإعلان مع إرمصاص الاقتتال في الخليج وانطلقت بعد توقفه مباشرة منفوعة بزخم الأحداث ودور مصر وسوريا في صياغتها ومؤكدة على " أن النظم الأمنى لمنطقة الخليج بعد الحرب يجب أن يكون عربياً فحسب وأن وجود وضع خاص لدول الجوار مثل إيران وتركيا لا يعنى مشاركتهما في ترتيبات الأمن للقادمة (١) .

وكان من الطبيعى فى ضوء ما أفلحته الأزمة وتداعياتها للقوة الإيرانية من فرص أن تعارض إيران هذا التوجه من منطلق مضاد جوهره الأمن الإقليمى وضمن مركب معقد لعب للموقف الإيراني دوراً فى إبطاء التفاعلات الخاصة بالإعلان حيث يتم تأجيل توقيع اتفاقيات الإعلان وينوده الخاصة إلى أبريل ثم مايو، ثم سبتمبر ١٩٩٢م وحتى بدا الأمر وكأنه تجميد للشق العسكرى منه وقيل أن يتم تجميد شقه الاقتصادى أو على الأقل استبداله بأنماط من الدعم والتعاون لا تدخل فى إطار صيغة التحالف التى تضمنها الإعلان .

وبمرور الوقت بدا نظام الأمن الخليجى الجديد رهناً بالتوجه الغربى والأمريكى بوجه خاص وتولت الاتفاقات الأمنية الخليجية مع الدول الغربية وخاص الكويت التى استبعد وزير دفاعها فى ٢٣ مايو ١٩٩٣م " عقد اتفاق عسكرى أو إجراء مناورات مشتركة مع أية دولة عربية فى الوقت الراهن " بينما استمر اتجاه عقد اتفاقيات دفاعية مع الدول العربية .

" فى ٢٠ سبتمبر ١٩٩١م عقدت الكويت اتفاقية دفاعية مع الولايات المتحدة ثم تلتها اتفاقية مع بريطانيا فى ١١ فبراير ١٩٩٢ ثم فرنسا فى ١٨ أغسطس ١٩٩٢م ثم أخيراً مع روسيا فى ٢٩ نوفمبر ١٩٩٣م (٢) .

ولقد أدى هذا التوجه الغربى السافر إلى تقييد المضمون للعربى لأمن الخليج فضلاً عن المضمون الإقليمى الذى نادى به إيران وحيث تم ترغيع إعلان

دمشق من مضمونه الجماعى وقصره على إمكانية عقد اتفاقات أمنية ثنائية عند الحاجة بين مصر وسوريا ، ودول الخليج من جانب آخر مما أدى إلى تفكيك أولصر هذا التحالف فعلياً وإن استمر ظاهرياً بصيغة أو بأخرى وعلى الرغم من كل التدابير والدوافع لهذا التطور السلبي الذى جاء معبراً بالأساس عن حالة عقلية ونفسية جمعية جوهرها للقنوط الخليجى حيال كل ما هو عربى ومحاولة لمرجعة خليجية لا قومية لصالح قنماءات أخرى أكثر ضيقاً أو اتساعاً ، وطنية ، أو جهوية ، أو دولية ، فإن المحصلة الثنائية لهذا التطور قد دفعت إلى تخفيف التزام مصر وسوريا إزاء أمن الخليج عبر تجميد أحد تحالفى الأزمة الأمر الذى دفع البلدين للتجلوب بصورة أكثر فعالية مع تنفقات عربية إيجابية من قبل المسكر الآخر مما أدى فى النهاية إلى تطور إيجابى جوهره للتدخل بين للمسكرين مما ساعد على تفكيك جزئى - على الأقل - لأولصر تحالفهما .

## ٢- ضرورات التنسيق فى مواجهة الحركات الأصولية :

كانت إحدى أبرز نتائج أزمة وحرب الخليج الثانية هى تفعيل دور للحركات الراديكالية الإسلامية فى السياسات العربية منذ بدء التسعينات والذى بدا قوياً مؤثراً بمجرد انتهاء تفاعلاتها فى ١٩٩١م بمصر وتونس والجزائر على وجه الخصوص فضلاً عن دورها المنظم فى السودان .

ورغم أن مصر قد جسنت فى الأزمة موقفاً مضاداً أو على الأقل مفارقاً للموقفين التونسى والجزائرى إلا أن تصاعد الاحتجاجات المدعاة بالإسلامية داخل كل منهم قد دفعهم إلى التنسيق فيما بينهم . وقد كان التنسيق المصرى - لتونسى أسبق إلى الوجود حيث بزغ بنهاية ١٩٩١ فى الوقت الذى سادت فيه للعلاقات التونسية الجزائرية نتيجة " التسامح الذى أبدته الحكومة الجزائرية فى المرحلة الأخيرة من حكم الرئيس بن جديد تجاه بعض عناصر حركة النهضة التونسية المقيمين فى الجزائر والذين شككت السلطات التونسية من قيامهم بدعم نشاط هذه الحركة داخل تونس (٣) .

وعقب إلغاء انتخابات يناير ١٩٩٢م ورحيل الرئيس الجزائري بن جديد شهدت العلاقات التونسية - الجزائرية تصحناً ملموساً مما حول التفاهم الثنائي إلى ثلاثي مصري - تونسي - جزائري بنهاية ١٩٩٢م وخاصة مع تفكك موجة العنف داخل مصر مما أدى بالتفاهم الثلاثي إلى إعلان اتهاماته صراحة للسودان ثم إيران بتحريك ودعم موجة العنف داخل كل من البلدان الثلاثة وإن دفع هدوء الموقف في تونس عقب سيطرتها على حركة النهضة للكف مريعاً عن اتهام إيران ومحاولة تدعيم العلاقات معها .

ومرة أخرى يمكن القول بأن ضرورات للتنسيق في مواجهة العنف الاجتماعي قد دفعت " دول ثلاث " على الأقل وقعت على خط التقابل في تحالفى الأزمة للتقارب فيما بينهم بينما اضطرت دولتين لاتهام دولة ثالثة هي السودان شاركتها نفس التحالف في الأزمة وهو الأمر الذى دفع نحو تفكيك آخر جزئى فى تحالفى الأزمة .

### ٣- حاجة ليبيا إلى دور عربى مساعد فى أزمتهما مع الغرب :

بنهاية ١٩٩١م وفى مناخ عربى شديد الإحباط والاستقطاب والتداعى بدت الفرصة مناسبة للضغط على بقايا وجيوب التفكير القومى العربى . وكانت ليبيا إحداها ، الأمر الذى دفع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا لقيادة حملة اتهام لها بالمسئولية عن حادثتى تفجير الطائرة الأمريكية " بان أميركان ١٠٣ " فوق لوكيربى فى ديسمبر ١٩٨٨م . والطائرة الفرنسية " يوتى-٧٧٢ " فوق الصحراء النيجيرية فى ديسمبر ١٩٨٩م .

ولقد أسفرت الحملة الغربية عن توقيع عقوبات اقتصادية وحصار اقتصادى على ليبيا . بل كاد الأمر يتطور إلى حملة عسكرية لولا الوساطة المصرية والمغربية . ورغم أن العلاقات المصرية - الليبية كانت قد تطورت إيجابياً قبيل أزمة الخليج إلا أن تعارض موقفى البلدين منها كان من الممكن أن يلقى بظلاله على هذه العلاقة مع وقوع كل منهما فى تحالف مضاد . وعلى هذا النحو أيضاً تأتى

العلاقات الليبية - المغربية التي استندت رغم تعارض موقف البلدين في الأزمة إلى ضرورات المساندة المغربية لليبيا بأكثر ما استندت على رابطة الاتحاد المغربي الذي يضم كلا البلدين دون أن يمنع تعارض مواقفهما من الأزمة .

وبذلك يمكن القول إن حاجة ليبيا إلى دعم عربي في أزمتها مع المغرب حول لوكبري سواء بالوساطة لتفادي العمل العسكري ضدها ، وحتى بالتساهل في فرض الحصار الاقتصادي للتقليل من وطأة العقوبات الاقتصادية كانت دافعاً إلى تفكيك جزئي لتحالف الأزمة بين دولة من دول الضد " كما تسميها الأدبيات الكويتية ودولتين من التحالف المنأوى هما مصر والمغرب على الأكل .

#### ٤- تفجر الأزمات الحدودية في المعسكر الخليجي :

ففي سبتمبر ١٩٩٢م تفجر نزاع على الحدود بين قطر والسعودية دفع الأولى لأن تبادر " بسحب قواتها العاملة في إطار قوات درع الجزيرة وهي قوة مشتركة ذات طابع رمزي تضم جنوداً من جميع الدول الأعضاء بالمجلس كما قاطعت مختلف الاجتماعات الوزارية بما فيها تلك التي تولت الإعداد للقمّة الثالثة عشرة للمجلس والتي شاركت فيها قطر بعد نجاح الوساطة المصرية في التوصل إلى أسس لحل الخلاف خارج نطاق المجلس أيضاً<sup>(٤)</sup> .

ورغم أن وساطة كويتية - إماراتية قد حدثت بين البلدين إلا أن ظروف الاستقطاب داخل المجلس قد حالت دون نجاحها إذ اعتبرت قطر أن هذه البلدان فضلاً عن البحرين تؤيد السعودية وتوالى سياستها الأمر الذي حدا بها لمحاولة إخراج النزاع من بوتقة عمل المجلس وقبول للوساطة المصرية خارج إطاره فضلاً عن أهم تطور في السياسة القطرية وهو اندفاعها للتقارب مع إيران فضلاً عن إعادة علاقاتها الدبلوماسية مع العراق ضد رغبة التيار الخليجي العام خاصة الكويت لموازنة السياسة السعودية وثقلها داخل المجلس .

وعلى النحو ذاته تفجر النزاع الحدودي بين قطر والبحرين واتخذ نفس المسار السابق وخاصة مع بداية هذا العام الذي شهد تصعيد قطر النزاع إلى محكمة العدل الدولية ضد رغبة البحرين التي نادت بوساطة خليجية داخل مجلس التعاون مما اعتبرته قطر محاولة للاستناد على الثقل السعودي الموالي للبحرين والمناوئ لقطر . وذلك قبل أن تعود البلدان في مارس ١٩٩٥ لمعلودة بطلب وساطة خليجية لتجميد النزاع أو محاولة حله وهي الوساطة التي رحبت السعودية بالقيام بها .

وفضلاً عما أثبتته هذه النزاعات الحدودية خاصة بين قطر والسعودية ، وقطر والبحرين حول جزيرة الخفوس من محدوبة تماسك هذا التحالف بالقدر المتصور له عقب أزمة الخليج وتشكيل قوات درع الجزيرة فإنها قد دفعت إحدى دول هذا التحالف أيضاً لتجاوز العقدة العراقية ذاتها وتطبيع العلاقات معها وبهذا تكون قطر قد سلكت أبغ الطرق لتفكيك تحالفى الأزمة الخليجية فى الحياة السياسية العربية .

#### ٥- الانعطافة السلمية فى مسار الصراع العربى - الإسرائيلى:

شهد عام ١٩٩٣م تحولاً هاماً على صعيد إدارة الصراع العربى - الإسرائيلى حيث تجاوز المسار الفلسطينى بالذات صيغة مدريد ، ثم جولات التفاوض العلنية ليسفر عبر مفاوضات سرية عن اتفاق لإعلان المبادئ وحكم ذاتى محدود فى غزة وأريحا تبعه اتفاق مشابه بين الأردن وإسرائيل وهو الاتفاق الذى مهد لعقد اتفاقية سلام بينهما فى ٢٦ أكتوبر ١٩٩٤ م .

ولأن القضية الفلسطينية بالذات تمثل جزءاً من رصيد مشاعر مشترك للعالم العربى فكان لازماً عليه التعبير الجمعى عن موقف إزاء هذا التحول الجارى وبالتالي إزاء المنظمة والأردن اللتين متلتا معاً أكثر المواقف تشدداً فى مساعدة العراق ومناهضة الكويت إبان أزمة الغزو وكان معنى ذلك أن يحدث استفتاء من قبل المعسكر المضاد على سياسة للمنظمة والأردن معاً وهو الأمر الذى كان من الممكن أن يشكل دافعاً نحو تحسن العلاقات بين الطرفين أو سوتها .

على أن ثمة دوافع قد تراكمت لتتفجع نحو موقف إيجابي خليجي بالذات إزاء التحول السلمي الجارى يأتى على رأسها .

(أ) إن التحول السلمي الجارى هو انعكاس لتغيير فى أركان الإدراك السياسى والاستراتيجى لدى طرفيه فى محاولة شبه جادة للتوافق مع قيم ومعطيات تدعى الاستراتيجية الأمريكية جنتها . بينما تبدو الخريطة الدولية أكثر قابلية لها بغض النظر عن دواعى هذا القبول لدى جميع الأطراف والتي تراوحت بين الهيمنة والتعايش أو ربما الشعور بالإفلاس . ولا شك أن أزمة الغزو العراقى للكويت كانت إحدى المحطات الهامة لتتمشين هذه للمعطيات الجديدة فى السياسة الدولية ثم اختبارها عملياً . ولذا فلم يكن من المتصور أن تعارضها دول الخليج وهى الطرف الذى انتصرت له الأزمة ذاتها وكان أول المستفيدين من نتائج هذه المعطيات ولو لحظياً .

(ب) إن التحول السلمي أخذ يتدفق منذ السبعينات برعاية أمريكية أصبحت الضامن الأول والأهم لأمن الخليج ، وقيادة مصرية تتسم حركتها بالاعتدال والمحافظة فى مواجهة القوى الراديكالية العربية التى جسدها العراق واندفعت بفعلها نحو ارتكاب حماقة الغزو .

ج- إن الوجود الإسرائيلى قد ازداد قبولاً بوجه عام فيما بعد أزمة الخليج لأكثر من دافع وعلى أكثر من صعيد إلى الدرجة التى دفعت إلى التساؤل عن جدوى ودوافع المقاطعة العربية لإسرائيل وإذا كان التعبير الخليجى الإيجابى عن المواقف من التحولات السلمية الجارية وسيلة فعالة لإزالة التناقضات بين الالتزامات القومية المتداعية ، والالتزامات الإقليمية للباغزة بل وربما الدولية .

د- إن سوريا وهى إحدى ركائز التحالف الدولى مع مصر فى جانب العربى تعد أيضاً من أهم الدول المتفوضة حول صيغة مدريد . وإن كان نجلهاً مثلاً للمفاوضات على المسار السورى - الإسرائيلى قد تأخر فلا يعنى ذلك أن هذا المسار قد فشل . ورغم معارضة سوريا آنذاك ودعمها للمنظمات الفلسطينية العشر

على أرضها والتي رفضت اتفاق إعلان المبادئ فإن الخضب السورى يبقى مفهوماً فى دوافعه ويتمحور بالأساس حول افتقاد القدرة على تحقيق ضرورات التمسق العربى بالأساس وليس لتحقيق السلام ذاته .

ولهذا كله جاء الموقف الخليجى مؤيداً للتحول السلمى ودافعاً نحو التفاعل المباشر أحياناً بين بعض دول الخليج خاصة السعودية مع منظمة التحرير الفلسطينية، والأردن ، وهو الاتجاه الذى تدعم بعد المواقف الإيجابية التى عبرت عنها الأردن على لسان الملك حسين وأكدت تيراً الأردن من السياسات العراقية ثم قيام قطر بتحسين علاقاتها مع الأردن ثم تحسين علاقات الطرفين الفلسطينى والأردنى بالإمارات وغيرها من التفاعلات الإيجابية العديدة خاصة فى عام ١٩٩٤ ، وبداية عام ١٩٩٥ م .

وخلاصة ذلك أن الانعطافة السلمية للصراع العربى الإسرائيلى بما جسده من وقلع ، وما مثلته من تفاعلات كانت دافعاً نحو حوار عربى - عربى حول الثوابت العربية فى الصراع مع إسرائيل وهو الحوار الذى تخلق فى رحمة تدفقات سياسية عربية عديدة عبر خطر التقابل بين التحالفين المتضادين وخاصة على صعيد العلاقات الخليجية بالأردن ومنظمة التحرير ثم باقى دول الضد العربية وذلك برغم استمرار هيمنة العقدة العراقية على مناخ العلاقات العربية - العربية وهو الأمر الذى حال فى الحقيقة دون تطور عملية التفكك هذه إلى نوع من المصالحة العربية العامة .

#### ثانياً : استمرار العجز عن تحقيق المصالحة العربية :

بانتهاى حرب الخليج الثانية ولمدة عامين تقريباً عاشت المنطقة العربية أكثر انقساماتها حدة وأعماق ثنائياتها مرارة وأعنفها جموداً بين تحالفين متمايزين .

الأول : وهو التحالف المؤيد للعراق بوجه عام وقد أثبتت الأحداث وتداعياتها قصور رؤياه وضعف مواقفه وبالتالي فقد فرضت عليه نوعاً من المراجعة الذاتية النقدية لمواقف حيال النظام العربى .



وفى هذا السياق يمكن القول بأن دول هذا التحالف - المسمية بدول الضد فى الأدبيات السياسية الكويتية - كانت مستعدة دائماً منذ انتهاء الحرب فى مارس ١٩٩١م لإتمام عملية المصالحة مع دول التحالف الآخر بما تستلزمه هذه المصالحة من مراجعة نقدية قامت بها بعض دول هذا التحالف صراحة بينما قام بها البعض الآخر ضمناً .

وعلى صعيد المراجعات الصريحة أعلن الملك حسين مراراً نقده للسياسات العراقية ونظام صدام حسين وكان مما أعلنه " إن النظام العراقى أوصلنا بممارساته إلى وضع قصص ظهورنا " كما جاء على لسان وزير خارجية اليمن " إنه كان من حق الكويت الاستعانة بالشيطان للدفاع عن نفسه " .

وأيضاً مراجعة تونسية جاءت فى سياق زيارة وزير خارجيتها للكويت فى صورة عتاب لهجمة إعلامية كويتية ضد الزيارة ودعا فيها إلى " العودة إلى محاضرات اجتماعات جامعة الدول العربية للتعرف على الموقف التونسى من أزمة الخليج " (٥) .

وعلى الصعيد الضمنى تمت مراجعات باقى دول هذا التحالف فى سياق زيارات لمسنوليها أو تصريحات لهم حيال دول التحالف الآخر وفى مناسبات بروتوكولية ثنائية أو جماعية وخاصة من الجانب الفلسطينى .

ولقد استمرت دول هذا التحالف - ماعدا العراق بالطبع - فى إجراء هذه المراجعة ، وفى إعلان تحميسها لإجراء عملية المصالحة طيلة الفترة المنقضية على الأزمات . وبرغم أنها لم تتمكن فى عامى ٩١ ، ٩٢ من كسب ود للتحالف المضاد إبان تماسكه وتساعد للجل داخله حول إعلان دمشق إلا أنه استطاع منذ ١٩٩٣م عبور خط التناقض معه عبر المحددات السالف بيانها لعملية التفكير الجزئى وتطبيع العلاقات معه على نحو متزايد بمرور الوقت حتى تمكن من إحداث تفكيك كامل لصيغة التحالف والتناقض للأزمة وإن بقيت عملية المصالحة رهينة العقدة العراقية حتى الآن .

### لما التحالف الثلثي :

فقد أكتبت الأحداث وتداعياتها صدقية موقفه ، وانتصرت لإرادته ورويته  
ولذا فقد اعتبر نفسه هو الممثل والمكيف للعلاقات العربية - العربية .

والمخاطب والمهيمن على حديث المصالحة العربية . وقد مرت موقفه  
إزاءها بثلاث مراحل متميزة نوعاً على النحو التالي :

**المرحلة الأولى :** وهي مرحلة التحالفات شبه للجامدة وأعقبت الأزمة مباشرة  
واستمرت تقريباً حتى نهاية ١٩٩٢م في مناخ عربي سلبى تنتزعه المؤثرات  
للنفسية السلبية الناجمة عن انهيارات الأزمة .

وتتسم هذه المرحلة بسمتين هامتين . الأولى هي محاولة دول هذا التحالف  
مصر - سوريا ودول الخليج في بداية المرحلة لتأكيد صيغة تحالفهم عبر إعلان  
دمشق لإكسابه مضمون سياسي - أممي - اقتصادي ضمن مناخ بدأ متفائلاً  
وسرعان ما انتهى إلى نوع من المرارة بنهاية المرحلة إذ خفت الانتفاضة الخليجية  
نحو صيغة التحالف ، وحدثت محاولات لإبطاء تفاعلات الإعلان ، ثم تفرغه من  
مضمونه الأمني والسياسي ثم الاقتصادي أخيراً حتى انتهى إلى حالة الشلل  
والجمود.

أما السمة الثانية فهي انعكاس للأولى وفحواها إهمال دول التحالف بصفة  
عامة لمحاولات دول التحالف للمضاد لزيادة التفاعلات معه أو إجراء نوع من  
المصالحة ولو بصورة جزئية .

**المرحلة الثانية :** وتمتد زمنياً بين عامي ١٩٩٣م - ١٩٩٤م وينتقلها بالأماس مشروع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية حول المصالحة العربية " دواعيها وآليات تحقيقها " والجدل حوله وحتى أحداث أكتوبر ١٩٩٤م على النحو التالي <sup>(١)</sup> .

### **دواعي المصالحة العربية :**

١- أزمة الخليج وإفرازاتها التي مازالت مستمرة وتشكل جوهر المأزق العربي .

٢- عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي وما تتطلبه من ضرورة الإعداد للمرحلة المقبلة .

٣- مواجهة تعطل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطارها القومي .

٤- الأمن القومي العربي وانكشاف جوانب عديدة منه الأمر الذي يستدعي رؤية جديدة له قوامها القوى الذاتية للأمة العربية .

٥- ضرورة التفاهم على مستقبل العلاقات مع دول الجوار .

ثم انتقل المشروع في جزئه الثاني إلى الآلية المقترحة لتحقيق المصالحة حيث حدها في تشكيل لجنة ثلاثية من وزراء الخارجية رؤساء الدورات ٩٨-٩٩-١٠٠ ، لمجلس الجامعة " مصر والمغرب وموريتانيا " إلى جانب الأمين العام للجامعة العربية وتكون مهمة اللجنة هي الاتصال بالدول الأعضاء للوقوف على مقترحاتها وطرح جدول أعمال يتسم بالمصارحة للتصديق عليه من المجلس ثم إدارة الحوار واقتراح التوصيات الهادفة إلى تنقية الأجواء .

وتضمن الجزء الأخير من المشروع مبادئ المصالحة المستقاة من ميثاق الجامعة ومعاهدة الدفاع العربي المشترك وللتعاون الاقتصادي ، وقرارات مؤتمرات

اللقمة فيما يتعلق بالتضامن وتنقية الأجواء . واعتبر هذا المشروع هذه المبادئ نواة لحوار يعقد حولها بهدف الاتفاق على شكلها النهائي وهي :

(١) احترام استقلال وسيادة وسلامة أراضي ونظام حكم كل من الدول العربية وتأكيد سيادتها على مواردها الطبيعية والاقتصادية وعدم التدخل في شئونها الداخلية والتعهد بعدم القيام بأى عمل يمس أو ينتهك هذا المبدأ بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

(٢) الأمن القومي هو وسيلة للحفاظ على الأمة وضمان نمائها ومستقبلها ومصالحها وهو جزء لا يتجزأ قوامه ووسائله القدرات العربية .

(٣) تحريم استخدام القوة أو التهديد أو التحريض عليها من قبل أية دولة عربية ضد دولة عربية أخرى .

(٤) الالتزام بتسوية المنازعات بين الدول العربية الأعضاء بالطرق السلمية في إطار مؤسسات الجامعة بالتفاوض أو الوساطة أو التوفيق والتحكيم، أو من خلال لجان المساعي الأخوية التي تشكل وفقاً لظروف وطبيعة كل نزاع .

(٥) الالتزام الكامل بمنع أجهزة الإعلام الحكومية والموجهة من شن الحملات الإعلامية ضد دولة عربية أخرى .

(٦) العمل على تنفيذ واحترام ما تم الاتفاق عليه في مجالات التعاون المختلفة .

ورغم الشمول والتحديد النظري الدقيق اللذين اتسمت بهما مبادرة الجامعة العربية من ناحية ، وتسلمية عملية التفكير الاجتماعي لتحالفى الأزمة بعد توقيع اتفاق إعلان المبادئ للفلسطينى - الإسرائيلى فى سبتمبر ١٩٩٣م من ناحية أخرى إلا أن عملية المصالحة لم تتم رغم تصاعد حديثها فى بداية ١٩٩٤م وحتى أحداث أكتوبر من نفس العام عندما قلم المراق بتحريك قوافله مجدداً فى اتجاه الكويت ولقد اتسمت هذه المرحلة بسمتين هامتين هما :

**السمة الأولى :** وهى تغيير القواعد الحاكمة لآليات التعامل مع النظام العراقى لدى دول التحالف الثلاثى فعلى العكس من المرحلة الأولى التى شهدت توقفاً بقرب زوال النظام العراقى الحاكم . فإن المرحلة الثانية شهدت تراجع هذه القناعة وربما تفهم أسباب بقاءه سواء فى الإدراك الأمريكى الذى يجد فى بقاءه عاملاً لإثارة القلق والخوف ومبرراً للحشد والاستنزاف وسواء فى الإدراك الإقليمى خشية التنازع على الخلافة وبروز مخاطر التقسيم الثلاثى للإقليم العراقى .

**السمة الثانية :** وهى نتيجة للأولى وفحواها تطوير دول التحالف الثلاثى لصيغة جديدة بشروط أكثر مرونة - اللهم سوى الكويت - للتعامل مع دول التحالف الآخر كنوع من الإقرار بالأمر الواقع معتمداً فى استمرار النظام العراقى الحاكم من ناحية ، وضرورة تجاوز أجواء أزمة الخليج من ناحية ثانية ، وللفاعل مع حقيقة التفكك فى تحالفها من ناحية ثالثة وإن بقى حديث المصالحة بعيداً عن التحقق لاستمرار العقدة العراقية - الكويتية ومع إدراك استمرارية هذه العقدة فإن شروط هذا التحالف المتداعى قد تراوحت على النحو التالى :

١- مصر : وقد طورت حيل العراق ما يمكن تسميته " بالتعامل المشروط " وهو ما ألمح إليه الرئيس محمد حسنى مبارك فى نهاية ١٩٩٣م قائلاً " إن المصالحة العربية لها شروط كثيرة ومطلوب التزامات من جوانب عديدة فى هذا الشأن " (٢) وهو ما أكدته أيضاً الملاحظات التى أحاطت بما أثير عن مبادرة عراقية للمصالحة عبر وساطة مصرية . حيث أشارت مصر مطالب الكويت مجسدة فى قرارات مجلس الأمن قبل أن تعود مصر لتتلقى المبادرة فى أغسطس ١٩٩٤م فيما بررته بعض الأوساط بضغط كويتية .

ثم طورت حيل بالى الأطراف ما يمكن تسميته " بالتعامل للامشروط " وهو ما أكدته الممارسات المصرية فضلاً عن الخطاب السياسى المصرى سواء بالتنسيق مع تونس والجزائر أو بمساندة ليبيا فى أزمة لوكيربى أو بدعم التنسيق الأردنى - الفلسطينى - السوري فى مبعثات السلام أو دعمها لمنظمة التحرير الفلسطينية . أو

التوسط في الأزمة اليمنية وغيرها وهذا يمكن القول بأن مصر قد جسدت بصفة عامة رؤية موضوعية جوهرها الالتزام بالثوابت والتسامح حيال الماضي .

٢- سوريا : وقد جسدت سوريا قريبا من مصر إلى حد ما . حيث تفاعلت بلا شروط مع كل دول التحالف المضاد . وأعلنت في خطابها السياسي بوجه عام حديث المصالحة العربية وعلى لسان أهم مسؤوليها . كما أعلن الرئيس الأسد " أن الظروف التي تمر بها الأمة العربية حالياً والتحديات التي تواجهها تجعل من التضامن العربي ضرورة حيوية لاستمرارية الأمة <sup>(٨)</sup> .

وأما حيال العراق فإن سوريا قد أُلححت إلى التعامل المشروط في خطاب وزير خارجيتها فاروق الشرع حينما قال " بضرورة القيام بمراجعة جدية وموضوعية من أجل المصالحة العربية <sup>(٩)</sup> وإن كانت هناك بعض الدوافع سيأتى ذكرها قد أضفت نوعاً من التموض على الموقف السورى الحقيقى تجاه العراق .

٣- دول الخليج : بالرغم مما جسده القمة الخليجية في ديسمبر ١٩٩٣م من تعبير جماعى سلبى حيال العراق . إذ دعا بيانها الختامى فى ٢٢ ديسمبر المجتمع الدولى " للتصدي لمحاولات العراق للالتفاف على قرارات الشرعية الدولية حتى يكف عن عدوانه وينفذ كافة الالتزامات الدولية - ولا سيما القرار رقم ٦٨٧ - المتعلقة باحترام القرارات الخاصة بالحدود والأمرى الكويتيين <sup>(١٠)</sup> . وبالرغم أيضاً من عدم التحمس بوجه عام لتفعيل علاقاتها ببقاى الأطراف العربية إلا أن هذا الالتزام الرسمى العام يخفى تبينات هامة بين ثلاث رؤى أساسية على الأكل على النحو التالى :

• الرؤية القطرية - العمانية : وتجسد الاندفاع نحو التطبيع مع العراق وتحقيق المصالحة بصفة عامة . فعمان لم تقطع علاقاتها بالعراق أساساً . أما قطر فقد أعادت علاقاتها بالعراق فى عام ١٩٩٢م إبان تفجر أزمة الحدود بينها والعربية السعودية . وأرسلت أيضاً نائب رئيس أركانها الذى التقى مع الرئيس العراقى فى آخر نوفمبر ١٩٩٣م فى زيارة وصفتها بأنها زيارة خاصة <sup>(١١)</sup> .

وقضلاً عن ذلك فقد مارست الدولتان علاقات طبيعية مع باقى الدول فى التحالف المضاد . فكانتا بذلك أكثر الأطراف العربية حماسة نحو المصالحة .

#### ❖ الرؤية السعودية - البحرينية - الإماراتية :

وقد جسدت موقفاً وسطاً بين الاندفاع للقطرى - العمانى نحو المصالحة والرفض الكويتى - كما سيلى لها . ولئن اتسم الموقف السعودى ومعه البحرينى بقدر من الغموض .

فالإمارات قد مارست علاقات طبيعية مع باقى دول التحالف ، ثم جسدت نمط واضح من التعامل المشروط مع العراق مثل الموقف المصرى تماماً وقد أثّرت وساطتها فى مبادرات عراقية متناثرة منها مبادرة أغسطس عبر مصر فضلاً عن دعواتها للمصالحة ودبلوماسية رئيسها النشطة التى بلغت ذروتها فى تصريح فى أغسطس ١٩٩٣م حيث طالب دول الخليج بضرورة التسامح مع الأخوة ثم أضاف " لولا التزامى مع إخوانى فى مجلس التعاون الخليجى لكنت قد اتخذت قرار التسامح منفرداً باتجاه الأشقاء " (١٧) .

أما السعودية والبحرين فقد مارستا نوعاً من الإبطاء فى تفاعلاتهما مع باقى الأطراف العربية خاصة الأردن ، ومنظمة التحرير حتى ما بعد توقيع اتفاق إعلان المبادئ فى سبتمبر ١٩٩٣م باعتبارهما أكثر الدول تأييداً للعراق وفى اتجاه العراق بدت للشروط السعودية البحرينية غامضة وغير محددة فيما بدا وكأنه نوع من التأجيل أو الرفض التام غير المعلن تضامناً مع الكويت .

#### ❖ الرؤية الكويتية :

يمكن القول بأن الكويت تمثل العقدة الأولى فى سبيل إنجاز المصالحة العربية إذ هى المعتدى عليه فى الأزمة التى فجرت هذا الواقع كما أنها الطرف الذى انتصرت له البيئة الدولية والإقليمية . ولذا فهى الطرف الذى تسعى إليه وتتوقف عنده كافة المبادرات والطروحات العربية التى تسعى إلى مخاطبته بالأساس . ولا

شك في أن المراتب لنفسية لتي صلبت أزمة لغزو قد أحدثت انهيارات اجتماعية وسياسية عميقة بدت ملاحها في بعض استطلاعات للرأى أجريت بين الجماهير الكويت وألمحت إلى حالة من فقدان الثقة والشعور بالقنوط حيال كل ما هو عربى .

وبرغم إدراكنا أن تلك الملاح تبقّى رغم وضوحها رهن اللحظة التاريخية فإن الحقيقة في الموقف الكويتى تكمن في رفض تام للتعامل مع النظام العراقى الحالى وهو ما يبدو - رغم أى ملاحظة عليه - سياسة كويتية حازمة . فضلاً عن الإبطاء والتمييز حيال باقى الأطراف العربية والمسماء بدول الضد فيما نرصده كالتالى :-

[١] العراق : ويمكن استخلاص الشروط الكويتية في التعامل معه من خلال الخطاب الكويتى ، وخاصة في سياق المبادرة العراقية ، والوساطة المصرية - الإماراتية التي أعلنت في أغسطس ١٩٩٤ كما يلى :-

إن أية خطوة لتحقيق المصالحة مع العراق يجب أن يكون لمجلس الأمن دور أساسى فيها خاصة وأنه قد تحمل تبعية تكيف العلاقات العراقية مع مختلف قوى المجتمع الدولى في الفترات الماضية .

- دفع تعويضات حرب الخليج .

- إنهاء قضية الأسرى للكويتيين .

- ضرورة اعتراف العراق الكامل والرسمى الواضح بقرارات مجلس الأمن والتعهد بتنفيذ هذا القرارات .

- الاعتراف بترسيم الحدود العراقية - الكويتية (١٧) .

ومن قراء هذه الشروط نلمس اتفاقاً في الثلاثة الأخيرة مع الثوابت التي تؤكد عليها مصر ، والإمارات والروى الاعتدالية الأخرى ، بينما نلمس في



الشرطية الأولية نوعاً من التعسف الاقتصادي تجاه للعراق وخاصة في ظل أوضاعه الحالية . ثم الإشكالية الأهم المتمثلة في رهن المصالحة العربية بإرادة مجلس الأمن وهو ما يؤدي إلى تفرغ دعوة المصالحة من محتواها القومي الفعلي والإيجابي .

[٧] الأردن ومنظمة التحرير : يصعب القول بأن الكويت وقد وضعت شروطاً محددة للتعامل معها وإن كانت قد أبدت تشدداً أكثر في مواجهتهما حتى بالرغم من التطور السلمي الذي شهده العام الماضي وفيما يبدو أن الكويت لا تزال ترى عدم جدوى في التعامل معهما .

[٣] دول الضد باستثناء الأردن ومنظمة التحرير وقد حددت الكويت شروطاً في التعامل معها هي :

- تأكيد هذه الدول إبدائها للعدوان العراقي على الكويت بوضوح .
- أن تدعو هذه الدول النظام العراقي للالتزام بقرارات مجلس الأمن .
- دعوة النظام العراقي للالتزام بقرار مجلس الأمن رقم ٨٣٣ المتعلق بالحدود المشتركة<sup>(١٤)</sup> .

وبرغم أن كثيراً من شروط الكويت قد لبنتها تطورات السياسة العربية ، ثم الاعتراف العراقي بعد أحداث أكتوبر إلا أن الأمر الحاسم في السلوك الكويتي يبقى كامناً في نواحي تتمحور حول عدم الحماسة لعملية المصالحة بصفة عامة وهو الأمر الذي يكشف عن هبوط حقيقي في مستوى رؤيتها لجدوى النظام العربي بوجه عام .

#### المرحلة الثالثة :

وتبدأ بعد أحداث أكتوبر ١٩٩٤م وتمتد حتى الآن ويمكن تصور أربع سمات هامة طبعت هذه المرحلة وأحدثت بها آثارها المشهودة حتى الآن وهذه السمات هي :-

١- التفكك الكامل لتحالفى الأزمة الثانية بالخليج وهو تطور بدا سابقاً واكتمل لاحقاً لهذه الأحداث التى مثلت للفرصة المواتية لدول التحالف المضاد للكويت للإعلان رسمياً وعملياً عن المراجعة للنقدية التى أجرتها معظم أطرافه إن صراحة وإن ضمناً وهو التطور الذى دفع نحو تزايد قبول هذه الأطراف لدى العقل الخليجى عامة والكويتى خاصة وبالتالي اكتمال عملية تفكك التحالفات . والتى كان من المفترض أن تحدث آثاراً إيجابية تمتد نحو عملية المصالحة لولا اختلاطها ببقاى السمات والتفاعلات الأخرى والتى أحدث بعضها أثراً معوقاً .

٢- الاعتراف العراقى الرسمى بعبادة وحدود الكويت فى محاولة لتلبية شروط رفع الحصار الدولى وليس على سبيل تلبية متطلبات المصالحة العربية . ذلك أن العراق بطبيعة خطاب الاعتراف ، ولطبيعة الصفة التى تم من خلالها عملية الاعتراف عبر الوساطة الروسية التى فشلت فى تحقيق أهدافها وبطبيعة الأجواء التى تمت خلالها عملية الاعتراف كان يخاطب الولايات المتحدة الأمريكية ومجلس الأمن أملاً فى رفع الحصار دون لكتراث بموضوع الأسرى مثلاً والذى يعد آلية هامة لشحن وتفريغ الوجدان الكويتى من المراتب النفسية التى عاشها بسبب انهيارات الأزمة .

ولأن الاعتراف العراقى جاء منقوصاً من وجهة النظر الخليجية والكويتية ولأنه غير كافٍ أو ذى أهمية لرفع الحصار الدولى من وجهة النظر الغربية فقد استمرت المقاطعة العربية التى لم يقصد العراق - لحظتها - محاولة رفعها ، استمر الحصار الدولى الذى حاول العراق رفعه بمبادرته التى بدت غير ذات جدوى لأنها ناورت الدخول العربى للمأزوم ، وزاينت على للخارج الدولى الرافض والمنأوى والمناور أيضاً ، ولأنها فى النهاية جاءت كرد فعل سلبي ودفاعى وليس كفعل إيجابى مخطط .

٣- تزايد الشكوك الخليجية نحو العراق . والمقصود هنا دول التماس معه خاصة للكويت . إذ إنه وبمرور الوقت حدثت عمليات إزاحة لميكانيزمات الأزمة فى الوجدان والعقل الخليجية فى اتجاه ضد الإدراك العربى ولصالح الإدراك الأمريكى .

فمع تفجر أزمة أحداث تحريك العراق لقواته مجدداً نحو الحدود الكويتية كان الاتجاه السائد والغالب يرى في ذلك مناورة لتحريك الجمود الذي ران على الوضعية العراقية الاتحالية . وكان واضحاً أن العراق مستعد لإعادة قواته مقابل تدرج رفع الحصار أو تحقيق المصالحة العربية إن أمكن . ومع التحرك الأمريكي واضطرار العراق لإعادة قواته قهراً فقد تناسى الخليجيون المعنيون مضمون المناورة لصالح إدراك الخطر العراقي وحده إذ بزغت بقوة احتمالات إعادة تفجير الموقف ويقدر ما ابتعدت هواجس المناورة عن الوجدان فقد ظلت فكرة للخطر قائمة في العقل الخليجي رغم مبادرة الاعتراف التي اعتبرها ذلك للعقل منقوصة وغير كافية كنوع من تلبية شروط حالة الإدراك الجديد لصالح استمرار الوضع الراهن بغض النظر عن معيارية الصواب والخطأ في مفرداته .

٤- تقاليم حالة من الركود القومي في ضوء الجدل حول الشرق أوسطية الإقليمية إذ إن جماع المقولات حول الشرق أوسطية والتي تفجرت في ظل انعطافة السلام على المسار الفلسطيني منذ سبتمبر ١٩٩٣م وبغض النظر عن صوابها أو خطئها أو الموقف حيالها قد أدت لدى الأغلبية العربية - إلى نوع من الجمود والانتظار والاستكشاف لمجرى التحولات الغالبة والممكنة المترتبة على ما يجري ويدور في محاولة لاستثمارها إيجابياً أو نفعياً على الأقل .

وفي هذا المناخ كان من الصعب رغم استبدال الجدل العربي حول أهمية التكتل والمساندة والتضامن القومي كمحددات لوضع إيجابي ودور فعال في سياق التفاعلات الإقليمية - إحداث تحول هام أو جوهري في مجرى التفاعلات العربية حتى أن المصالحة العربية - الإسرائيلية بدت طويلة هذه الفترة أقرب كثيراً في احتمالاتها عن المصالحة العربية - للعربية .

وبرغم إيجابية سمتين الأوليين ، فإن تأثيرهما قد تم تعويقه بفعل الأخيرتين حيث احتجزت عملية المصالحة العربية خلف حواجز من الشك لدى أطراف ، وحواجز من المعجز لدى أطراف أخرى ، بينما بدت حواجز عدم الحماسة مهيمنة على عقل الأغلبية إزاء تنامي مستوى نظرتهم للنظام العربي .

### ثالثاً : تصاعد الجدل حول إمكانات واتجاهات تطوير نظام الجامعة العربية :

ربما لم يعرف للتاريخ الحي كله أمة توفرت لها عناصر الوحدة كأمتنا العربية حتى أن عملية تكرار هذه العناصر تعد انتقاصاً لها وتجزئاً لكليتها التي امتزجت عبر خبرات وتلقفت عبر تجارب لتشكّل ضميراً قومياً ذا أبعاد مجتمعية عميقة تشرّبها الانتكاسات ربما بأكثر مما تقنيها الانتصارات . فحرب أكتوبر لم تستطع أن تحفظ الوحدة التي صنعتها شهوراً - رغم أنها أجد الحروب العربية في الحقبة المعاصرة بينما استطاعت هزيمة يونيو رغم مرارتها - أن تستنقذ الضمير القومي نحو وحدة من الأكم استمرت ست سنوات . ويرغم أن المفارقة قد تجسد بعض سلبيات الثقلة السياسية العربية ، إلا أنها في الوقت ذاته تكشف عن عمق اجتماعي لضمير قومي له منابع حضارية ودينية من الطراز النفيس الذي قد يغفل عنه إدراكنا حيناً ، ولكننا قد نرقى له في لحظات الأكم .

وعنما حاولت الثقلة السياسية العربية أن تجلوب هذا الضمير القومي في الحقبة المعاصرة قامت بإنتاج نظام الجامعة العربية الذي يمكن تلخيصه في صياغة قانونية تغتد للبعد الاجتماعي ، وتطلي السيادة القطرية على حساب الوحدة القومية . وهي الصياغة التي اجتمع على انتقادها حشد الفعاليات الفكرية والسياسية العربية طيلة نصف قرن هو كل عمرها .

على أن هذا الانتقال قد فاض زخمه ، واكتسب أهميته في لحظتين تاريخيتين هامتين لهما معاناهما ودلالاتهما في سياق دوقعهما على النحو التالي :

للحظة الأولى : وهي لحظة النشأة لما سمي آنذاك " ميثاق الحد الأدنى " الذي جسد تلك الصياغة القانونية التي هدأت من المناخ للقلق وأزلت تلقضات المصالح غير المتسقة للحكومات والأنظمة ، بينما عجزت عن مجاوبة آمال الشعوب فثالت غضبها وانتقادها وربما إهمالها والدعوة إلى مجاوزتها على لسان فعاليتها .

فعلى المستوى الفكرى رأى مفكر عربى قومى كسلطع الحصرى " أن الجامعة التى تأسست بموجب الميثاق المعطوم لا يجوز أن تعتبر ممثلة للأمة العربية<sup>(١٥)</sup> وأما حزب البعث العربى الاشتراكى فقد عبر عن رؤية مشابهة فحواها " أن التعاون الذى حققه ميثاق الجامعة هو تعاون قاصر قد يتحقق مثله بين دول عربية متباينة فى اللغة والعنصر والثقافة . فالميثاق فى مجموعه إقرار لحالة التجزئة الراهنة " ودعا البعث إلى " إنشاء جامعة عربية شعبية تكون سنداً ونصيراً للجامعة الرسمية حينما تسلك هذه طريق الصواب ويعوزها النصير ومعارضاً ومقوماً لها حين يعوزها الإرشاد والتقويم <sup>(١٦)</sup> .

وبينما للفعاليات الثقافية السياسية الشعبية ترفض ميثاق الحد الأدنى فى صياغته القانونية تلك ، فإن الفعاليات الرسمية للأنظمة العربية على النقيض كانت مدفوعة للدفاع عن إنتاجها بلغة بدت أكثر موضوعية واعتدالا لدى ممثل لبنان فى لجنة توقيع الميثاق الذى قرر فى إيجاز " أن الجامعة ليست هى غاية ما يصبو إليه العرب ولكنها خطوة مباركة <sup>(١٧)</sup> .

وبرغم وجود دوافع حقيقية تجعل من دعوة الوحدة القومية الشاملة آنذاك نوعاً من اليوتوبيا السياسية ، وتتفق عن ميثاق الجامعة كونه عملاً إجهادياً وتأمرياً على الأمة العربية لصالح بريطانيا . وهذه الدوافع على سبيل المثال :<sup>(١٨)</sup>

١- أن الدول المؤسسة كان بعضها مستقلاً بالمعنى القانونى فقط ، وكانت تخضع عملياً لدول الانتداب السابقة التى تعارض توثيق العلاقات العربية فيما بينها ، أو الذهاب فى ذلك بعيداً حيث كانت تمارس درجات اختراق عالية للنظام ، وتعارض بشدة قيام قطب أو تحالف عربى قوى فى إطار مؤسسى قد يستطيع أن يمرق أو يولجها مصالحها مستقبلاً .

٢- أن الدول المستقلة حديثاً ذات حصرية بالغة فيما يتعلق بالتدخل ولو المحدود عن جانب من سيادتها القانونية فضلاً عما كانت تحمله الأنظمة من شكوك كبيرة فيما يتعلق بأهداف بعضها باتجاه الآخر خاصة وأن من هذه الأهداف التوسيعية والحاملة لمشاريع الهيمنة ما يختلط مع الدعوات الشعبية والقومية .

٣- أن الحالة القومية في الداخل لم تكن منظمة أو معبأة بشكل ضاغط على الحكومات العربية أو بعضها بحيث تستطيع أن تفرض أهدافها على النخب العربية حيث لم تستطع التأثير في العملية التي أنشأت الميثاق فكل ما استطاعت القيام به لاحقاً هو انتقاد الميثاق لقصوره "

نقول برغم هذه الدوافع ، فضلاً عن دافع هام آخر يتعلق بالبنية الاجتماعية والثقافية العربية ما قبل الحديثة والتي كانت تنقسم آنذاك - وربما لا تزال - بالترايب والأحادية وعدم التعقيد والعدم المؤسسية والتخصص مما يفقدها القدرة على إدارة آليات الوحدة التي تحتاج إلى تعقد ورسوخ التكوين الاجتماعي ، فضلاً عن هيمنة الثقافة السياسية الديمقراطية المتسامحة وغير العاطفية أو الانفعالية . برغم هذه الدوافع جميعاً التي تعوق دعوة الوحدة الشاملة إلا أن الانتقاد الأساسي الهام يبقى في الإغفال شبه التام للأبعاد المجتمعية ، وإهمال البعد الاقتصادي ، وتنسى الطموح السياسي خلسة في تنسيق السياسات الخارجية ، وفي الدفاع المشترك ، وفرض المنازعات وغيرها من الأمور الجوهرية التي حاولت الجامعة العربية تداركها على نحو تدريجي طيلة حياتها فأصابت حيناً وأخطأت أحياناً في محاولة للتطور ذات ميراث مشهود .

وخلاصة الأمر في هذا السياق أن اللحظة التاريخية الأولى والأساسية قد عكست قصوراً في نظام الجامعة حيال العمق الاجتماعي للضمير القومي بالقدر الذي رسخ معه الاعتقاد في أهمية تفعيل الميثاق ليرقى إلى مستوى الضمير القومي.

#### اللحظة التاريخية الثانية :

وتعكس في الحقيقة - تجلياً مضاداً جوهره قصور العمق الاجتماعي للضمير القومي عن نظام الجامعة العربية بالقدر الذي رسخ معه مناخ القلق حيال احتمالات وبدائل مستقبلية تخاطب نظام الجامعة العربية تبلغ ذروتها في دعوة الشرق أوسطية. على أن للفقه العربي المعاصر لم يعط إقلامه بعد ولا يزال يصارع من أجل ترسيخ الدعوة القومية على أكثر من صعيد فهو يصارع الفكر الآخر من ناحية

سواء كان عربياً أو إسرائيلياً ، ويصارع الأنظمة للحكومية والسياسات الرسمية  
المندفعة أو المهرولة أو المتغربة أو السلفية أو المحافظة من ناحية ثانية ، ويصارع  
نفسه من ناحية أخيرة وأقصد هنا بصراع نفسه صراع تياراته المارقة المستسلمة ،  
والمضطربة فى الوقت ذاته وفى هذا السياق لابد من الاعتراف بحقيقتين :

. . الأولى هى هبوط مستوى الحماسة لدى الشعوب العربية - ولو نسبياً -  
نحو الوحدة القومية على الأقل بصورتها الشاملة والعاطفية التى اصطبغت بها فى  
أعقاب فترة التحرر القومى وخاصة بعد أزمة الخليج الثانية ونهياراتها ، والعديد من  
الاحتكاكات السلبية بين الشعوب العربية عن طريق الاتصال بها من خلال السفر  
والهجرة وخاصة ظاهرة العمالة العربية وهو اتجاه تدركه الأنظمة العربية ولا شك.  
ويبدو أنها ! استراحت إليه للتخلص من الأعباء القومية الضاغطة لصالح خطاب  
الاستهلاك السياسى والتبريري غير المكلف ولا للمقيد الذى تتبعه معظم الأنظمة  
وللنخب الحاكمة وهو الأمر الذى يبرر الفجوة الهائلة بين الخطاب العربى السياسى،  
والعمل العربى المشترك الذى بات خيالاً منذ البداية ولا يزال .

. . الثانية وهى أن ثمة مجموعة من العوامل الدولية والإقليمية تضغط على  
الجامعة العربية وتفرض عليها ضرورة التطور وتعديل الميثاق لملاحقتها والتفاعل  
إيجابياً معها ولعل أهم هذه الضغوط " تغيير الأوضاع السياسية والاقتصادية فى  
العالم العربى والتى وضع فيها الميثاق وقد شمل هذا التغيير فيما شمل الجامعة  
العربية ذاتها سواء فى نطاق العضوية فى الجامعة . أو فى اتساع مجالات نشاطها  
ونشوء المنظمات العربية المتخصصة التى تدور فى فلكها ، فضلاً عن بروز العديد  
من الأحداث والظواهر التى أثرت بدرجة أو بأخرى فى نشاط الجامعة كما هو  
الشأن بالنسبة لقيام إسرائيل فى قلب الأمة - ككيان شرعى - وتعدد الخلافات  
والمنازعات العربية - العربية واتقسام هذه الدول على نفسها بشأن القضايا القومية  
والإسلامية والدولية على نحو جعل من إجماعها حول هذه القضايا أمراً متعزراً ،  
وتزايد حالات التدخل الخارجى فى المنطقة العربية ولا سيما فى منطقة الخليج

العربي والقرن الأفريقي . كل ذلك فضلاً عن ازدياد حدة الانقسام والتجزؤ العربي أثناء وأعقاب حرب الخليج الأخيرة وما جسدتته هذه الحرب من تفرد الولايات المتحدة بوضع القطب الواحد المسيطر في التطور الدولي الراهن للنظام الدولي<sup>(١١)</sup> .

ويمكن إضافة دافعين آخرين لعوامل التطور :

الأول : هو أن كثيراً من أهداف الجامعة قد تحققت بصورة أو بأخرى كما أن أهدافاً أخرى قد تم تحييدها تاريخياً لانتهاء صلاحيتها الزمنية .

الثاني : وهو أن إنجازات الجامعة العربية في كافة المجالات والميادين لم تكن على المستوى المطلوب أي أن النجاح لم يحقق الكثافة المتصورة وهو الأمر الذي يكشف عن خلل ما في آليات العمل يجب علاجه وتجاوزه . وجدير بالذكر هنا أن الدافعين الآخرين يثور الحديث عنهما - في سياق ما حدثته الجامعة ذاتها وبموجب ميثاقها نفسه من أهداف لتحركها بغض النظر عن طموحات الشعوب والمجتمعات العربية .

وإزاء هاتين الحقيقتين يدرك الفكر السياسي العربي أن النظام العربي الحالي لا بد وأن يتغير لأنه وصل إلى منتهاه ، وينطلق في ذلك طرح هام وهو أن النظام التقاليفي العربي قد تحول بالفعل عن ثوابته للقيمة إلى ثوابت جديدة خاصة حول:<sup>(١٢)</sup>

(١) للعلاقة مع العالم وذلك نحو إدراك التعامل مع حقائق كونية العالم .

(٢) بلورة ثقافة أساسية تنطلق بالرابطة القومية بين الشعوب العربية في اتجاه ديمقراطية العلاقات العربية - العربية . وحقوق الإنسان العربي أو شرعية النظم الراهنة " .

وبالتالي فلا بد من محاولة النظام السياسي العربي في الاتجاه ذاته .

على أن للقول بلجماع الفكر العربي حول ضرورة تطور النظام العربي ،



وبالتالى ميثاق الجامعة العربية وآلفت عملها لا يصلحبه الإجماع ذاته حول طبيعة واتجاهات ذلك التطور وحيث يمكن بلورة ثلاث اتجاهات رئيسية يتوزع عليها الفكر السياسى العربى لكل منها رؤياه التاريخية ، ومنطلقاته الموضوعية حيال وضعية الجامعة فى النظام العربى ومدى تعبير هذا النظام عن المجتمعات العربية ذاتها . وفى إيجاز نعرض لهذه الاتجاهات الثلاثة مع تقييم سريع لها ينتهى بالركون إلى أحد هذه الاتجاهات باعتبارها الأكثر موضوعية فى رؤية الجامعة والأكثر إيجابية فى التعامل مع الواقع العربى المعاصر .

#### [١] الاتجاه ذو النزعة المثالية :

وينطلق هذا الاتجاه فى نظريته إلى الجامعة العربية من حقيقة أنها - فى صورتها القائمة لا تتفق وقوة الروابط والصلات التى تجمع بين شعوب الأمة العربية . فمثل هذه الروابط والصلات من القوة والتماثل بما يكفى إيجاد وحدة عربية شاملة تجمع أجزاء الأمة فى بوتقة واحدة . أما الجامعة العربية بوصفها القائم فلا تدعو أن تكون أداة أو وسيلة لإجهاض مشروع الوحدة العربية الأمر الذى حاز رضا الدول الاستعمارية فى الماضى وخاصة بريطانيا<sup>(١)</sup> .

وبعبارة أخرى فإن إنشاء الجامعة العربية على هيتها الحاضرة يعد فى ذاته وبالنظر إلى ما يجمع الدول العربية من المقومات والمصالح المشتركة والروابط مظهراً من مظاهر تكريس التجزئة التى تعيشها الأمة العربية<sup>(٢)</sup> .

#### [٢] الاتجاه الواقعى التشخيصى :

وهو اتجاه سلبى فى نظريته إلى الجامعة إذ ينطلق من فكرة أساسية وهى أنه " ليس فى الإمكان أبدع مما كان " للجامعة بوصفها القائم تمثل أو تكفل حداً معقولاً وملائماً من التعاون بين الدول العربية إذ إنها لا تدعو أن تكون مرآة حقيقية للواقع العربى تمكس بصديق وبوضوح تامين ما يكون عليه هذا الواقع من أوضاع وتفاعلات وحيث " إن الجامعة العربية لم توجد جمعية عمومية أو تأسيسية لممثلين

عن الشعوب يمكنهم أن يخولوها للصلاحيات ويحاسبوها " وإنما هي نتاج مؤتمر الدول ذات السيادة وأن الدول التي أوجدتها قد حجبت عنها السلطة أصلاً و فرعاً ولم تخولها أى سلطان عليها منفردة أو مجتمعة " وبالنظر إلى أنها تمثل حلاً وسطاً بين ما ترمى إليه للجنلية القومية والجنلية للقطرية ، وبين النظرة القومية التي ترى أن الحدود والتنوع أموراً طارئة في الوطن العربي ، وبين النظرة القطرية للدول العربية للراغبة في الحفاظ على حدودها الإقليمية وسيادتها (٢٣) .

### [٢] الاتجاه الواقعي الإصلاحي :

ونقطة البدء الأساسية بالنسبة لهذا الاتجاه فيما يتعلق بتجديد موقفه من الجامعة العربية تكمن في حقيقة أساسية مفادها أن الجامعة العربية لا تعدو في جوهرها أن تكون منظمة طبيعية تكونت بفعل وتأثير عوامل قومية غزيرة المنافع عميقة الجذور وعلى عوامل ليست من نوع الظروف الطارئة أو المنافع العارضة بل هي نوع من العوامل الأساسية الدائمة التي تتصل بمشاعر شعوبها وتتبع من أعماق نفوسها فهي تتولد من حيث الأساس من وحدة اللغة والتاريخ وتتقوى بكثير من العوامل التي تنضم إلى هذه الوحدة وتدعمها مثل الاتصال الجغرافي والترابط الاقتصادي والتجاوب العاطفي الناتج عن مماثلة المحن والآلام والمشاكل والمخاطر والأمل والأمال في الماضي والحاضر والمستقبل (٢٤) .

وبعبارة أخرى فإن الجامعة العربية على الرغم مما قد ينطوى عليه نظامها من مزالج وقصور تستطيع أن تصمد وتبقى وأن تطور من نفسها وأن تطورها أعضاؤها بالقدر الذي يمكنها من تخطي الصعاب ومواجهة تلك التحديات (٢٥) .

وهكذا فبينما أصحاب الاتجاه للمثالي وهم في الغالب من القوميين العرب التقليديين لا يرون في الجامعة بالصورة التي نشأت عليها إطاراً مناسباً لتنظيم العلاقات العربية إذ ليس ثمة خير يرتجى منها لحركة الوحدة وبالتالي فلا سبيل ولا معنى لمناقشة إصلاحها بالأساس أو محاولة تطويرها والتي تصطدم بتعارض أساسي بين الشعوب العربية في طموحاتها والدول العربية في أطماعتها . بما يدعو

لإهمال ذلك الاتجاه المثالي المنشأ ، وبينما أصحاب الاتجاه الواقعي التشخيصي بما يسيطر عليهم من غلواء الجمود وما يفتقدونه من الديناميكية والحماس وركونهم إلى مجرد الممكن الحالي ووقوفهم عند مجرد أسباب القصور دون محاولة تجاوز ذلك إلى وضع الحلول والتصورات حيث يرون الحل الجذري يكمن فقط مع تغيير نوعي وجذري في الإرادة السياسية للدول العربية لا نرى شواهدا في الأفق المنظور . فإننا نجد أنفسنا مضطرين إلى تجاوزهم أيضاً إلى الاتجاه الثالث وهو الواقعي الإصلاحى وما يمثلته من رؤية متوازنة تؤكد على حقيقة القصور الذى أصاب أداء الجامعة تاريخياً ، وفى الوقت ذاته تؤكد على إمكانية الإصلاح الموضوعى من خلال النظم للحالية وبذات الآليات المتبعة انطلاقاً من كون الجامعة منظمة طبيعية يمكن لها أن تنمو وتتطور وفق احتياجاتها ومتطلباتها والظروف المحيطة بها والتحديات المطروحة عليها باعتباره الاتجاه الأمثل فى رؤية الجامعة وإمكانيات تطويرها ، وآليات ذلك للتطوير فى الماضى والمستقبل . بل يمكن القول أن الاتجاه ذاته هو الذى احتوى بعض التطورات التى تمت بالفعل حينما ساعدت الظروف المحيطة بها على إنضاجها تاريخياً بينما احتوى على تكتيكات إبطاء فى الوقت ذاته أعالت تاريخياً بعض محاولات التطوير على بعض الأصعدة حينما لم تتضح الظروف المحيطة بدوافع التطوير أو تكتمل . وعلى سبيل عمليات التطوير عبر الممارسة الفعلية التاريخية ننكر :-

#### (أ) تطور مفهوم العضوية :

إذ ينص الميثاق فى مادته الأولى على أنه " تتألف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة الموقعة على هذا الميثاق ، ولكل دولة عربية مستقلة الحق فى أن تنضم إلى الجامعة فإذا رغبت فى الانضمام قدمت طلباً بذلك بودع لدى الأمانة العامة الدائمة ويعرض على المجلس فى أول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب " فإن أربعة شروط أساسية تعد ضرورية للانضمام إلى الجامعة من بينها شرطان موضوعيان هما العروبة والاستقلال ، وآخران إجرائيان هما التقدم الرسمى بطلب العضوية ، وقبوله من مجلس الجامعة .

وقد أكدت تقاليد الممارسة الفعلية لدخول الجامعة على معنى المرونة إزاء هذه الشروط جميعاً وخاصة العربية التي لم يحدد الميثاق ضوابطها تملأاً وإن تمحورت حول اللغة العربية وذلك فيما بدا عند انضمام دول كالصومال وموريتانيا وجيبوتي وأخيراً جزر القمر . ثم شرط الاستقلال الذي تعاملت الجامعة مع مفهومه الواسع حتى إزاء الدول الصيغ المؤسسة التي كانت خاضعة آنذاك لهيمنة استعمارية بصورة أو بأخرى . كما بدا ذلك جلياً في قبول الجامعة لفلسطين كعضو كامل بها عام ١٩٧٦م . بينما بدا التساهل حيال الشروط الإجرائية عند انضمام الكويت عام ١٩٦١م ، وجزر القمر عام ١٩٩٣م رغم تحفظ العراق وكانت أبرز نماذج التعامل المرن للجامعة فيما استحدثته من آلية لدمج البلدان العربية غير المستقلة في دولا ب عملها الخاص في المرحلة الأولى لعملها التي شهدت استمرارية احتلال بعض البلدان العربية وذلك من خلال الملحق الخاص بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة . وكلها تقاليد تعكس محاولة الجامعة للتكيف مع بيئتها الإقليمية والقومية (٣٦) .

#### (ب) التطور في أجهزة الجامعة العربية :

وقد حدث هذا التطور أحياناً تطبيقاً للميثاق ، وفي أحياناً أخرى إضافة له أو خروجاً عليه ومنها :

١- إن الممارسة في أعمال ونشاط الجامعة أدت إلى إنشاء اللجنة السياسية في عام ١٩٤٦م بجانب لجنة الشؤون السياسية للقرعية والمؤقتة . وذلك بدعوة مصر وقصداً إلى تنسيق السياسات العربية باعتبار أن الجامعة منظمة سياسية بالأساس مما يستدعي وجود لجنة تحمل الاسم السياسي مباشرة " وبرغم حدوث انقسام في رؤية الدول العربية حول اللجنة السياسية " إذ ساندت السعودية ولبنان المقترح المصري وعارضته سوريا والعراق والأردن بدعاوى تشابه دور اللجنة السياسية مع دور مجلس الجامعة ذاته خاصة وأن المقترح المصري تضمن نوعاً من التمثيل المتميز والفعال في إطار اللجنة السياسية على مستوى رؤساء الوزارات

أو وزراء الخارجية وأيضاً لأن الدعوة إلى اجتماع للجنة السياسية والاجتماع ذاته يتمن وفق الأحوال المقررة لاجتماع مجلس الجامعة في دورة استثنائية (٣٧) .

إلا أن ثمة أسباب موضوعية دفعت إلى تلاشى المعارضات العربية آنفاً ربما كان أهمها الأحداث الجارية آنذاك على الساحة الفلسطينية ضد الاستيطان اليهودي والحاجة العربية الشديدة لإيجاد آلية للتنسيق السياسي تتميز بالفعالية والديناميكية خاصة وأن اللجنة السياسية شهدت بالتركيز تحول توصياتها الاستشارية إلى ما يشبه القرارات الملزمة دون الحاجة للعرض على المجلس وإن كان دورها قد تراجع منذ منتصف الخمسينات اكتفاء بلجنة الشؤون السياسية ذات الوجود غير المستقر .

٢- ارتفاع مستوى التمثيل في اجتماعات مجلس الجامعة إذ أصبح التمثيل على مستوى الوزراء هو القاعدة وفقاً للمادة الخامسة فقرة أ ، ب من النظام الأساسي لمجلس الجامعة وعلى مستوى المندوبين الدائمين ، السفراء ، هو الاستثناء كما ارتفع مستوى الأمين العام والأمراء العاملين بالمساعدات فصار يصبح يتولى منصب الأمين العام منذ الأمين العام ( الثالث ) محمود رياض ممن تولوا مناصب وزارية في بلادهم وأصبح الأمراء العاملون بالمساعدون من قدامى السفراء في بلادهم (٣٨) .

٣- استحداث آلية مؤتمرات القمة العربية : وهي آلية دبلوماسية القمة التي شهدت تأثيراً متنامياً في الحياة السياسية العربية على مدى العقود الثلاثة الأخيرة يرغم أن الميثاق لم ينص عليها منذ انعقاد مؤتمر القمة العربي الأول بالقاهرة عام ١٩٦٤م جرت محاولات لترسيخ هذا التقليد من خلال النص على دورته وتحديد الوقت له برغم الجدل حول طبيعته والفضل في مؤسسته حيث ثار التنازع بين جانبين في الفقه العربي الأول يراها آلية تابعة تعمل في إطار الجامعة وتندرج تحت المادة الثالثة ، والثاني يراها مؤسسة مستقلة بنفسها . ويعيداً عن هذا الجدل العظيم يمكن القول بأن آلية مؤتمرات القمة صارت - ليست فقط من السمات المميزة للدبلوماسية العربية - ولكن أيضاً محطات رئيسية كبرى للتلاقي والافتراق السياسي العربي في اللحظات التاريخية الحرجة من تطور هذا النظام العربي والتي منها على سبيل المثال قمة بغداد عام ١٩٧٨م والتي جمعت فيها عضوية مصر بالجامعة وقمة

عمان ١٩٨٧م والتي ألغت المقاطعة العربية لمصر فعلياً ثم قمة أغسطس الاستثنائية عام ١٩٩٠م بالقاهرة إبان إحدى أخرج للحظات التاريخية للنظام العربي إثر الغزو العراقي للكويت .

#### ج- تطور منظمات العمل العربي المشترك :

وهو الأمر الذي تم تطبيقاً للمادة الرابعة من الميثاق وتلبية لمتطلبات الحياة السياسية العربية ودعماً للأمن القومي العربي وتأكيداً على شموليته للأبعاد الاقتصادية والثقافية والاجتماعية فضلاً عن العسكرية وقد تم ذلك من خلال عدة اتفاقيات ، وقائمة عدة تنظيمات على الوجه التالي :-

١- توقيع معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي في ١٧ يونيو ١٩٥٠م حيث تمثل هذه المعاهدة أول اتفاقية بهذه الأهمية ترمى إلى سد فجوة رئيسية في العمل العربي المشترك لم يتناولها الميثاق بالشكل المطلوب وذلك بالرغم من محاولة بعض الأطراف طرح موضوع الأمن الجماعي في المشاورات المتعلقة بإنشاء الجامعة ويبدو أنه كان من الضروري ظهور عدة تطورات حتى تتدفق الدول العربية إلى إنشاء هذه المعاهدة وهذه التطورات هي <sup>(٢٩)</sup> :

- العنوان للفرنسي على سوريا ولبنان عام ١٩٥٤م والعجز الذي واجهته الدول العربية حينذاك في إطار الجامعة للتعامل مع مثل هذا العنوان .

- قضية فلسطين وقيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨م والإدراك العربي المتأخر وخاصة عند دول المواجهة للخطر الإسرائيلي للجاثم على حدودها وقيام حالة حرب في الشرق الأوسط بالرغم من اتفاقيات الهدنة التي توصلت إليها دول المواجهة العربية مع إسرائيل عام ١٩٤٩م حيث شعرت الدول العربية أنها لا تستطيع أن تواجه إسرائيل بشكل منفرد .

- بروز توجه غربي يضم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا عبر عنه لاحقاً في " الإعلان الثلاثي " يهدف إلى إخضاع أولويات الدول العربية في الصراع مع إسرائيل للأولويات الاستراتيجية للغرب في مواجهة للاتحاد السوفيتي كما كان

هذا التوجه يهدف أيضاً إلى إدماج إسرائيل مع الدول العربية في نظام دفاعي شرق أوسطي عرف باسم " منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط " (MEDO) وهو ما كان يفرض على الدول العربية ليس فقط مهادنة إسرائيل بل الاعتراف بها والتحالف معها ومن هنا كانت الحاجة للوقوف في وجه هذه الضغوط بواسطة بلورة هوية قومية استراتيجية للدول العربية تميزها عن الآخر الإقليمي .

- النتاج المترتبة على إنشاء الأمم المتحدة وما تضمنه ميثاقها من التركيز على الأمن الجماعي في المواد ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ من الفصل الثاني الذي يحمل عنوان المنظمات الإقليمية . فكان على الجامعة أن تبلور هذا الجانب في تنظيمها لتعد منظمة إقليمية في أدوارها ووظائفها حسب ميثاق الأمم المتحدة .

وقد جاءت المادة الثانية للمعاهدة تطويراً جوهرياً للمادة السادسة من الميثاق في إطار الأمن الجماعي إذ نصت على " حق الدفاع الشرعي باتخاذ جميع التدابير والوسائل . فضلاً عما حوته في مادتها الأولى من عزم الدول المتعاقدة " على فض جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية " بينما دعت المعاهدة في جانبها الاقتصادي وفي مادتها السابعة إلى توثيق العلاقات الاقتصادية العربية وتقنينها ، وإنشاء مجلس اقتصادي له دور استشاري ولكنه يعمل انطلاقاً من فلسفة جديدة تؤكد كون الاقتصاد هو أحد الأبعاد الأساسية للأمن القومي العربي بما يمكن معه القول بأن هذه المعاهدة التي أعلت - نوعاً ما - أنماط ما فوق القومية بأعمق مما جسد الميثاق وإن كانت قد تحققت في سياق تحديات أمنية وسياسية عنيفة إلا أنها في جانبها الأهم تعد دليلاً على الحيوية والقدرة على التطور الذاتي لدى بناء العروبة الجامع إذا ما صدقت النوايا .

٢- اتفاقية الوحدة الاقتصادية في ٣ يونيو ١٩٥٧م ، الاستراتيجية الاقتصادية العربية الموحدة والتي تضمنتها قمة عمان في نوفمبر ١٩٨٠م التي احتوت أربع وثائق رئيسية " هي ميثاق العمل الاقتصادي العربي ، واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ، والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية

فى الدول العربية . وعقد التنمية العربية المشتركة وإلى جانب مدخل المشاريع المشتركة اعتمدت لقمة مدخلين إضافيين للتكامل هما المدخل الإنمائي للتكامل والمدخل التخطيطي القومى (٣٠) .

٣- إنشاء العديد من المنظمات العربية بحيث غطت شتى المجالات وبرغم صعوبة حصدها على وجه الدقة إلا أنه يمكن تقسيمها إلى خمسة أنواع هى (٣١):  
التنوع الأول : منظمات ذات طبيعة حكومية مثل منظمة العمل العربية، منظمة للتنمية الإدارية ، منظمة للتربية والثقافة والعلوم . وغيرها .

الثانى : منظمات ذات طبيعة غير حكومية ولها وجود جماهيرى مثل اتحادات النقابات العربية المهنية . كتحاد المهندسين العرب ، اتحاد المحامين العرب ، اتحاد الفنانين العرب . . . الخ .

الثالث : منظمات أهلية خاصة مثل المنظمة العربية لحقوق الإنسان .

الرابع : منظمات عربية ذات طبيعة محددة جغرافياً أو مهنيًا مثل اتحاد المدن العربية واتحاد الجامعات العربية ، والاتحادات الرياضية المختلفة ، واتحاد الإذاعات العربية . . . الخ .

الخامس : هو للمجالس الوزارية المتخصصة وقد نشأت هذه المجالس كوسيلة لتعزيز الروابط بين المسؤولين العرب فى مجالات محددة مع مراعاة توفير النفقات وعدم إنشاء هيكل إدارية إذ تقوم الأمانة العامة للجامعة بدور الأمانة الفنية لها ونموذج ذلك مجلس وزراء الصحة العرب ، مجلس وزراء البيئة ، الشباب ، للشئون الاجتماعية ، والنقل ، والمواصلات ، ومجلس وزراء الداخلية العرب . . . الخ .

وأما على صعيد محاولات التطوير التى أعقبتها تكتيكات الإبطاء فنذكر \* النظام القانوني لتسوية المنازعات ، ونظام قمع الحولن فى الميثاق الحالي للجامعة، والهيكل التنظيمي أو البنين للموسى للجامعة ، والأمانة العامة للجامعة بما فى ذلك



دور الأمين العام ، وتطوير الميثاق أو تعديله بما يضمن مواكبة الاتجاه العالمي في ضمان واحترام حقوق الإنسان . وأخيراً القواعد والمبادئ التي يقوم عليها نظام القرارات في جلمعة الدول العربية (٣) .

وبالرغم من المحاولات المتكررة لإحداث تعديل في الميثاق منذ إنشائه إلا أن الظروف الإقليمية والقطرية العربية لم تعمل على إفضاح مثل هذا التعديل اللهم سوى في تعديلين شكلين بخصوص موضوعي موعد الاجتماع بالنسبة لمجلس الجامعة . وقبول فلسطين عضواً كاملاً بالجامعة . على أن هذا الفصل العربي في تعديل الميثاق قد جاء مناقضاً في أحيان كثيرة للغة الخطاب العربي التي أبدت استعداداً كبيراً لتعديله وخاصة في لحظات الاتفاق التاريخية النادرة للنظام العربي والتي منها الفترة بين ٦٧ ، ١٩٧٤م المسماة بمرحلة تطبيع العلاقات العربية ، وقمة بغداد ١٩٧٨م ، وقمة فاس للثانية عشرة بالمغرب ١٩٨٢م ، قمة الدار البيضاء ١٩٨٠م ، وعمان ١٩٨٧م ، والجزائر في يونيو ١٩٨٨م . وحتى لقتراح مصر في ١١ يناير ١٩٩٠م بتعديل الميثاق عن طريق إضافة الملاحق . ثم مؤتمر القمة العربي غير العادي في بغداد في ٣٠ مايو ١٩٩٠م والذي أوصى بإنهاء دراسة مشروع التعديل الخاص بالميثاق والنظام الأساسي لمحكمة العدل العربية ورفع تقرير عنها لمؤتمر القمة العربي بالقاهرة في نوفمبر ١٩٩٠م . وهو المؤتمر الذي لم ينعقد عادياً بل جاء استثنائياً وعاجلاً في أغسطس ١٩٩٠م لظروف الغزو العراقي التي عطلت المدد نحو تعديل الميثاق وجعلته في ضوء تطورات الحياة العربية — ترفاً لا يجوز الحديث عنه وحتى بات ذلك التعديل أمراً ملحاً في ضوء التحديات الراهنة .

على أن نظرة شاملة للجانبين معاً على صعيدي النجاح ، والعجز عن تطوير أداء جامعة الدول العربية تؤكد صدقية الاتجاه الإصلاحى فى الفقه السياسى العربى والذى يؤكد على قدرة الجامعة فى تطوير ذاتها بمساعدة أطرافها من خلال الآليات المنشئة لها لترقى إلى مستوى التحديات التى تنتجها الظروف المحيطة بها على صعيد البينتين الدولية ، والإقليمية معاً وهو الأمر الذى سوف ينعكس - ولا شك - على طبيعة الدور الذى ستلعبه الجامعة فى الحياة العربية السياسية مستقبلاً .

## رابعاً : التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي :

ربما كانت عملية التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي والتي بدأت في مدريد منذ أكتوبر ١٩٩١م ولم تنته حتى الآن أهم تفاعلات الواقع العربي في التسعينات وفيما بعد حرب الخليج الثانية .

وبرغم من أن عملية التسوية السلمية لم تكتمل حتى الآن وتعاني عثرات عديدة إلا أن شعوراً عميقاً لدى طرفي الصراع يستبعد استخدام الأداة العسكرية في إدارته على نطاق واسع . على الأكل - في المدى القريب والوسيط إذا ما انتظمت التفاعلات الجارية حسب أكثر الروى اعتدالاً وموضوعية .

وواقع الأمر أن المنطقة العربية تعيش حالة خاصة جداً في طبيعة إدراكها للوجود الإسرائيلي يمكن القول بأنها قد جاوزت فكريات العداء المطلق ، وإن لم تبلغ إدراكاً مستقراً للصدقة أو التعاون أو حتى التعايش فلا يزال وصف الصراع هو المهيمن على طبيعة العلاقات العربية - الإسرائيلية ، ولا تزال معظم أجيالنا السياسية تؤكد على الإدراك القديم وخاصة مع استمرار العنف الإسرائيلي السياسي اللامحدود ، والعنف العسكري المحدود حيال المنطقة العربية في تجليات شتى مصاحبة للعملية السلمية ذاتها بل ومتخللة لها في أحيان كثيرة .

إزاء ذلك فلا يمكن توصيف العلاقات العربية الإسرائيلية بوجه عام في تسعينات هذا القرن سوى بالتردد والسيولة وإن احتوت هذه الفترة الممتد نحو أربع سنوات مراحل فرعية ثلاث لها سماتها الخاصة على صعيد ثقافة السلام وديناميكية عملية التسوية نشير إليها بإيجاز :

### أ- مرحلة مدريد :

والتي بدأت بمؤتمر لحتفالي في أكتوبر ١٩٩١م وبعد سبعة أشهر من انتهاء حرب الخليج الثانية وشهر واحد من توقيع الاتفاقية الأمنية بين الكويت والولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر ١٩٩١م واستمرت حتى اتفاق أوسلو ثم إعلان المبادئ

الفلسطيني - الإسرائيلي في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣م ولا شك أن بدء هذه المرحلة على صعيد ثقافة السلام - كان استثماراً لجماع تحولات دولية إقليمية كان لها بالغ الأثر في إعادة تشكيل الإدراك العربي .

حيث يمكن بلورة المحددات الأساسية للتفكير السياسي العربي حول هذا التطور فيما يلي :

[١] درب من الواقعية السياسية العربية بوجه عام . تأثرت بها وأثرت فيها دورة انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر في نوفمبر ١٩٨٨م وأنت إلى قناعه سلمية أكيدة ضد الرؤى العنصرية التي صاحبت النهج السلمي المصري بنهاية السبعينات .

[٢] عملية التكيف المرن والتكلم الفكري السياسي العربي مع متطلبات التحولات الدولية المتسارعة منذ عام ١٩٨٩م والتي دعمت قوى الاعتدال العربي التقليدية، ضد قوى الراديكالية الاشتراكية والقومية العربية بعد زوال التجربة السوفيتية التي شكلت ركيزة ودعماً لهذه القوى رديحاً طويلاً من الزمن .

[٣] تداعيات أزمة الخليج الثانية والتي كرست قبولاً خليجياً خاصاً بالذات لأسباب أهمها :

إن التحول السلمي يأتي بدعم ومساندة للولايات المتحدة التي تحولت مع بداية التسعينات إلى أهم ضمانة أمنية لدول الخليج ، ومع كونها أكبر قوة عالمية، وذات أكبر تواجد عسكري بالخليج العربي ، وهو ما جعلها في النهاية صاحبة الطابع الأثير في العقل السياسي الجمعي الخليجي .

إن الوجود الإسرائيلي قد ازداد قبولاً بوجه عام فيما بعد أزمة الخليج الأمر الذي أدى إلى التمهك والافتراق في صياغات الأمن العربي . وهو ذاته الذي دفع دول الخليج للتجاوب مع الرغبة الإسرائيلية ، والضغط الأمريكية نحو إلغاء المقاطعة العربية من الدرجة الثالثة . والذي دفع بالتالي دول الخليج للحديث عن جدوى المقاطعة العربية لإسرائيل . ولذا كان التعبير الإيجابي .

وفى هذا السياق بدت الفعاليات العربية الأساسية والمتمثلة فى التحالف المصرى السورى الخليجى مدفوعة نحو القبول بل والحماس للتحويل السلمى الجارى . فضلاً عن الدواعى للخليجية السالفة ، كانت سوريا إحدى الدول المتفاوضة فعلاً حول صيغة مدريد مع إسرائيل ومعها لبنان ، وكانت مصر رائدة فى هذا السياق ، فضلاً عن دواعيها فى الالتحاق الاعتدالى بقوى ومؤسسات المجتمع الدولى فيما يتبلور فى حيازتها لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة . وعلاقتها المتميزة بكافة مؤسسات النقد والقوى الدولية المتاحة للمساعدات الاقتصادية والتي تعد هدفاً هاماً للسياسة الخارجية المصرية منذ عقدين تقريباً . على أن ثقافة السلام الإسرائيلية لم تكن بالقطع على مستوى مثلتها العربية حيث لم تخضع لعملية التكيف التى خضعت لها الثقافة السياسية العربية بل على العكس كان الانطباع السائد أن الجزر فى السياسات العربية يصاحبه مد فى السياسة الإسرائيلية باعتبار أن الصراع السائد يفرض منطق المباراة الصفوية عليهما وإزاء ذلك استمرت ميكانيكية التسوية تعمل عند حدها الأدنى الذى بدأ كنوع من التجميد عبر العديد من الجولات التفاوضية ومن خلال آلية للتفاوض ثنائى المسارات من ناحية ، ومتعددة الأطراف من ناحية أخرى وهى للصيغة التى فرضتها إسرائيل لتجعل المسار متعدد الأطراف والخاص بالبحث فى التعلون الإقليمي مصاحباً وموازياً للمسار الثنائى الخاص بالبحث فى التسوية السلمية ذاتها دونما انتظار لاكتمالها فى محاولة لإحداث اختلالات هيكلية فى حسابات المعتد والتكلفة لصالحها .

ومن ناحية أخرى لتجعل من الفصل بين مسارات تفاوضها مع الأطراف العربية وسيلة لضرب للتنسيق العربى الذى بدأ قوياً وانتهى إلى لا شيء فيما يعد نجاحاً ملموساً للدبلوماسية الإسرائيلية ظهر فى أعقاب هذه المرحلة وفى ضوء الاختلال فى مستويات ثقافة السلام على الجانبين حدث تعطيل لميكانيكية التسوية أمام التشدد الإسرائيلى العلنى على كافة المسارات وحتى نهاية تلك المرحلة .

ب- مرحلة أوسلو : والتي بدأت في ٢٠ أغسطس ١٩٩٣م حيث تم الكشف عن مضمون المفاوضات العسرية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وهي المفاوضات التي أدت إلى إعلان المبادئ ، والحكم الذاتي المحدود في غزة وأريحا عبر احتفالية واشنطن في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣م وقبل يوم واحد من اتفاق النوايا الأردنية - الإسرائيلية وهما الحدثان اللذان أوحيا بقرب اكتمال عملية التسوية وخاصة في بداية المرحلة والتي شهدت انطلاقاً ونشوة في ثقافة السلام العربية والإسرائيلية معاً وتصاعدت خلالها مقولات الشرق أوسطية بكافة تعبيراتها وإلهاماتها وحتى مؤتمر الدار البيضاء بالمغرب حول التعاون الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والذي مثل الذروة الثانية لهذه المرحلة بعد ذروة سبتمبر ١٩٩٣م والذي مثل أيضاً نهاية المرحلة لعوامل أخرى خارجة عنه أبرزها العام الحالي ١٩٩٥م .

على أن حقيقة هامة يجب للتأكيد عليها وهي أن انتعاش ثقافة السلام العربية بوجه عام كان استمراراً للعوامل التي ولدت في ظلها عملية التسوية برمتها وهي عوامل بنوية إلى حد ما خاصة بالإدراك العربي ، بينما كان الخطاب السياسي الإسرائيلي يطرح رؤى مستقبلية تلمأ تكاد تتجاوز بل وتتفصل عن عملية التسوية ذاتها في ديناميكتها وبالقى مساراتها ، وهو الأمر الذي أدى لاختلالات سريعة شهدها العام نفسه حاولت إسرائيل تمريرها رغم الوعي العربي وهي المحاولة التي كانت أن تنجح لولا إفرازات المرحلة الأخيرة التي قطعت تطور سالفقتها وجوهر هذه الاختلالات يتمثل في طرح أفاق بعيدة للتعاون الإقليمي في مؤتمر الدار البيضاء ، في الوقت ذاته الذي يشهد تعويق تجربة الحكم الذاتي على معظم الأصعدة وخاصة عدم الانسحاب العسكري من الضفة لتمديد الحكم الذاتي المحدود وعدم السماح بإجراء الانتخابات وهما العمليتان اللتان تشكلان معاً المرحلة الثانية للحكم الذاتي في الأرض العربية المحتلة ، وأيضاً في الوقت الذي يشهد جموداً واضحاً على المسارين السوري واللبناني مما يعني نفياً وتجاوزاً لمنطقتي الشرق أوسطية من خلال التجاوز والاسطو على محدثاتها وشروطها .

### ج- المرحلة الحالية :

والتي بدأت تقريباً مع بداية العام الحالي أو نهاية العام الماضي ١٩٩٤م وخاصة مع قمة الإسكندرية الثلاثية بين الفاعليات العربية للثلاث لمصر وسوريا والسعودية . تلك التي اعتبرتها إسرائيل موجة ضدها وسعت من خلال الدبلوماسية الأمريكية لتحديد تأثيرها وهو ما تم لها نسبياً من خلال انعقاد القمة الرباعية بالقاهرة - بين مصر والأردن والمنظمة وإسرائيل بهدف دفع عملية السلام وتسريع ديناميكتها وهو التطور الذي لم يتحقق لأسباب عديدة بل شهد العام الحالي ما يمكن تسميته بمأزق عملية السلام على شتى المسارات إلى الحد الذي أخذ يدفع بعض بؤر الفكر السياسي العربي ، وبعض للقوى السياسية العربية للمناداة بإعادة تقييم مسيرة السلام حيث صارت غير مجدية ولا محققة لأدنى المتطلبات العربية الأمر الذي يفرض عدم الاستمرار فيها وخاصة مع الهجمة الإسرائيلية على القدس .

وبغض النظر عن الرؤية الحادة لهذا القليل أو ذاك فإن هناك إجماعاً عاماً على أن التسوية السلمية في الشرق الأوسط تعلى أزمات عديدة نرصد أهمها فيما يلي :

#### أ- على المسار الفلسطيني :

فبرغم الذروة التي بلغها في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣م إلا أنه أخذ يعانى من بطء في قوة الدفع نحو الاكتمال بدأ في ديسمبر ١٩٩٣م وتنامى خلال ١٩٩٤م برغم اتفاق القاهرة التي حاولت إسرائيل استيعابه ولم تتفد منه سوى المرحلة الأولى حتى الآن بالرغم من أن المرحلة الثانية وهى التى تتضمن إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي خارج الضفة ، وإجراء عملية الانتخابات التشريعية لإقامة سلطة وطنية ديموقراطية كان محدداً لها يوليو ١٩٩٤م .

وكان من نتائج الإبطاء الإسرائيلي على هذا المسار تزايد حجم العنف المتبادل بين السلطة الإسرائيلية ، والفلسطينية خاصة حركتى حماس والجهاد

الإسلامي وهو العنف الذي مارسته إسرائيل ميثاقياً وأمنياً من خلال قيود عديدة فرضتها على حركة العمالة الفلسطينية ، وحركة المعابر بين الضفة وغزة بل وحركة الدخول والخروج إليها سواء للمهاجرين العرب أو حتى الفلسطينيين فضلاً عن الدوليين كما حدث مع بني نظير بوتو رئيسة الوزراء الباكستانية .

وفي سياق المزايدة الحزبية للدخول في إسرائيل ، وتساعد المواجهة الإسرائيلية - العربية حول المعاهدة النووية خلال العام الحالي انتهجت إسرائيل طريق العنف والتصعيد من خلال تكريس سياسة التهديد في القدس بضم ٥٤ هكتاراً من القدس الشرقية إليها لبناء مستوطنات جديدة تهدد بتهويد المدينة العربية برعاية أمريكية ضد الشرعية الدولية والقرارات السابقة لمجلس الأمن ، وضد أسس عملية السلام الجارية ذاتها ثم الحديث عن خطة للفصل التام بين إسرائيل والفلسطينيين عن طريق بناء " سياج إسرائيلي حول الضفة الغربية يقوم بوظيفة توفير الأمن بشكل فعال للإسرائيليين وخصوصاً بعد وقوع العملية الفدائية الانتحارية الفلسطينية والتي أودت بحياة أكثر من مائة مواطن إسرائيلي وقد أوردت وكالات الأنباء في ٢٥ يناير الماضي أخباراً مفادها أن وزراء إسرائيليين يدرسون خططاً جديدة لعزل الفلسطينيين ومنع عمليات التفجير الانتحارية من دخول إسرائيل وأفادت التقارير الصحافية الإسرائيلية بأن الحاجز الذي يزيد طوله على ١٠٠ ميل سيتكلف ١٥٠ مليون جنيه إسترليني ويستغرق سنة لإكماله .

وواقع الأمر أن الأداء الإسرائيلي على هذا الممار يثير تناقضات حادة بأكثر مما يثير حتى انتقاداتنا إذ تبدو أهدافه غامضة وغير مبررة ففي الوقت الذي تنادي فيه إسرائيل بالتعاون الإقليمي الشرق أوسطي وتبشر بالاندماج والرخاء والتكامل تسعى أيضاً لفصل الفلسطينيين ذاتهم .

وبينما عقد اتفاق القاهرة لتنفيذ إعلان المبادئ المعلن في سبتمبر ١٩٩٣م فإنها فرضت القيود الشديدة على تطويره بل وممارسته الأمر الذي أعاق مرحلته الثانية بل وأفرغ المرحلة الأولى من مضمونها .



وبيّنا الحديث عن القدس مؤجل المرحلة الثانية لعملية السلام على المسار ذاته فإن محاولات إسرائيل لاستباق هذه المرحلة وفرض الأمر الواقع عليها لم تتوقف أبداً .

فإذا ما أضفنا إلى ذلك السياسة المزدوجة الذي تتبعها إزاء السلطة الوطنية الفلسطينية بقيادة عرفات ، والمعارضة الإسلامية بقيادة حماس والجهاد فيما يبدو أنه خطة لإضعاف الجميع نجد السلوك الإسرائيلي يعانى أشد درجات التناقض ليس فقط بين أهدافه والأهداف العربية ، بل أيضاً - وهذا هو الأهم - بين مفرداته ذاتها وهو الأمر الذي وصل بهذا المسار إلى حد الجمود وللشأن خاصة فى المرحلة الحالية والتي بدأت مع مطلع هذا العام .

#### ب- للمماران السوري واللبناني :

وشهدنا نفس الجمود الذي استمر منذ بدء المفاوضات خاصة على الجانب السوري وأيضاً استمرار نفس العوائق حول مفهوم الانسحاب لدى الطرفين من كل الجولان حسبما ترى سوريا ، أو بعض الجولان كما تود إسرائيل ثم حول ترتيبات الأمن على الحدود بين البلدين وكيفية إجرائها بالتوازي مع عملية الانسحاب وتالياً لها كما ترى سوريا أو لفترة اختبار سابقة لعملية الانسحاب الإسرائيلي من الجولان كما تدعى الحكومة الإسرائيلية ثم الخلاف حول حدود المناطق المنزوعة السلاح على الجانبين فيبيننا تطالب سوريا بمساحات متساوية منزوعة السلاح على الجانبين، فإن إسرائيل ترفض ذلك بشدة وتنادى بمناطق منزوعة السلاح على الجانب السوري فقط تكاد تشمل الجولان كلها .

وأيضاً استمرار الجدل حول رؤية كلٍّ منهما لطبيعة العلاقات السلمية والتعاونية مستقبلاً . هل الاكتفاء بالتطبيع الدبلوماسي الرسمي أم تجاوزه إلى آفاق أرحب اقتصادية وثقافية ومجتمعية ويرغم أن سوريا تنادى بالتطبيع الكامل فى مقابل السلام الكامل الذى يعنى لديها الانسحاب الكامل إلا أن إسرائيل ترغب وتطالب بوضع سوريا تحت الاختبار لفترة وهو ما تعتبره سوريا أمراً غير لائق فضلاً عن كونه مفروضاً .

وقى ضوء الغزو الإسرائيلي حبال الجولان ، والمناداة بين الحين والآخر  
بإجراء استفتاء بها ، والطروحات المتناقضة حولها التى تعلنها المؤسسات  
الإسرائيلية السياسية والإعلامية حولها يمكن استشفاف موقف إسرائيلي يقبل  
الانسحاب من الجولان ولكنه يفرض مقابل ذلك شروطاً تبدو قاسية من وجهة نظر  
سوريا حول حدود الأمن ، وشروطه ، والمدة الزمنية لعملية الانسحاب وغيرها  
وحيث تطالب سوريا بصفقة لا تقل فى شروطها عن التسوية المصرية ولعل  
المخاوف الإسرائيلية أهم جوانبها تتبع من ذلك الخطاب السورى الذى تعتبره  
إسرائيل كاشفاً عن نوايا سوريا لتكرار تجربة للتطبيع المصرية والذى أكدت  
الممارسة التاريخية له إصرار المجتمع المصرى بشتى فعالياته الأساسية على  
تفريقها من محتواها .

وفى أجواء عدم الثقة التى صاحبت التصعيد الإسرائيلى للمواجهة فى لبنان  
والتصعيد السياسى السورى خلال العام الحالى ضد السياسة النووية والسلاح  
النووى الإسرائيلى شهد المسار السورى - الإسرائيلى استمراراً بل وتضاعفاً نحو  
حالة الجمود التى تكتنفه منذ انطلاق عملية التسوية .

وعلى المسار اللبنانى يستمر الجمود ذاته والذى يصاحبه تصعيد شبه مستمر  
للمواجهة الأمنية والعسكرية المحدودة فى الجنوب اللبنانى قصداً من جانب إسرائيل  
إلى تفكيك هذا المسار عن المسار السورى وهو الأمر الذى ترفضه معظم القعاليات  
اللبنانية حتى الآن وخاصة رئيس الوزراء رفيق الحريري والامتدادات السورية  
التقليدية فى لبنان والتي تؤكد وتكشف عن حجم الوجود السورى فى لبنان .

ولذا ورغم عدم التعمد الذى يميز المسار اللبنانى نجد أنه سوف يستمر على  
الأرجح فى حالة الجمود الحالى انتظاراً لما يسفر عنه المسار السورى -  
الإسرائيلى، أو حدوث انقلاب هائل فى توجهات السياسة اللبنانية بضغط قوى داخلية  
وهو الأمر الذى يبدو مستبعداً حتى الآن .

### ج- العلاقات المصرية الإسرائيلية :

فبرغم أن مصر ليست طرفاً مباشراً في عملية التسوية السلمية الجارية إلا أنها تقع في قلبها حيث إنها تؤدي دوراً هاماً له شأن . الأول هو دور الوسيط الذي أخذ على عاتقه تسريع العملية برمتها من خلال توظيف قدراته الهائلة في خطاب الطرفين المتفاوضين عبر القنوات المفتوحة له لنزع التناقضات وتسوية الأزمات حين تغربها وكان الإدراك الجمعي الدولي والإقليمي لإمكانيات هذا الدور خلف للوجود المصري في احتفالية مدريد الاقتصادية على النحو الذي أظهر مصر كطرف خامس محاور لهذه المفاوضات .

أما الشق الثاني لهذا الدور فهو توحيد وتكثيل الموقف العربية ومساندة للمتطلبات العربية وخاصة عند حدها الأدنى على كافة المسارات التفاوضية .

ويقدر ما كان شقاً هذا الدور تلبية لحاجة عربية ملحة بالضرورة ، فإن نوعاً من التناقص في التعامل مع هذين الشقين كان هو السائد في السلوك الإسرائيلي خصوصاً ، والأمريكي عموماً حيث استمرت إسرائيل تطالب بالشق الأول منه بينما ترفض وتجاهل الشق الثاني له معتبرة أنه اعتداء على المصلحة الإسرائيلية ومروجة له إعلامياً على أنه مجافاة لروح الصداقة والتعاون التي تفرضها معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية .

وبين شقَي هذا الدور جرت تفاعلات عديدة إيجاباً وسلباً ولكن الملاحظة الأساسية هنا أن مصر قد وازنت مواقفها بمرور الوقت فمنحت للجميع الشق الأول، بينما وضعت الشق الثاني تحت نظر من يطلبه بإرادته وربما يفسر ذلك المساندة المصرية للمنظمة منذ اتفاق أوسلو وما بعده وخاصة في اتفاق القاهرة ٤ مايو ١٩٩٤م والذي كان محطة هامة على هذا المسار ، فضلاً عن استمرار احتضان القاهرة للمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية ومطالبتها للجانب الإسرائيلي بالوفاء بتمهدهاته مراراً وبنيارة وصلت لدرجة الحدة في كثير من الأوقات .

ويفسر في الوقت ذاته التزام مصر بمعظم الظروف الصورية التي تعتبرها مصر أساسية لإكمال عملية التسوية وذلك برغم محاولة مصر أحياناً لتلوين المواقف الصورية حيال الأمور ذات الطابع الشكلي والإجرائي والتي تخاطب عملية بناء الثقة دون تقييد في شروط العملية السلمية ذاتها ، وعلى النقيض بفسر السلوك الأردني الذي أبدى استقلالاً في التحرك إزاء التسوية إذ قبل الجانب الأردني مثلاً ، شرط تأجير بعض أرضه على الحدود لإسرائيل وهو ما ترفضه مصر وسوريا مثلاً ، ولكن مصر لم تفرض مواقفها على الأردن الذي لم يطلب ضمن أجواء تحالفات حرب الخليج - مشورة مصر أو مساندتها .

وواقع الأمر أن الدور المصري الإقليمي في عملية التسوية يأتي مشابهاً إلى حد بعيد للدور الدولي الأمريكي الذي يتضمن شقين أيضاً الأول هو تسوية العملية برمتها قصداً إلى تسكين المنطقة استراتيجياً ضمن النظام العالمي ، ولصالح الحركة الأمريكية ، والثاني هو ضمان أمن إسرائيل ووجودها المتميز بالقوة والقبول معاً .

وبقدر ما عارضت إسرائيل الشق الثاني للدور المصري فقد انتقدت الدول العربية الشق الثاني من الدور الأمريكي وربما تولدت قناعة لدى الجميع بأن الدور المصري العربي هو المعادل الإقليمي للدور الأمريكي في دعم إسرائيل .

وبرغم أن هذه القناعة قد ضمنت قدراً من المرونة لعملية التسوية مكنها من الاستمرار إلا أن اشتباكاً قد حدث بين المكونات القومية للدور المصري والمكونات الإسرائيلية في الدور الأمريكي حول ثلاثة مواقف على الأقل هي :

مؤتمر الدار البيضاء : وفصوى الاشتباك حوله محاولة الولايات المتحدة تسريع عملية التطبيع دون انتظار لإكمال عملية التسوية وهو الأمر الذي يحيد أطرافاً عربية متفوضة ، ويضعف الأخرى ويمس المصالح القومية العربية . وإزاء الدور الذي لعبه مجلس العلاقات الخارجية بالكونجرس الأمريكي لاتعداد المؤتمرات كان الدور للتفريغ الذي لعبته مصر والذي أدى إلى نشوب مشادة كلامية عنيفة بين وزيرى خارجية مصر وإسرائيل بالمؤتمر حول القدس بصفة خاصة وصورة المستقبل السياسي للمنطقة ومستقبل النظام العربي بصفة عامة . .

**قمة الإسكندرية الثلاثية :** والتي اعتبرتها إسرائيل نوعاً من التكتيل العربي ضدها مما يعنى مجاعة روح السلام ويرغم أن القمة جاءت في سياق تحريك الركود العربي بصفة أساسية إزاء المصالحة القومية ، إلا أن الموقف المعلن في البيان الصادر عنها حول السلاح النووي الإسرائيلي كان كفيلاً بتفجير هذا الإحساس في الإدراك الإسرائيلي.

وإزاء ذلك ضغطت الولايات المتحدة في سبيل انعقاد القمة الرباعية بالقاهرة لتهدئة الخطر الإسرائيلي وتجميد تأثير القمة الثلاثية ، ويرغم أن ذلك لم يتحقق تماماً إسرائيل وخاصة على صعيد البعد النووي إلا أنه جاء تعبيراً عن تصادم إرئائيتين متميزتين تعمل كلاهما لخدمة عملية التسوية السلمية ولكن من منطلقات متباينة .

**الموقف المصري من معاهدة حظر الانتشار النووي :** وهو موقف بدأ مع قمة الإسكندرية بنهاية العام الماضي وتتلخس في الشهور الأربعة الأولى من هذا العام حيث اتسمت دائرته عربياً بينما ظلت مصر في مركزه وربما سوريا .

ويرغم أن البعد الأمني لمصر ، فضلاً عن متغير المكانة الإقليمية كانا دافعيها لبلورة هذا الموقف المضاد للسلاح النووي الإسرائيلي إلا أنه أيضاً جاء حاملاً لمقولات عربية تنطلق من شواغل أمنية على الصعيد القومي . ولعل هذا ما سمح بتكتيل المواقف العربية عملياً رغم بعض المفارقات وأدى على الصعيد المناقض لاستماتة الولايات المتحدة في الدفاع عن البرنامج النووي الإسرائيلي واستثناءه رغم حقيقته ، عن طريق استحضار واثقاء هولجس لبرامج نووية إقليمية أخرى رغم وهميتها .

ويمكن إضافة موقف رابع برز فيه الشق الإسرائيلي للدور الأمريكي بقوة وهو الفيتو الأمريكي الأخير في مجلس الأمن ضد القرار الذي نال إجماعاً دولياً بإدانة السياسة الإسرائيلية بتهويد القدس وفرض الأمر الواقع بها واستباق عملية التسوية من خلال المفاوضات الخاصة بها وضد الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن ذاته . ويرغم أن للموقف المصري للرفض يأتي هذه المرة ضمن تعبير

عربي جماعى متحد وبشدة فى رفض وإدانة سياسة التهويد إلا أن الموقف بوجه عام إنما يعكس الاختلالات الأساسية فى هيكل عملية التسوية الذى جاوز صيغة مدريد الدولية ، وقرارات الأمم المتحدة ، بل تجاوز حتى بعض الاتفاقات التى كرسنها التسوية السلمية ذاتها إلى درجة من الاستقطاب للصريح بين الدولى والإقليمى ، والإسرائيلى- العربى تسعى إسرائيل إلى تكريسه وتتساق إليه الولايات المتحدة فى ظل قيادتها الحالية المترددة والقصيرة .

وفضلاً عن هذه المواقف التى تكشف عن حالة الاستقطاب فى هيكل عملية التسوية السلمية يبقى متغير هام أكثر حدة وأبلغ فى تأثيره على نمط تطور العلاقات المصرية - الإسرائيلية وهو السعى نحو دعم الوظيفة الإقليمية لكل من البلدين فى سياق الشرق الأوسط الجديد حين قيامه ولعل البعد للنوى فى هذا السياق يبقى شديد الأهمية . فضلاً عن كونه كاشفاً لهذا السياق فإنه من ناحية أخرى يعد أحد ركائزه من وجهة النظر الإسرائيلية حيث تسعى من خلاله لمعادلة الانتماء القومى العربى لمصر بحسبان أن ذلك يعطيها ميزة أمنية فى مقابل الميزة السياسية للانتماء العربى والتى تتمتع بها مصر وذلك باعتبار أن مجالات التنافس الأساسية تتمحور حول الاقتصاد وامتدادات أخرى ذات طابع حضارى تتعلق بالتأثير السياسى والثقافى وطرح النموذج القائد ثم استثمار ذلك كله مجدداً لصالح المنافسة الاقتصادية فى استقطاب التفاعلات الكثيفة إزاء هذا الطرف أو ذاك وإصالح عملية تبادل تتمتع بمميزات نسبية خاصة للدولتين تتمحور حول طبيعة عملية التبادل ذاتها والتى تحو فى جانب البلدين نحو المعرفة والتكنولوجيا والتقنية العلمية بوجه خاص.

إن الصراع على مكانة الدولة المركز لابد وأن يشغل بال كل نظام إقليمي ولا شك أن الشرق أوسطية حين اكتمال منطلقاتها سوف تبلور نمطاً للتعامل الإقليمى سوف يكون معنياً بالبحث عن مركز لتفاعلاته حسبما تقتضى للنظم الإقليمية ولو بالمعنى الواسع . ولا شك أيضاً أن الدول المخالطة بهذا الهامش هى مصر وإسرائيل وتركيا بوجه خاص لما لهذه الدول من سمات حديثة . فليس من المستغرب إذن أن يثور التنافس بين قوة حديثة قائمة إلى الإقليم حاملة لمطالب ،

وقوة أخرى تعد المحور والمركز التاريخي للإقليم ذاته وفي مضمونه الثقافي القومي فإذا ما أضفنا إلى ذلك تمسك مصر بثوابت المصلحة القومية العربية تبدو لدينا أهم دوافع الاقتراق المصري - الإسرائيلي حول دور مصر في عملية السلام وهو الاقتراق الذي نلمس مشاهدته الآن والوضحة ، ولا شك أنه يطرح تأثيرات هامة على مستقبل عملية التسوية إذ إنه يشكل جزءاً هاماً من المأزق الراهن لعملية التسوية برمتها .

على أن الاعتراف بالمأزق الراهن الذي تواجهه عملية التسوية لا يحول دون القول بقدرتها على الاستمرار ، إذ إن العوامل الهيكلية الدولية والإقليمية التي دشنتها في سياق الواقع العربي لا زالت مستمرة في الإدراك السياسي للطرفين برغم هبوط فعالية ثقافة السلام أو تردها بين الصعود والهبوط لدى طرف أو آخر ، ولا شك أن قوى إقليمية فضلاً عن هذا الدور الأمريكي سوف تحاول تجاوز المأزق الراهن لعملية التسوية ولو بشروط جد مجففة للطرف العربي ، تحت إغراء السلام ، والشرق الأوسط الجديد .





## الفصل الثالث

### التحديات الأساسية للنظام العربى

#### تقديم : عن الخصوصية ونسبية النظام العربى

مثلت ثنائية القومية والإسلام إحدى أبرز تجليات الصراع السياسى على الساحة العربية ربحاً طويلاً من الزمن وحتى حرب الخليج للثانية التى شهدت - لأسباب معقدة - نوعاً من الالتقاء الجزئى وغير المنظم بين الراديكالية القومية ، والتشدد الإسلامى فى سياق تيار المعارضة لممارسات القوى الغربية على الأرض العربية .

وعلى هذا الالتقاء - ولو الجزئى يمكن تأسيس مقولة فحواها أن النظام العربى وباعتباره تجسداً مؤسسياً للدعوة القومية قد ظل أهم محاور الالتقاء والفعالية بين تيارات التفكير السياسى العربى على كافة مناحيها رغم تباین مرحلى بدا فى اعتباره والوحدة القومية المتضمنة فى أطره غاية لدى البعض ووسيلة لدى البعض الآخر .

وتكمن قيمة هذه المقولة فى إمكانية جعل النظام العربى - باعتباره محور الالتقاء والفعالية - مدخلاً لدراسة الواقع العربى والذى تنتظم تفاعلاته حول سبيلين :

الأول : يعبر عن تنظيم مؤسسى رسمى يعطى الخصوصية على التجانس ويؤكد على السيادة فى مواجهة الوحدة .

الثانى : يعبر عن دعوة قومية ذات عمق اجتماعى تؤكد على الوحدة تجلواً للقطرية ، وتعلى للتجانس على حساب الخصوصية .

ومن اختلاط السيلتين فى الإدراك الفردى ، والجمعى العربى تتبدى ملامح ودوافع الفجوة بين الرسمى والشعبى ، السياسى والاجتماعى . وتثور فى حيلتنا

العربية تساؤلات تعكس رغم مرارتها - تلك الجاذبية الخاصة للنظام العربى والتي ترجع إلى سمات أهمها :

١- إن النظام العربى لا يستند إلى الجوار الإقليمي وحده بل يستند أيضاً إلى توجه سياسى وتجانس ثقافى فريد . ويشتمل هذا النظام منذ بدايته على تناقض بين الواجهة الدستورية التى تقوم على فلسفة حسن الجوار ، والعمق الاجتماعى المتمثل فى دعوة قومية تدعو إلى الوحدة السياسية للإقليم العربى . وبغض النظر عن النجاحات والانتكاسات التى صلافت هذه الدعوة فإنها كانت قد تمكنت قبل أزمة الخليج الثانية من غرس إدراك عميق بالوحدة الثقافية . بل وبقوة الشرعية الإقليمية . ولا يمنع ذلك من مروحة النظام العربى بين الإدراك الإقليمى والإدراك القومى بين مرحلة وأخرى من تطوره <sup>(١)</sup> .

٢- إن النظام الإقليمي العربى يتميز عن بقاى الأنظمة الإقليمية فى العالم بوجود ما يمكن تسميته " برصيد مشاعر مشترك من قضايا معينة " أهمها القضية الفلسطينية . حيث تتجاوز هذه القضية تحديداً كونها انشغالا إقليمياً إلى كونها انشغالا قومياً . وبهذا المعنى فإنه طالما استمرت الدعوة للقومية تمثل العمق الاجتماعى للنظام الإقليمي فإنها غير قابلة للتجزؤ فى الملكية والمسئولية . فهى ملكية عامة للدول والشعوب العربية لا يملك طرف واحد بعينه للتصرف فيها منفرداً . وقد أكد النظام العربى على هذا المعنى مراراً . ونشير هنا بصفة خاصة إلى قرار مجلس الجامعة عام ١٩٥٠م والذى أنكر شرعية ضم الضفة الغربية للأردن انطلاقاً من هذا المعنى ، وقرار مؤتمر قمة بغداد عام ١٩٧٨م بتجميد عضوية مصر فى الجامعة تطبيقاً للقاعدة ذاتها <sup>(٢)</sup> .

٣- إن النظام العربى مع ذلك هو نظام قائم على السبلات القطرية للدول وهو فى ذلك يتصف بأقصى درجة ممكنة من المرونة حيث لم يقدم قط على تقليص صفات السيادة لصالح تطور مؤسساته . وبالتالي فإن النظام العربى على عكس الدعوة القومية كان قادراً على التسامح مع خصوصيات المناطق الجغرافية

وخصوصية بقاء الدولة في العالم العربي ككل . وبالتالي فقد تنوعت فيه النظم السياسية والاجتماعية بل والسياسات والمواقف . وتستمد خصوصية الأقاليم الفرعية العربية وخصوصية عمليات بناء الدول من عوامل عديدة من بينها تنوع روابط الجيرة الجغرافية ، وتنوع التكوينات الاجتماعية ، ونصيب البلدان العربية من التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وغيره من الموارد والثروات وفوق ذلك كله فإن هناك بكل تأكيد خصوصية ثقافية لكل إقليم عربي فرعي . ولعدد من الدول العربية منفردة لا فقط بسبب وجود أقاليم عرقية ودينية ووطنية وإنما أيضاً بسبب الميراث التاريخي الخاص بأنماط من النظم السياسية والاجتماعية المتباينة .

ولقد مثلت إشكالية التماسك بين التجانس والخصوصية الثقافية وبين ضرورات بناء مؤسسات إقليمية قوية ومراعاة واحترام سيادة الدول وتمايز الأقاليم الفرعية إحدى المعضلات الكبرى لتطور النظم العربي طوال تاريخه غير أن إحدى خصائصه هو أنه تحيز لصالح الخصوصية بالمقارنة بالتجانس ولصالح السيادة مقارنة بالقوة المؤسسية (٣) .

غير أن إشكالية تحيزه هذه وإن ضمنّت استمراره وتكيفه بشكل أو بآخر إلا أنها قد سلبته كثيراً من الفعالية المؤسسية ، والإيجابية التكاملية وأعاقت إلى حد بعيد قدرته على التطور والتماسك حتى كانت أزمة - حرب الخليج الثانية التي كرسّت الإحساس بالخصوصية وأعمت رؤية التجانس وأدت إلى انقسامه وتقسّمه في المدى القصير بينما ألقت عليه في المدى الوسيط - بمسئوليات عديدة إزاء قضايا جديدة صارت تداعيات الفضل في التعامل معها تمثل له أشباحاً وتخيم عليه بظلال قد تدفعه نحو الركود بفعل تطورات دولية سلبية ، وطروحات إقليمية نافية عن هياكل بنوية عاجزة وشكلية .

وفي هذا السياق نحاول رصد أربع قضايا على مسيل الأهمية لا الحصر . نعرض لها ولآليات التعامل العربي معها ، ومدى تأثير تداعياتها على مستقبل النظم العربي . وذلك على هذا النحو :

أولاً : الوضعية السياسية العراقية

ثانياً : الانعطافة السلمية في الصراع العربي - الإسرائيلي وفكریات الشرق  
أوسطية .

ثالثاً : الانشغال الإقليمي الخليجي .

رابعاً : الانشغال الإقليمي المغاربي .

خاتمة : لاستشراف مستقبل النظام العربي من خلال تصورات متباينة  
لطبيعة تفاعله إيجاباً وسلباً مع تلك القضايا .

## أولاً : تحدى الوضعية السياسية العراقية

يشكل المستقبل السياسى للعراق فيما بعد أزمة حرب الخليج الثانية أحد أهم محددات تطور أو تدهور النظام العربى فى المدى المباشر والوسيط ويرجع ذلك لأسباب عديدة .

فأولاً : يمثل العراق أحد الفاعلين الكبار فى النظام العربى منذ نشأته ومثلت صراعاته ، وتحالفاته أحد أهم العوامل الحاكمة لمسار هذا النظام فهو واحد من أكبر القوى العربية بلا جدال ومن منظور القوة الشاملة يجب اعتباره واحداً من خمس أو ست قوى كبرى فى النظام العربى تشمل معه مصر والسعودية وسوريا والجزائر والمغرب . بل يمكن أن نعتبره ثلثى أكبر قوة عربية بعد مصر بقبلى مكانته على مجموع مؤشرات القوة وليس على حده <sup>(٤)</sup> .

وثانياً : لأن العراق هو واحد من ثلاث قوى كبيرة يحدد الموقف الاستراتيجى فى منطقة الخليج العربى وهى إلى جانبه إيران والمملكة العربية السعودية . وهو يشكل إحدى القوى المحددة للموقف السياسى فى المشرق العربى عموماً وقد ظهر ذلك على الصعيد الإيجابى فى مساهمته فى حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م . وعلى الصعيد السلبى فى سياق الحرب الأهلية فى لبنان خلال الفترة بين ٨٨-١٩٩٠م <sup>(٥)</sup> .

ومن هذا المنظور يتعذر وضع نظام مستقر لأمن الخليج وكذا مواقف مستقر للعلاقات فى المشرق العربى عموماً سوى بعد استقرار الوضع السياسى الداخلى فى العراق وإعادة إيمائه فى شبكة التفاعلات السلمية فى الخليج العربى ، والوطن العربى . رغم أن الهدف الأخير يبدو أمراً مستبعداً إلى حد كبير على المدى المباشر إلا مع تغير فى الترتيبات السياسية الداخلية فى العراق بما يكفل عودة الثقة بينه والدول العربية الخليجية ، وكذا بينه وبين أطراف لتحالف العربى الذى ساهم فى مناهضة وتصفية احتلاله للكويت <sup>(٦)</sup> .

وكذا فإن الحديث عن الوضعية السياسية للعراق فى النظام العربى يعد حديثاً عن المصالحة العربية بوجه عام . والتي تمثل الأساس الضرورى لأى فعل عربى مشترك . ويمكن القول بأنه ورغم التفتك الجزئى لتحالفى أزمة الخليج للدواعى السالف ذكرها فإن الموقف حيال العراق بدا جليداً من قبل معظم الأطراف العربية الأمر الذى يثير صعوبت شتى على إمكانية اتخاذ قرار عربى جماعى ويثير فى الوقت ذاته لدى الجماعة العربية " مأزق للتوفيق بين الالتزام الأخلاقى والسياسى بمساعدة الشعب العراقى على تجاوز محنته الراهنة وبين الالتزام بشرعية العقوبات الدولية ومبدأ مسئولية القيادة الصدامية عن جريمة الغزو (٧) .

وفى هذا السياق يبدو التحالف الثلاثى للمصرى - السوري - الخليجى هو المخاطب الأول بالوضعية السياسية العراقية . باعتباره التحالف الذى جسدت الأزمة وتداعياتها صدقية مواقفه من ناحية ، واستمراره الفاعل الأهم فى السياسات العربية رغم تفكك أواصره من ناحية ثانية حيث يركز على أهم القوى العربية المؤثرة وفى السياق ذاته فإن مصر قد حددت موقفها مع انتهاء الحرب بعدم التعامل مع نظام صدام حسين وإن وازنت ذلك بضرورة التزام وحدة وسلامة الإقليم العراقى وهو موقف يمكن تسميته بالالتزام السلبي عبرت مصر عنه كثيراً ففى خطاب له أمام مجلس الشعب والشورى المصرى قال الرئيس مبارك " إن كل مصر مع شعب العراق وإن يكون مقياس الحكم على شعب عربى أصيل بالحكم على تصرفات لقيادة فرضت نفسها عليه والمعنى ذاته أكدته د. بطرس غالى آنذاك فى سياق حديثه كوزير للدولة عن سبعة أسس للتحرك المصرى من بينها " المشاركة فى إعمار العراق مع القيادة التى يختارها الشعب العراقى (٨) .

وعلى النحو ذاته باتى الموقف السورى الذى عبر عن نفسه خلال أحداث مارس ١٩٩١م الذى شهد تمرداً كردياً فى الشمال ، وشيعياً فى الجنوب إذ أعلنت سوريا رفضها لأى تقسيم على أسس عرقية أو طائفية للإقليم العراقى وكان لذلك تأثيره الهام خلال الشهور القليلة التى أعقبت الحرب مباشرة على وجه الخصوص

وإن لم يتطور إلى موقف إيجابي تجاه التصالح مع العراق أو محاولة الدفع في هذا الاتجاه في أوقات لاحقة على نحو مؤكد إذا اصطبح الخطاب السوري بنوع من الغفوض كانت له ولا شك دوافعه الإقليمية وحساباته الذاتية كالموقف المصري تماماً .

وفي هذا السياق يمكن بلورة ثلاث محددات للتعامل المصري مع الوضعية السياسية العراقية حتى الآن على النحو التالي :

الأول : هو القراءة المصرية للمرنة والواعية والمتكيفة أيضاً مع ديناميات التحول في مسارات التطور السياسي العالمي وهي القراءة التي تدعمت بالمنهج العلمي المصري منذ ١٩٧٧م ، وما تبعه من تغير أساسي في أنماط العلاقة المصرية بالعام الخارجي وخاصة على صعيد الشرق ، والغرب ، الأمر الذي أدى إلى نوع من إعادة هيكلة علاقات توازن القوى العالمية في الشرق الأوسط من ناحية بينما أدى إلى نجاح مصر في إعادة توظيف ذاتها إقليمياً بطابع قومي جديد جوهره السلام والاستقرار والاعتدال . وهو التوظيف الذي مكنتها من الحفاظ على استمرارية وظيفتها الحضارية الإقليمية لأكثر من عقدين إذ مكنتها من :

١- توفير نفقات صراعها مع إسرائيل لصالح تجديد بنيتها الداخلية وتدعيم هيكلها الاقتصادية وذلك باعتبارها قوة سلام .

٢- خلق بيئة إيجابية لعلاقتها مع الغرب الرأسمالي مما ضمن لها مساندة مؤسسات النقد الدولية ذات السطوة التقليدية فضلاً عن الدعم الأمريكي لها وذلك لكونها قوة استقرار .

٣- صياغة أنماط متوازنة لعلاقتها الخارجية الأمر الذي مكنتها من تحسين علاقاتها بالاتحاد السوفيتي رغم خصوصية علاقاتها بالولايات المتحدة ، ثم تجاوز القطيعة العربية لمصر . رغم استمرارها في معادلة السلام مع إسرائيل وذلك لكونها قوة اعتدال .

وإزاء دعم استمرارية هذا التوظيف بثوابه كان على مصر أن تتحو عام ١٩٩٠م إلى تغليب تيار الشرعية الدولية على للتيار القومي في تجليلته المتطرفة ثم كان عليها بعد ذلك أن تدافع عن هذا الموقف حتى لا تنقض شرعيته التاريخية من ناحية ، ولأن ميكانيزماته الأساسية لا تزال باقية حتى اليوم من ناحية أخرى والثاني هو حسابات التوازن الإقليمي الناجمة عن الحساسية التاريخية المترابطة بين إرادة الموضوعين المصري ، والعراقي في التاريخ القديم ، ودخل الحضارة الإسلامية ، وفي التطور المعاصر للمنطقة . فالصراع الفرعوني مع بابل ثم آشور في جنوب وشمال ما بين النهرين ، والإدارة الفرعونية لأمطاط من التحالف والصراع معهما تعكس تاريخ حساسية إرانتين إقليميتين كبيرتين .

ولا شك أن للخلاف للفاطمي - العباسي في أحد أبعاده يعود إلى إغراءات القيادة لدى الموضوعين وهي الإغراءات التي كشف التطور التاريخي عن شرعيتها في ضوء الوراثة التاريخية للمملوكية للقيادة العباسية إثر استقبال الظاهر بيبرس في القاهرة عام ١٢٥٨م لآخر خلفاء الدولة العباسية في بغداد أحمد ابن الإمام الظاهر ابن الإمام الناصر العباسي لينصبه في القلعة خليفة للمسلمين من القاهرة عقب اجتياح التتار لبغداد .

ولعل الصراع حول حلف بغداد في الخمسينات كان تعبيراً عن استمرارية تلك الحساسية في أحد أبعاده في للحقبة المعاصرة والتي عادت لتطرح نفسها في الحملة العباسية العراقية على مصر في مؤتمر بغداد عام ١٩٧٨م في أعقاب الخبر السلمي لمصر على رأس جبهة الصمود والتصدي أملاً في تكرار عملية الوراثة التاريخية لقيادة تطور المنطقة العربية وهو التطور الذي حالت دونه تفاعلات الحرب العراقية - الإيرانية لأكثر من ثماني سنوات حتى تمكنت من نقض أسسه التي حركت شرعيته اللحظية وذلك بعودة مصر إلى الطبة العربية عبر جسر الأمن الخليجي ودعماً للمجهود العراقي في مواجهة القوة الإيرانية وصولاً إلى نصر سياسي عراقي مدعوم عسكرياً واقتصادياً مصرياً وخليجياً بالأساس وهو الدعم الذي



بدا نقلاً هاماً على كامل الموضوع العراقي في ذهن قيادته التي عملت على احتواء أحد أركانه من خلال مجلس التعاون العربي في فبراير ١٩٨٩م ، ثم الهيمنة العسكرية على ركنه الثاني من أغسطس ١٩٩٠م فكانت أزمة الخليج العاصفة .

ولا شك أن مصر قد وجدت نفسها في كل الأحوال مدفوعة بالفطرة - على الأكل للدفاع عن مكنتها الإقليمية في الوقت الذي تفق فيه ذلك مع الضرورة الشرعية لتحرير بلد عربي آخر هو الكويت وإزاء استمرارية الرفض الكويتي - الخليجي لإعادة إجماع العراق في السياسة العربية . وإزاء تصاعد مساحة الدور الخليجي في السياسة العربية تجد مصر نفسها مدفوعة مرة أخرى بالشرعية العربية وحسابات التوازن الإقليمي إلى القبول على مضض - بالمحددات الإقليمية للوضعية العراقية الحالية .

الثالث : هو حسابات الداخل المصري . إذ يمكن القول بأن البعد الاقتصادي يمثل أهم محدّدات السياسة الخارجية المصرية وأهدافها في العقدين الأخيرين وبالتالي دافعاً لمعاهدة السلام مع إسرائيل ولتحالف مع الولايات المتحدة سياسياً ثم الموقف المؤيد لما أسمى بالشرعية الدولية في أزمة الخليج العاصفة . وهو الموقف الذي حقق لها مكاسب اقتصادية ملموسة على أكثر من صعيد وبرغم انتهاء الأزمة إلا أن إعلان دمشق في شقه الاقتصادي قد حمل دافعاً لاستمرارية هذا الموقف اقتصادياً برغم عمليات التفرغ الأمني والسياسي التي جرت له وأجهزت عليه .

على أنه وبالرغم من تلك المحدّدات فإن مصر لم تبلور موقفاً عدائياً ضد الحكم العراقي ، أو مصالح شعبه بل إنها بذلت جهداً مضنياً لتجنب العراق أزمة ، ولكنها تفاعلت سياسياً وذرائعياً مع معطياتها حسب مصالحها حول المحدّدات الثلاث عندما تفاعمت وابتدأ أمراً واقعاً .

وفيما بعد الأزمة بلورت مصر موقفاً مؤيداً لسلامة التكامل الإقليمي العراقي وارتفاع المعاناة الاقتصادية عن الشعب العراقي بصوت معلن ثم كانت مستعدة للتجارب مع أي محاولات عربية لإعادة إجماع العراق في السياسة العربية إذا ما

كشفت عن نفسها ، بل ربما يمكن استشفاف دعوة غير معلنة وصوت خافت يحرك الضمير القومى لديها لمصالحة عربية مع العراق ولكن فى ظل حسابات عربية شاملة لا تتحمل مصر مغارمها وحدها ، وحيث بدت مصر عاجزة عن تحريك العالم العربى نحو العراق وضد القرعية الدولية بلا خسائر وفى الوقت ذاته بدت غير راغبة فى تحمل خسائر مصالحة منفردة معه ، أو حتى المجاهرة بموقف قد لا يدعمه الآخرون ويحقق لها خسائر غير مبررة مما أضعف إرادة التعبير لديها وأسلمها لثوابت الواقع حول المحددات الثلاث .

#### وبالتسبة للموقف السورى :

يمكن بلورة دوافع اقتصادية مثيلة للدوافع المصرية . ودوافع سياسية تتمحور حول الحساسية الحزبية البعثية التى دفعت لافتراق البلدين فى الحقبة المعاصرة وخاصة إبان الحرب العراقية - الإيرانية من ناحية ، ومن ناحية أخرى الرغبة السورية فى التكيف الإيجابى مع التحولات الدولية التى تدعت بالأزمة الخليجية وأثرت فيها أيضاً قبل أن تكرر مراراً نتائجها وفى هذا السياق بدت سوريا راغبة فى مهادنة الغرب لصالح المفاوضات مع إسرائيل حول سلام الشرق الأوسط فكان موقفها المؤيد للتحالف الدولى فى أزمة الغزو ، ثم كان التزامها بالعقوبات الدولية المفروضة على العراق بدءاً من الحصار الاقتصادى المفروض عليه ، ثم مراقبة تسلحه ، ثم مطالبته الاعتراف بسيادة وحدود الكويت قبل ترسيمها . ولا شك أن المهاترات الحزبية السياسية المعاصرة بين الدولتين وسوء علاقتهما إبان الحرب العراقية - الإيرانية والتى حال الموقف السورى منها دون تطبيع هذه العلاقات حتى أزمة الغزو العراقى للكويت جميعها عوامل تبرر الموقف السورى السلبى وإن لم تمنعه من التعبير الظاهرى والبروتوكولى عن عميق الحزن والأسف والإشفاق على حال الشعب العراقى .

وفى الحقيقة فإن سوريا - كمصر - لم تجد الدافع إلى تحول كلى فى مواقفها من العراق بل إن حساباتها الإقليمية كانت أكثر تعقيداً فليدورها من الدوافع ما يشجعها على تبني وضعية سياسية عراقية إيجابية مثل مشكلة المياه مع تركيا التى تعمل

كمهند الدولتين معاً على الصعيد المائي ، وهناك المشكلة الكردية ومخاطر الانفصال وإقامة الدولة الكردستانية وما تثيره من مطالبات إقليمية يخاطب بعضها سوريا ومظلمها تركيا التي تصعد من مطالباتها حيال سوريا وخصلة في موضوع دعمها وإيوائها التي تدعيه تركيا لـعبدالله أو جلان زعيم حزب العمال الكردستاني التركي . كما أن هناك من الدوافع التي تشجعها على موقف سلبي لـل أهمها فضلاً عن الصراعات الحزبية والسياسية التقليدية للدور العراقي في لبنان والذي تصاعد قبل أزمة الغزو وقد تخشى سوريا تجدد لما يمثلها لها من ورقة هامة في كفة تفاعلاتها وصراعاتها الإقليمية وربما أيضاً خشية سوريا الحرمان من ميزة نسبية لدى دول الخليج قد تبرر بعض الدعم الاقتصادي لها مع زوال التهديد العراقي الصوري وحاجته لبناء ذاته مجدداً ولذا ربما عمدت سوريا في خطابها السياسي نحو الاعتدال بقبول التعامل مع النظام العراقي بشروط الشرعية الدولية فيما بدا وكأنه نوع من التوفيق بين الالتزام الدولي ، والقومي من ناحية ، والانتظار لتغيير البيئة الدولية والدوافع الذاتية لدى الأطراف المباشرين من ناحية أخرى .

وأما بالنسبة لدول الخليج فكان موقفها أكثر توتراً وإيجابية واهتماماً ولو على الصعيد النظري على الأقل فضلاً عن كونه موقفاً تطورياً لعب متغير الزمن دوراً هاماً في بلورته وصياغته حيث دارت مناظرة بين تيارين أساسيين استراتيجيين :

**التيار الأول :** ويدعو إلى الدفع نحو التغيير السياسي في العراق بهدف الحل الفوري للتناقص بين أمن الخليج وبقاء القيادة الصدامية التي قامت بتهديده وفي تقدير هذا التيار الاستراتيجي في العقل الخليجي أن أمن الخليج لا يحتمل بقاء النظام العراقي وقيادته العنوانية التي قامت بغزو الكويت . ومن ثم يقبل هذا التيار بتعاون دول الخليج مع المعارضة العراقية والتسويق معها بهدف إسقاط النظام وإحداث تحول ديمقراطي فيه .

**وأما التيار الثاني :** فكان يرى أهمية التغيير الفوري للنظام السياسي في العراق قبل الحرب أما بعد هزيمة العراق وإضعاف قواته العسكرية الهجومية فقد

أصبح التهديد للعراق لأمن الخليج محدوداً وبالتالي يدعو هذا التيار إلى عدم التسرع بالدفع نحو التغيير السياسي قبل أن تتبلور فرص حقيقية لبدائل مقبولة . ويتفق هذا التيار في أن دول الخليج أصبحت تملك المفاتيح الأساسية اللازمة لخروج العراق من أزمتها الداخلية بما يمكنها من تكيف التغيير السياسي في العراق بما يلائم توجهات مقبولة لها على المدى البعيد<sup>(١)</sup> ويمكن تفسير ذلك للتردد الخليجي - نظرياً - بخشية دوله من انفلات الأوضاع السياسية في العراق لصالح الشيعة على وجه الخصوص . وهو الأمر الذي يؤدي إلى مثالب خطيرة على رأسها اختلال التوازن الإيراني - العراقي ومن ثم الإيراني - الخليجي على نحو ربما كان غير مسبوق . وبالتالي فهذه الدول تخشى التغيير الديمقراطي السريع ، وتتظنر بروز قوى من داخل النظام الحالي تعادى النهج الصدامي وتدير عملية تغيير منضبطة ومحددة بثوابت الأمن الخليجي فيما قبل ١٩٩٠م .

غير أن مواقف الأطراف العربية داخل التحالف الثلاثي حيال العراق غداة انتهاء الحرب قد أخذت تمانى من ضغوط ملحوظة وخاصة خلال عامي ١٩٩٣م - ١٩٩٤م تدفع نحو إعادة تكيفها وعلى رأس هذه الضغوط يأتي عاملان :

الأول : هو عملية التفكك الجزئي لتحالفى الأزمة للذين بدوا جامدين غداة انتهائهما حتى لاحقتهما التطورات سلفية الذكر . وخاصة في عام ١٩٩٣م مما دفع إلى مناخ عربي أكثر تفلواً إزاء المصالحة .

الثاني : هو إحباط التحالف الثلاثي بالذات - إزاء إمكانية التغيير السياسي في العراق وهو الأمر الذي بدا بمرور الوقت ممتعاً عن التحقق ومستصعباً على الآليات الداخلية ، والإقليمية . وغير مطلوب من قبل الآليات الدولية مما شكل دافعاً نحو إعادة صياغة لشروط التعامل مع الوضعية العراقية .

وفى هذا المناخ جاءت مبادرة الأمانة العامة للجامعة العربية من خلال مشروع طرحته في ٢٢ مارس ١٩٩٣م على الدول الأعضاء . لتكشف عن خريطة الروى الخليجية التي استمرت محوراً لرفض عودة العراق للحياة السياسية العربية

وخروجه من وضعية العزلة والانعكاس والحصار. إذ ظل التفكير الخليجي الجمعي يعكس حالة الإحباط لزاء الواقع العربي والنظام العربي الذي لم يعد يرى فيه ضمانة سياسية ولم يعتقد برسوخ مفهوم الأمن القومي للعربي إلى الحد الذي يعتقد معه الخليجيون في استمرارية مجلس الأمن مكيفاً للوضعية العراقية العربية والدولية ، مع استمرار الدول الغربية كضمانة أمنية وسياسية لأمنها الإقليمي وهو الفهم الذي ينطوي على مخاطر عديدة إذ إنه يتوقف في حساباته عند لحظة بعينها دون تجاوزها تدفع إلى عدم الحماسة لإعادة تطبيع العلاقات مع العراق ، أو تحقيق المصالحة العربية باعتبارها أموراً غير مجدية ولا تحقق مصلحة أساسية ملحة مع هبوط مستوى رؤيتهم لقوى النظام العربي وجدواه بالأساس . فضلاً عن الضغوط الغربية والأمريكية خاصة لتكريس الأمر الواقع وحقيقة الأمر أن إيراً متبادلاً لدى طرفي العقدة العراقية - الخليجية وخلصه العراقية - الكويتية بأهمية البعد الدولي في عملية المصالحة كان واضحاً منذ البداية فضلاً عما أعلنته الكويت مراراً من أهمية مجلس الأمن ودوره في تكييف العلاقات العراقية مع العالم . فإن العراق فيما يبدو كان مدركاً بقوة لهذه الحقيقة ولذا جاءت معظم مواقف وسلوكياته مخاطبة للنظام الدولي سواء بالتنفيذ القانوني لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخاصة على صعيد التسليح ، أو بطرق أبواب وساطات دولية لقوى بدت مستقلة نسبياً عن الاستراتيجية الأمريكية خاصة روسيا والصين وفرنسا . أو مصر كما أثير في أغسطس ١٩٩٤م عن مبادرة عراقية تجاه الكويت عبر الإمارات والمغرب بوساطة مصرية أو حتى بمحاولة المروق إلى الإدارة الأمريكية عبر البوابة الإسرائيلية ذاتها عن طريق عروض سرية تحدثت عنها بعض الصحف للتطبيع معها مقابل رفع الحصار الدولي .

ومع الإحباط العراقي حيال الحصار دولياً ، أو تحقيق المصالحة عربياً جاء النهج التنازلي الصدامي من خلال تحريك قوائمه نحو الكويت في أكتوبر ١٩٩٤م أملاً في إثارة أزمة يعقبها جدل قد ينتهي بالتفاوض معه الأمر الذي يحرك الجمود

الدولى إزاء الوضعية العراقية دولياً فى ضوء حسابات وهران عراقى على استثمار بعض المتغيرات التى لاحت له مثل تصاعد التيار الروسى القومى المتشدد بزعامة جيرنوفيسكى ، أو التردد الأمريكى المحتمل خارجياً فى عهد القيادة الجديدة التى قبل عنها ، الاهتمام بالداخل ، وللتردد حيال الخارج ، أو للتدخل المحتمل بفعل الزمن فى أواصر التحالف الدولى - الغربى - حيال العراق .

ومع فشل هذه الرهائنات جميعاً أمام سطوة القوة الأمريكية التى تحركت بحسم فضلاً عن العجز العراقى عن الاستمرار فى المناورة أو للذهاب إلى حد بعيد فيها ، وعدم نضوج متغيرات دولية حقيقية تدعم أهدافه علنت للقوات العراقية أدراجها ومعها عادت الأزيمة إلى ميكانيزماتها القديمة وعاد العراق محاصراً يتحرك نحو بعض فعاليات النظام الدولى المظنون باستقلالها النسبى أملاً فى تحقيق أهداف جزئية كلفته الاعتراف بحدود وسيادة الكويت عبر مبادرة روسية لم تحقق أهدافها المرجوة لأنها جاءت متأخرة وولدت مأزومة كرد فعل دفاعى أمام القوة الأمريكية وليست كتطور إيجابى لمناخ عربى يستوعب الثوابت العربية القومية .

#### السيناريوهات العربية الممكنة للتعامل مع الوضعية العراقية :

بغض النظر عن المراتب التى صاحبت أزمة الغزو لدى هذا الطرف أو ذاك ، وبغض النظر عن دوافع كل من الأطراف العربية وخاصة الفعاليات المشكلة للنفاهم الثلاثى التى شكلت رؤيتها وآليات تحركها حيال الوضعية العراقية المأزومة فى السنوات الأربع الماضية . يبقى على الفكر السياسى العربى للبحث فى خلق آليات عملية موضوعية لإخراج العراق من وضعية الأزيمة إلى وضعية سياسية إيجابية ضمن منظومة التفاعل القومى العربى إدراكاً للمخاطر العديدة التى قد تنجم عن سلبيات التوظيف السلبي للقوة العراقية حال استمرار الوضع الحالى ومن قبل قوى دولية وإقليمية ذات مصالح متضاربة ومتناقضة مع المصلحة العربية .

ويمكن القول بأن الفكر السياسى العربى قد أنتج ثلاث رؤى نظرية نعرض

لها بإيجاز فيما يلى :

**الأولى :** وتنادى بتغيير النظام من خلال تكتيل الجهود العربية ضده بعد أن غرس في الوطن العربي ظاهرة شديدة الخطورة والضرر بعدوانه على الكويت وهي " ظاهرة العنف المسلح من الدخل " من أجل تحقيق أطماع شخصية وإشباع أهواء ذاتية مما سمح لقوة من خارج الوطن العربي كإيران بالتدخل داخله ونشر العنف المسلح في أقطاره لتحقيق أهداف خاصة بها " .

ويستطرد أحد مفكرينا السياسيين في تبرير الرؤيا قائلًا " إن مثل هذا الوضع يتطلب مبادرات عربية صادقة وجهاداً قومياً جاداً هدفه القضاء على ظاهرة العنف المسلح بكل صورها على مستوى العلاقات العربية - العربية أو على مستوى الأقطار العربية منفردة .

ويضيف الكاتب أن هذا يحتاج إلى تنسيق ضروري وهو دور يتطلبه الحرص على الأمن القومي العربي وعلى حماية الشعوب العربية وتخليصها من كافة آفات التآمر والفساد التي استغلها النظام العراقي في تمزيق كيان هذه الأمة وتخريب أمنها القومي (١٠) .

ورغم بريق هذه الرؤيا فإن لها مثالب عديدة فضلاً عن الصعوبات التي تكتنفها ومن هذه المثالب تحفظ الكاتب بأن هذه الرؤية هي " دعوة لإسقاط الدور الوحيد الفاعل في هذا الشأن وهو دور الشعب العراقي ذاته صاحب الحق ، وصاحب القرار " ويمكننا أن نضيف من المثالب اصطدام هذه الدعوة مع الاتجاه العالمي لتدعيم وترسيخ القيم الديمقراطية وقيم حقوق الإنسان والتي يجب أن تكون ضمن ثوابت العلاقات العربية . وبالتالي فلا يمكن إتباع هذه الوسيلة العنيفة لإرساء مبدأ عدم العنف أو نهج غير ديموقراطي لإرساء الديمقراطية في العلاقات العربية. وذلك فضلاً عن كونها دعوة مثقلة بالصعوبات الحديدة التي تنشور عند التطبيق العملي .

**الثانية :** وتدعو لإجراء مصالحة عربية سريعة مع العراق " إذا أظهر دلائل واضحة تؤكد أنه تخلى تماماً عن سياسته الممصرة السابقة التي ظل يتبعها طوال مدة حكمه وأعلن احترامه لحقوق الإنسان العراقي السني والشيعي والكردي .

ويورد أحد الاستراتيجيين تحفظاً هاماً على هذه الرؤيا قائلاً " إننا لا يمكننا أن نتصور اللحظة إمكان حدوث تغيير أساسي في عقلية النظام العراقي الحاكم ما لم يكن في إطار خدعة أو مناوره تكتيكية تخفي خلفها مرامي عنوانية " ويضيف في لغة حاسمة " إن هذا الاقتراح قد يخرج الأمة العربية من المأزق التي وضعت فيه منذ أغسطس ١٩٩٠م ولكنه سيضعها في مأزق أشد خطورة قد يقودها إلى ضياع كامل (١١) .

وبرغم اختلافنا مع مثل هذا التحفظ الذي يبدو متشائماً إلى حد بعيد إلا أن القول بمصالحة عربية مع النظام العراقي رغم المراتب النفسية لأزمة الغزو ربما بدا على النقيض ممعناً في التفاؤل قياساً على الواقع العربي الحالي بتناقضاته المتزايدة وخاصة أن هذه الرؤية لا تتضمن ضوابط موضوعية لاستكناه الضمير العراقي وهو ما يبدو أمراً صعباً في ضوء استعراض سياسات نظامه الحاكم قبل أحداث أكتوبر ١٩٩٤م وما بعدها .

الثالثة : ويتبنّاها مفكر سياسي مصري . وبرغم أن عرضه لها جاء في سياق كتاب له اصدر عام ١٩٩٢م إلا أنها لازالت الأصلح والأكثر موضوعية للتعامل مع الوضعية السياسية العراقية إذ إنها تؤكد الانشغال العربي بالمستقبل السياسي للعراق دون تدخل في شئونه ، ودون انفذاع نحوه في آن واحد عبر محددات ثلاث على النحو التالي (١٢) .

(أ) توجيه رسالة إلى العراق بالترام الدول العربية بدعم فعال لمهمة إعادة بنائه عبر خطوات تصاعدية في سياق ظروف تدعو لإعادة بناء الثقة .

(ب) التأكيد على أن التغيير السياسي في العراق يجب أن ينبع من داخله وبمشاركة كل القوى السياسية العراقية دون استثناء بما يسمح باستقراره السياسي .

(ج) التأكيد على أن العراق يجب أن يظل أحد الأركان الأساسية للجماعة



السياسية والثقافية العربية مع اعتبار أن هذه الثقافة وأخلاقياتها القومية والدينية تسمح بالتعبير عن خصوصية وضع التعددية القومية والدينية في العراق وأنها ترى في هذه التعددية جسراً للتواصل الديني والثقافي والتاريخي بين العرب وغير العرب في ظل دولة واحدة .

على أن القول بموضوعية هذه الرؤية الذي يجد أسامه في استعراض طبيعة الانشغالات العربية الحالية والتي تبدى قديماً متديناً من الانشغال بفكرات التضامن والتكامل والمساندة القومية في ضوء الهجمة الشرقي أوسطية - يصطدم بإشكالية هامة جوهرها التباين النسبي في معدل تدفق الأحداث وتصارعها إقليمياً من ناحية، وقومياً من ناحية أخرى . وللتبسيط نقول إذا كنا ندعو ونستحث عملية إعادة إدماج القوة العراقية في الصف العربي لدعمه في مواجهة المتغيرات الإقليمية التي تعصف به وتسمى نحو إعادة تكييفه . فما معنى هذا التضامن إذا ما تأخر حتى يكتمل تدفق وانتفاخ هذه المتغيرات نحو تحقيق أهدافها التي تصطدم بالثقافي والسياسي من بنيان نظامنا القومي العربي ؟ والمشكلة في هذا الطرح الأخير أنه لا يحدد مدى زمنية لإعادة الإدماج وبرغم أن التحديد هنا من جوهر الرؤية وروحها بما يتفق وآلياتها إلا أن الأمر قد يستدعي إضافات إليها لتدعيمها من قبيل :

العمل على تدعيم التضامن العربي فيما عدا العراق . من خلال تحييده زمنياً إلى مدى عمل آليات هذا الطرح . أي أن يعمل للنظام العربي بطريقة مزدوجة لدعم فعاليته القومية من ناحية ، مع محاولة استثناء العراق ونزع أشواك تنافضاته في الحياة العربية من ناحية أخرى إلى حين عمل آليات إعادة الإدماج .

للعمل على تدعيم المناخ الدولي الإيجابي حيال العراق من خلال الدفع في اتجاه إعادة إدماجه في الحياة الدولية دون انتظار لعملية إدماجه في الحياة العربية لأن ذلك الدفع سوف يمنع - مؤقتاً - تفاقم الآثار السلبية للوضعية العراقية الحالية على أكثر من صعيد .

وعلى الصعيد الداخلي قد يحول دون بناء رأى عام داخل العراق ذى اتجاهات مجتمعية وثقافية حادة أو حادثة حيال قيم النظام العربى نتيجة استمرار المعاناة الشعبية لفترة طويلة وتحت وطأة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن وضعية العزلة والحصار للعراقى ، ولصمت العربى .

كما أنه قد يحول دون بناء بطولات وهمية يدعيها النظام من خلال طرح صور الفارس المظلوم والتبيل من ناحية ، كما يحول دون صياغة أوهام جديدة فى الرفاهية والقوة مع انقشاع ظلمة الحصار إذ إن عودة العراق للحياة الدولية - وخاصة فى الفترة الأولى - سوف تكون مصحوبة بزخم من التوقعات المجتمعية ، والصعوبات الموضوعية المحيطة بعملية إعادة البناء والتجديد وهو الأمر الذى قد يعجل بالنظام من خلال تسريع تفاعلات الإحباط حياله وتأجيج مشاعر العداء له فى ظل مناخ سياسى أكثر انكشافاً على العالم .

وعلى الصعيد الخارجى فإن عملية الإنماج الدولى سوف تحول دون لجوء العراق للتعامل من خلال اللقنات الخلفية أو التحالف مع القوى المناوئة للنظام الدولى أو المتمردة عليه ، أو حتى آليات التوظيف السلبى لصالح قوى دولية أو إقليمية ، خاصة إسرائيل وإيران . فهناك العديد من المحاولات العراقية للتحرك فى هذا السبيل تجاه إسرائيل للوساطة لدى الولايات المتحدة مقابل التطبيع أو حتى تجاه إيران . وهو الاتجاه الذى قد يدفع نحوه عوامل موضوعية ثلاثة أساسية هى: (١٧) .

١- تبلور ثلاث إرادات أمنية مستقلة على شاطئ الخليج العربى بعد تفكيك الإرادة العراقية - الخليجية ، واحتفاظ إيران باستقلال مواقفها ثم دخول الولايات المتحدة كحليف خليجى فى مواجهة العراق ، وإيران معاً مما يتيح إمكانية الاستقطاب بين أى طرفين من الثلاثة لأبد من أن يكونا العراق ، وإيران كما يوحى المنطق الاستراتيجى .

٢- أن مخرجات الحرب الثنائية فى الخليج قد قلصت التوترات العراقية - الإيرانية الناجمة عن الحرب الأولى بخصوص الأرض والأسرى والتوازنسكرى فضلاً عن النفسى .

٣- إن الشعارات العراقية التي رفعت في خضم الأزمة الثانية وعلى رأسها إسلامية الصراع ، وضرورة التسلح في مواجهة الشيطان الأمريكى ، وضرورات التحرير المسلح للأرض العربية الفلسطينية وغيرها . ورغم أنها قد جرت في إطار من المزايدات المقضوطة بقصد تفعيل تناقضات الآخر فإنها أدت في النهاية - ولو ظاهرياً - إلى تدخل في لغة خطاب الطرفين بالقدر الذى قد يتيح تقاربهما .

ولخيراً يمكن القول بأن الوضعية السياسية القلقة للعراق لا يمكن لها أن تستمر بحسابات أى منطق سياسى أو استراتيجى . أو باستقراء الخبرات الدولية على هذا الصعيد إلا لمدى قصير . رغم طموحات أو تمنيات ، أو مناورات أى من القوى الدولية أو الإقليمية . ولذا فعلى الجميع أن يتحرك ويرصد من هذا المنطلق . وعندها يكون التسؤال كيف يعود العراق ، ولصاحب من ؟

ولا شك أن المصلحة العربية تقتضى أن يعود لحسابها ، وبأيدي أهلها فإذا ما كانت البيئة النفسية العربية لدى طرف أو آخر لا زالت تعوق هذه العودة زمنياً فإن آليات إعادة الإنماج الدولى لو تم دفعها بإشراف وتخطيط عربى فربما قد تنزع خلال فترة لتغالبية أشواك وتناقضات أى من أنماط التوظيف السلبى للقوة العراقية حتى تعود لآليات إعادة الإنماج قدراتها عربياً طالما أن المتغيرات الإقليمية - بتسارعها وتدفقها - تتجاوز بكثير وتعرض للتهميش كافة آليات إعادة الإنماج الوثيد.

إن هذه الصيغة الأخيرة . تبدو طرْحاً ممكناً قد تحافظ - فى ظل ظروف إقليمية قلقة - على بعض التماسك القومى اللازم لاستمرارية فعالية النظام العربى . أما الفضل فى التعامل مع الوضعية السياسية العراقية فإنه على النحو المبين سلفاً سوف يدفع إلى مخاطر جمة ليس بأهمها عملية التقليل الوظيفى للنظام العربى من خلال خلخلة مضامينه السياسية والأمنية .

## ثانياً : تصاعد التحدى الإقليمي الشرقى أوسطى :

يمثل عام ١٩٩٣م انعطافة هامة فى مسيرة الصراع العربى - الإسرائيلى رغم العثرات التى تواجه اكتمال هذه الانعطافة السلمية على المسار الفلسطينى ذاته، فضلاً عن الممارين السورى واللبنانى .

ولأن القضية الفلسطينية بالذات قد ظلت محوراً لنشأة وتطور واهتمام النظام العربى وبالتالى تجلياته السياسية والأمنية . فضلاً عن أنها تكون رصيد مشاعر مشترك للعالم العربى صاغة وجدان الأبناء وعقول المفكرين قبل دماء الشهداء كان من الطبيعى أن تحدث هذه الانعطافة السلمية أثرها فى إعادة تشكيل خريطة الإدراك العربى الأمنى والسياسى على نحو ما .

ومن نافذة القول إن عملية إعادة تشكيل هذه الخريطة تدخل ضمن العمليات التى يمكن وصفها بالتاريخية إذ تتعلق بالصورة القومية لمجتمع آخر مناقض فضلاً عن صورة الذات نفسها إذ يتطلب هذا الإدراك الجديد رؤية جديدة تحتاج لتشكيلها إلى مدى زمنى طويل نسبياً ، وإلى تسليح إجراءات لبناء الثقة تخلق وتنمى ثقافة سلام جديدة تلبي حاجات التعايش فى التعاون والصداقة . ولا شك أن اكتمال التسوية السلمية على المسار ذاته فضلاً عن المسارات الأخرى يعد اللبنة الأولى فى إجراءات بناء الثقة فى الخطوة الأولى فى عملية إعادة تشكيل الإدراك العربى .

على أن الولايات المتحدة وإسرائيل كطرفين معنيين بإعادة الصياغة الاستراتيجية لمنطقتنا العربية قد حاولا تطبيع الإدراك العربى بعملية التواء تاريخى تقف ز على حقائق الواقع رغم استمرار تناقضاته لصالح صياغات ونماذج تبدو فى هذا الوقت أقرب إلى يوتوبيا منها إلى الواقع إذ تجاوزت الشروط الأساسية لنموذج التعاون الإقليمى " الشرق أوسطى " والمتمثلة فى اكتمال التسوية على باقى مسارات التفاوض الثنائى والجماعى .

فضلاً عن الشروط الثقافية والمتمثلة في تدعيم تدريجي لتقلبة السلام على الجانبين وفي مواجهة متغير الزمن عمدت الدبلوماسية الإسرائيلية - الأمريكية إلى الضغط القوي على ثقافة السلام العربية لدى كافة القوى والأنظمة والجماعات الثقافية والسياسية في محاولة لابتزازها واستهلاكها استثماراً للحظة ضعفها التاريخي أعقاب أزمة حرب الخليج الثانية - حتى تتمكن من إجراء عملية تبادل غير عادلة بين وعيين وإرانتين أولاهما في ذروة تصاعده والآخر في ذروة تضاوله وهو الأمر الذي يجعل من العملية كلها نوعاً من تزييف التاريخ .

وفي هذا السياق السياسي للتاريخي طرح المشروع " للشرق أوسطى " بمبادرة إسرائيلية سياسية معلنة ، وثقافية محررة بقلم وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز في كتابه " الشرق الأوسط الجديد " بمجرد توقيع اتفاق أوسلو لإعلان المبادئ والحكم الذاتي المحدود في احتفالية واشنطن في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣م فيما يبدو وكأنه هجوم سلام إسرائيلي فرض على العالم العربي ضرورة التعامل معه رغم تراجع شروطه الثقافية وجود شروطه السياسية كما سلف الذكر . وهو التطور الذي بدت ملامحه في الفترة المنقضية .

وإيماناً منا بأن المأزق الراهن لعملية السلام لا يعنى نهايتها ، في ضوء استغرار المحددات الإدراكية التي دشنتها . فإن مناقشة موجزة لطرح الشرق أوسطية يصبح أمراً حتمياً إدراكاً لمدى تأثير نطقه ومداه على النظام العربي في مضمونه القومي وبشئى تجلياته . وهذا ما نحاوله فيما يلي .

### الغموض في طرح المفهوم :

وينال ذلك الغموض من المدى وللنطاق معاً . فعلى صعيد المدى نلمس غموضاً في تحديد هدف الشرق أوسطية هل الوصول إلى نظام إقليمي بالمعنى الشامل ؟ أم بناء سوق شرق أوسطية بالمفهوم الاقتصادي فقط ؟ أم الاكتفاء بكونه إقليمياً جغرافياً له تعبيراته السياسية والتي تخو تفاعلاتها من الصراع ؟

وواقع الأمر أن جزءاً هاماً من الغموض وعدم التحديد اللذين يكتنفان المفهوم في الأدبيات السياسية العربية بوجه خاص والإسرائيلية بوجه عام يعودان للخلاف حوله في الإدراك العربى - الإسرائيلي، ولجدل التابع من درجة الحماسة على الجانبين للطرح الشرق أوسطى تصعد به إلى مفهوم النظام ، بينما تهبط به درجات الحماسة إلى مفهوم السوق أو مجرد الإقليم ذلك بينما يرجع هذا الغموض فى جزء آخر منه لانقضاء القدرة على التحديد وشيوع العمومية فى الخطاب السياسى العربى بوجه خاص .

وعلى صعيد النطاق نلمس غموضاً مشابهاً يكتنف حدود الشرق الأوسط الجديد . فضلاً عما يبدو من تباين تاريخى لحدود الشرق الأوسطى فى التعامل الدولى للمعاصر وخاصة فى الخمسينيات ، نلمس التباين ذاته فى الطروحات المعاصرة فبينما تجعل معظم الكتابات خاصة العربية - من الشرق الأوسط إقليمياً يحتوى العالم العربى كله بالإضافة إلى تركيا وإيران وإسرائيل فإن دوافع سياسية تثير لدى أطراف مختلفة تباينات مع هذا التحديد الغالب بعضها يضيف دولا كباكستان ، أثيوبيا ، وبعضها يحذف إقليمياً عربياً كاملاً كالمغرب العربى من التعريف الدقيق للشرق الأوسط فمؤتمر الدار البيضاء مثلاً قد انعقد تحت مسمى التعاون الاقتصادى بين " دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا " والإضافة هنا تعنى الفصل ثم الإلحاق وهذه الصياغة مغراها .

بل الأكثر غرابة هو ما جاء فى تقسيم متداول فى العرف السياسى الأمريكى ويحدد انتماءات الوطن العربى إلى ثلاث مناطق استراتيجية ضمن أربع مناطق استراتيجية رئيسية تحول الولايات المتحدة تأطير العالم داخلها وضبط تفاعلاته فى نطاقها ولو فى إطار تصورى وهى كالتالى (١٤) :

(أ) منطقة المحيط الأطلنطى وتضم أوروبا الغربية والشرقية وروسيا وشمال العالم العربى فى أفريقيا حتى ليبيا .

(ب) منطقة المحيط الهادئ وتمتد من الشواطئ الأمريكية - للكندية وحتى الشرق الأوسط واليابان .

(ج) منطقة الشرق الأوسط وتضم الدول العربية شرق السويس وإيران وتركيا  
وبلستان وإسرائيل وتخلو من مصر .

(د) المنطقة الأفريقية - الاستراتيجية والتي تضم مصر أساساً وتشمل دول  
حوض النيل والقرن الأفريقي .

وما يحمله هذا التصور - ولو نظرياً - من تشنيت للمنظومة العربية ، ومن  
عزلة مصر عن الشرق ، والغرب العربيين قد يحمل من الشكوك في التشنيت  
المقصود بقدر ما يثير من القموض المطروح الذي يكشف فقط عن مركزية الوجود  
الإسرائيلي.

#### (٢) دوافع الطرح الشرق أوسطى لدى الطرفين :

وتشهد هذه الدوافع تبايناً جوهرياً بين الإدراك العربي ، والإسرائيلي فبينما  
يحقق الطرح الشرق أوسطى خياراً إسرائيلياً تاريخياً يلبي لها حاجات التمايش  
والاندماج الإقليمي وترسيخ شرعية وجودها فضلاً عن كونه محاولة لاستثمار  
التفوق السياسي - العسكري في تحقيق تفوق اقتصادي حضارى بما يدعم الأمن  
المجتمعي والنفسي للشخصية الإسرائيلية بل ويساعد على إعادة اكتشافها بهوية  
إقليمية شرعية جديدة ، بالإضافة إلى أنه محاولة حثيثة لتخفيف أعباء الوجود  
الإسرائيلي عن الكاهل الأمريكي تحسباً لتغيرات ما قد تفرزها البيئة الدولية في  
المستقبل تدعم التوجهات الأمريكية الحالية نحو تقليص أعباء سياستها الخارجية .

على العكس من ذلك يأتي للتصور العربي للشرق أوسطية على أنه ثمن  
سياسي اقتصادي لعملية التسوية السلمية وللاستحباب الإسرائيلي من الأرض العربية  
المحتلة منذ ١٩٦٧م . وهو التصور الذي ينسجم مع صيغة التفاوض العربي -  
الإسرائيلي في مدريد والتي جعلت من المفاوضات للتاتية هدفاً عربياً غليته البحث  
في الاتصاح ، ومن المفاوضات الجماعية متعددة الأطراف هدفاً إسرائيلياً يكرس  
للافتتاح الإقليمي الإسرائيلي على العالم العربي . وهو التصور الذي يجعل من

التفكير السياسي العربي نمطاً للتفكير المضطر من ناحية ، والذي ينطلق من لا شيء من ناحية وهو الأمر الذي يسمح في النهاية بإضعاف التصور العربي إذ يجعله عرضة لعمليات التكيف السلبي باستمرار حسب معطيات الطرح الإسرائيلي الهجومي والمخطط وهذا ما نبرز ملامحه في الجزئية التالية .

### (٣) ملامح التعاطي العربي مع الطرح الشرق الأوسطي :

نتيجة للدوافع السابقة للتصور العربي حيال الشرق أوسطية ، اتسم التعامل العربي مع مفهوم الشرق أوسطية بعدة سمات أهمها انقسام الرؤية ، والمعجز عن طرح النماذج البديلة وعلى صعيد انقسام الرؤية حول جنوى الشرق أوسطية نرصد ثلاثة توجهات هي <sup>(١٥)</sup> :

**التوجه الأول :** يطرح إمكانية تجاوز حساسيات الماضي ويطالب بلغة خطاب جديدة تؤثر وتتأثر بمنطق السلام الجديد ليس فقط من منطلق قبول سلبي بالأمر الواقع بل وأيضاً طموح إيجابي يرى إمكانية تنويع إسرائيل في المحيط الثقافي العربي بما يخفف من العدائية السياسية المصاحبة لحلم التكوين ويثير جذوة التناقضات الاجتماعية والاقتصادية الداخلية المترتبة على عملية الممارسة لنظام الدولة .

**التوجه الثاني :** ويجسد تياراً تشاومياً جوهره أن إسرائيل لتتّى عشت كرايس حربة للاستعمار السياسي سوف تصبح ولا شك رأس رمح في إطار التفاعلات الاقتصادية المحتملة للاحتكارات الاقتصادية العالمية بما يجعل مجمل تفاعلات وإيقاعات التحرك للعربي مجرد ردود أفعال مضبوطة بإرادة خارجه عنه .

**التوجه الثالث :** ويرى أن ثمة توجهين يتنازعان الانتماء الإسرائيلي هما الانتماء الثقافي الغربي والجغرافي العربي . وبالتالي فلأن واقعية ذرائعية عربية يمكنها تفجير الاختيارات وفرضها بما يحقق إمكانية تفاعل غير سلبية إن لم تكن إيجابية مع إسرائيل في إطار فني لا يتعدى إلى حيث مدركات للثقافة العربية مع ما يتطلبه ذلك من شروط أهمها .



## تحقيق التضامن السياسى العربى .

دعم الخيار الديموقراطى العربى بما يطلقه فى المستقبل من جذوة الإبداع الفردى لدى الإنسان العربى ليشارك بليجالية فى معترك التحدى الحضارى القادم .

ضبط إيقاعات الحركة العربية مع إيقاعات للمراحل السلامية لإحداث الاتساق الواقعى من عمليات الاختراق الإسرائيلى بما يحدث اضطرابات فى هياكل العوائد والتكلفة .

ورغم أن التماطى الفكرى العربى مع صياغات التفاعل السلمى الشرقى أوسطى قد بدأ سريعاً مصاحباً للطفرة السلمية ، ولازال مستمراً حتى الآن إلا أنه بدا عاجزاً عن بلورة صياغات فعلية مضادة حيث يمكن تحديد بعض السمات التى تمثلت قصوراً فى آليات التفكير السياسى العربى حول هذا المستوى ومنها :

إن التجاوب الفكرى العربى بدأ ولازال ينطلق من حقيقة أن الشرق أوسطية أمر واقع كتمن لعملية السلام لابد من دفعه ولذا فقد بدا فكراً مضطرباً فى إطار دفاع سلبى عن الذات ولذا كانت تتنازعه تيارات التشاؤم والتشاؤل بصفة أساسية وعلى غير أسس موضوعية فى الغالب مع افتقاد روح المبادرة لعرض صياغات أو نماذج متكاملة حقيقية ومضادة .

إن التيارات العامة أو التوجهات السالف يبيتها لم تنتظم فى أطر جغرافية محددة ، ولم ترتبط بأنماط معينة من السياسات أو للتوجهات السياسية ولم تطرح حقائق موضوعية ولا نماذج بديلة حيث اقتصررت على جماعات ثقافية وبحوثية متناثرة بطول وعرض العالم العربى ، انعكست رواها فى سياق ندوات ومؤتمرات سياسية لقيت رواجاً كبيراً فى أعقاب توقيع اتفاق إعلان المبادئ والحكم الذاتى المحدود المعروف بفترة وأريحا أولاً بصفة أساسية .

إن الجهد الجماعى والرسمى للمنظم للدول العربية لم يتوفر تعبير عنه . حيث ظلت الروى المطروحة للجماعات الثقافية وبعيداً عن للعالويات الرسمية دون

بذل جهد جماعي للتصديق وتبادل الرأي وهو ما تجلّى بصفة خاصة خلال مؤتمر الدار البيضاء في أول نوفمبر ١٩٩٤م وما شهدته من مناخ تكالبي على التعاون الإقليمي ، وحماسة نحو التطبيع مع إسرائيل بدت بشكل واضح لدى المغرب وتونس فضلاً عن قطر . ورغم آراء متقلبة تدعى عدمية وخواء نتائج المؤتمر - ربما استنادا للخلاف حول إقامة بنك تنمية للشرق الأوسط إلا أن الحقيقة التي بدت سافرة كانت غياب أدنى مستويات للتصديق العربي فضلاً عن فقدان الذكورة حيال سوريا ولبنان والتي أثبتت ملائمتها للمؤتمر إمكانية تحييدهما .

ويمكن تفسير القصور الفكري والسياسي العربي حيال هذه القضية بدوافع أهمها :

- عدم اعتياد المبادرة بالفعل ، وتفضيل الانتظار لصياغة ردود الأفعال باعتبارها أقل تكلفة وأسهل تحديداً .

- استمرارية صعوبة التكيف في النفسية العربية مع المتغيرات الجديدة فهي اعتادت مواجهتها إما بالإهمال والتشدد ، أو بالخضوع والتكالب . وفي كلتا الحالتين فإن نماذج الاستجابة العشوائية تبدو البديل لهذه التكلفة العالية ، وهذا الجهد الإنراكي للكبير . وهما المتطلبان لعملية صياغة النماذج .

- استمرارية التباين في الاهتمام بالصراع العربي - الإسرائيلي، ثم السلام العربي - الإسرائيلي على الخريطة العربية . فعلمية السلام سوف تحمل مغامر ومغارم متداخلة وجوهر الإشكالية هنا أن أصحاب الأرض وهم دول المواجهة الذين عاشوا مرارات الصراع ذاته ليس لديهم الكثير ليقدموه ثمناً للسلام أو الأرض. وبالتالي فليسوا هم المخاطبين أساساً بصيغ وأنماط ونماذج للتعاون المنشود . ولعل القول بأن العين الإسرائيلية على دول الخليج أساساً كتعبير هيكلية أمين عما يسمى إجمالاً بالاقتصاد العربي يجد له كثيراً من الصدفية بل والشواهد .

حالة التشردم العربي والتي حالت دون بناء فكر جماعي وممحت بارتباط مجمل التعبيرات والرؤى الفكرية بصوابات المصالح القطرية لدى كل دولة وفي هذا السياق وجدت دول الخليج نفسها في حل من الائتلم الجماعي العربي معتبرة نفسها هي الأقدر على تتمين دورها التعاوني ، وقدراتها الاقتصادية برامجياً وفي ضوء انشغالها الإقليمي بتوازنات الأمن والسواسة في الخليج العربي وحسب علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية .

#### (٤) ملامح الطرح الإسرائيلي للشرق أوسطية :

وتبدو على العكس من الملامح العربية في التعامل مع المفهوم أكثر وضوحاً وتحديداً - وفي سياق توقعها الإيجابية - وبالتالي نجدها أكثر قدرة على صياغة النماذج الشاملة للتعاون الإقليمي . وربما كان أكثر النماذج رواجاً في الفكر الإسرائيلي وأكثرها تقليدية وأكثرها إثارة للمخاوف العربية في آن واحد ما يمكن أن نسميه بنموذج " مكافآت الكثافة والفراغ " وجوهر هذا النموذج يتمحور حول نمط أساسي من التفاعلات قولمه دمج المفردات الحديثة في التكوين الإسرائيلي مع المفردات التقليدية في البنية الاقتصادية العربية فيما يمكن لخصاره في قسمة عمل التكنولوجيا - الموارد . والتي تستند في دعوى الحقل الإسرائيلي - إلى مركبات القوى والضعف لدى الجانبين وما تنتجه من فرص التكامل ذات الطبيعة الفنية على النحو التالي :

(أ) الاقتصاد الإسرائيلي : وتتمحور نقاط قوته حول الإبداع الإنساني المكتسب وأهمها (١٦) :

توفر الخبرات والكوادر الفنية المدربة من المهاجرين لإسرائيل ، ومن الإسرائيليين أنفسهم في إطار الاستغلال الأمثل للقوى البشرية والاهتمام بالتأهيل الفني لتعويض النقص في الأيدي العاملة .

توفر قاعدة صناعية تكنولوجية متطورة خاصة في الصناعات الإلكترونية وصناعة السلاح . الأمر الذي جعلها تشارك بنسبة ٩١٪ من الصادرات الإسرائيلية عام ١٩٩٠م حيث تمتلك إسرائيل قاعدة عريضة من البحث العلمي تقوم الدولة بدور محوري في إدارتها ورعايتها بالتعاون مع المؤسسة العسكرية .

يقوم بمهمة للتنسيق بين الأبحاث العلمية في البلاد \* المجلس القومي للبحوث العلمية والتطوير \* التابع لمجلس الوزراء مباشرة بل لرئيس المجلس ذاته ، كما تمتلك وزارة الدفاع موارد هائلة يمكن توجيه جزء منها لأغراض البحث العلمي والتطوير في المجالات المدنية .

وهناك أيضاً الجامعات والمعاهد العلمية وعلى رأسها معهد وايزمان بالإضافة إلى الشركات الحكومية للصناعية ذاتها بل وبعض الشركات الخاصة وتبلغ مجمل النفقات الخاصة بالبحث العلمي لوزارة الدفاع وحدها بين ١,٣-١,٥٪ من الدخل القومي الإسرائيلي البالغ نحو ٥٢ مليار دولار عام ١٩٩١م أي بقيمة حوالي ٧ مليار دولار فضلاً عما تنفقه الجهات المدنية .

التقدم الكبير في مجال البيوتكنولوجيا الخاصة بتطوير الزراعة والثروة الحيوانية فضلاً عن قدرتها المذهلة على فتح الأسواق التجارية وفق سياسة نشطة تستغل إمكانات النقل الجوي والبحري والبري فضلاً عن معاونة العناصر اليهودية المقيمة على أرض الأسواق المقصودة .

**نقاط الضعف وتتمحور حول المعطيات الطبيعية الثابتة وأهمها:**

قلة الموارد الطبيعية والاعتماد على استيرادها كمستلزمات للإنتاج مع عدم توافر مصادر للطاقة البديلة حيث تستورد نحو ٩٨٪ من احتياجاتها البترولية .

محدودية التعداد السكاني وضيق السوق بما يجعل عملية الإنتاج في إسرائيل غير فنية في مجالات كثيرة .

العزلة المفروضة عليها من المحيط العربي بما يحول دون تنفق تيارات التبادل السلعى والرأسمالى وفق المعدلات الطبيعية المعروفة .

#### ب) الاقتصاد العربى :

نقاط القوة : وتتمحور حول المعطيات التالية وأهمها :

قاعدة أرضية شاسعة تبلغ نحو ١٤ مليون كم<sup>٢</sup> لا شك أن بها نسبة كبيرة صالحة للزراعة تنتمى لأقاليم مناخية متنوعة مما يثرى التركيب المحصولى الزراعى العربى ، فضلاً عما يتيح من المراعى .

ثروة مائية كافية - حالة ترشيد استهلاكها - قادرة على تلبية متطلبات زراعة عربية واسعة .

ثروة نفطية هائلة تبلغ نحو ٥٥ ٪ ، ٣٨,٥ ٪ ، ٢٨ ٪ من احتياطى وإنتاج وصناعات العالم فضلاً عن ثروة معدنية يزخر بها المغرب العربى . بالإضافة إلى القدر الهائل الذى تنتجه السماء العربية بطقسها المشمس من إمكانيات توليد الطاقة الشمسية بل وحتى الرمال العربية تبقى لها قيمتها كدافع لإنتاج السيليكون والزجاج والأسمنت وصناعة البناء .

سوق طبيعية ضخمة تنتشر عبر قارتين ، وعبر أقاليم مناخية تختلف فى نوقها الاستهلاكى فضلاً عن إمكانيات الاستهلاك للضخمة لدى ٢٥٠ مليون نسمة بما يضىفى الصفة الفنية والاقتصادية على مجمل عمليات التصنيع العربى المتطورة .

نقاط الضعف : وتتمحور حول الأداء الإبداعى والفردى للإنسان العربى وأهمها :

فجوة زراعية كبيرة وعجز فى الميزان التجارى نسبته ٧٥ ٪ فى ظل استخدام سيئ للموارد المائية والأرض العربية .

افتقاد العالم العربى للكوادر الفنية الماهرة والمدربة على إدارة عمليات

الإنتاج بل وانخفاض شديد في إنتاجية العمل العادي حتى بلغت نحو ١/٦ المعدلات السائدة في العالم الصناعي .

الضعف العام الشديد في بنية الصناعات العربية المدنية والنتائج عن فقدان القاعدة التكنولوجية الخاصة به وضعف الإنفاق العلمي على البحث والتطوير بل وسوء استخدام القائم منه ولذلك أسباب نرى أهمها :

اعتماد كل التجارب الصناعية العربية على نظام الرخص في التصنيع وفي دراسته السوق مما أعاق عملية تكوين كوالر عربية قادرة على ذلك .

افتقار معظم البلدان العربية للقدرة على الابتكار والتطوير والتصميم في صناعيتها الناشئة حيث لا يوجد مصممون أو مطورون أو مبتكرون ولا الجهاز الإداري الكفاء الذي يجمع هؤلاء وينتظم تفاعلاتهم المتسعة .

فقدان الكفاءات الإدارية والتنظيمية القادرة على قيادة توليفة العمل الصناعي وفتح الأسواق للمنتج بل والافتقار إلى العنصر البشري القادر على إنشاء مشروع صناعي حقيقي خاص .

وبعد هذه القراءة السريعة لمركبات القوة والضعف لدى الاقتصاديين الإسرائيلي والعربي وطبقاً لتصورهم عن آلية التفاعل بأسلوب الانتشار وفق قواعد الضغط للجوى ومظاهر السطح الطبيعية يمكن القول بأن علاقة ما يمكن تسميتها " بمكافآت الكثافة والفراغ " تحكم إلى مدى بعيد طبيعة الاقتصاديين وتفرض عند تفاعلها أن يلتقى الإبداع البشري الإسرائيلي بالإبداع الطبيعي العربي في توفيقية قادرة في إطار القواعد الفنية الاقتصادية على خلق تكامل اقتصادي رشيد وبناء حيث تكاد تكون عيوب الاقتصاد الإسرائيلي الطبيعية الثابتة هي المكافئ لمزايا الاقتصاد العربي الطبيعية والعكس في الجانب المهارى البشري في علاقة تعادلية شبه مستقيمة تشكل جوهر الرؤية الإسرائيلية بصفة عامة والتي تثير انتقادين هامين من وجهة النظر العربية :

الأول : هو روح الاستعلاء الحضارى فى مواجهة العالم العربى والتى تطرح إسرائيل كمقل مفكر لجسد عربى خامل فى صياغة تستثير العقل العربى وتستفز وجدانه نحو رفضها ومقاومتها لأنها صيغة فاضحة حضارياً رغم ما قد يسندها من منطق وذلك برغم محاولة إسرائيل إخفائها فى طرح ثلاثى أكثر تعقيداً يضيف إلى الموارد العربية ، والتكنولوجيا الإسرائيلية ، قوة العمل وللتى ينسبها لمصر وتركيا وفلسطين بالأمس . غير أنه ينحو بها فى الوقت ذاته إلى العمل اليدوى ، والزراعى ، ذى التكنولوجيا المحدودة بينما يبقى على التقنية المتطورة حكراً للعقل الإسرائيلي .

الثانى : أنها صيغة اختزالية إلى حد بعيد فضلاً عما سلف من نقد فإنها أيضاً تستبعد التكوينات الحديثة الهامة والمتطورة فى مصر وتركيا ، وإيران ولبنان ، فضلاً عن ممات الحديثة المتنامية فى شتى البلدان العربية حتى الفقيرة منها الأمر الذى يقصر للتصور الإسرائيلي على دول محدودة وهامشية فى النظام العربى .

ورغم الانتقادات تلك للنموذج الإسرائيلي إلا أنه يبقى الطرح الأهم إن لم يكن الأبعد الذى تدور التفاعلات والمساومات حوله سواء لإقراره من جانب إسرائيل ، أو لنفيه ومقاومته من جانب عربى وفى هذا السياق ربما يأتى مؤتمر الدار البيضاء فى أكتوبر ١٩٩٤م ، وأيضاً مؤتمر عمان للتعاون الاقتصادى فى أكتوبر القادم ١٩٩٥م بما له من دلالات مؤثرة ومثيرة بالمشهد الراهن لعملية السلام ومساير تطورها . صعوداً أو هبوطاً فى ظل تفاعل جنلى بين ثقافتى السلام والصراع يعد المحدد الأول لعملية التفاعلات الإقليمية مستقبلاً ، ومدى تأثيرها على مستقبل النظام العربى بما تطرحه من تجليات أساسية لمفهوم للشرق أوسطية فيما نحاول استشفافه بليجاز وفى ضوء العوامل الموضوعية على النحو التالى :

#### (٥) التجليات المحتملة للشرق أوسطية .

ربما يمكن تصور ثلاث تجليات أساسية لمفهوم للشرق أوسطية كما تطرحه الأدبيات السياسية المتداولة منذ قطاعة سبتمبر ١٩٩٣م على الأقل وهذه التجليات

تبدأ بمفهوم النظام الإقليمي والذي يعد إدراكاً يترجم مقولات " للنظام الشرق أوسطى " وتتم عبر مفهوم " السوق الاقتصادية " المشتركة فيما يعكس مقولات " السوق الشرق أوسطية " إلى حيث أكثر الروى تحفظاً والتي تؤكد على مجرد " إقليم شرق أوسطى " تنتمي فيه الصراعات الحادة المسلحة بما يسمح بحرية إقامة أنماط ثنائية لعلاقات سلمية تتأطر في قوالب توازن المصلحة . ونحاول فى إيجاز مناقشة هذه التجليات .

#### (أ) مفهوم النظام الإقليمي :

لا شك أن مقولة للنظام لا بد وأن تستند إلى ركائز ثقافية وسياسية تساعد على انتظام التفاعلات فيما بين أركان أو أطراف أى نظام سواء دولى أو إقليمى بدرجة من الكثافة تجعل منه منظومة للتفاعل خاصة وأن فكرة للنظام فى العلوم السياسية ، والاجتماعية بوجه عام منقولة ومستوحاة عن العلوم الطبيعية التى اتخذ النظام فى سياقها تعبيرات بيولوجية محدودة يمكن قياسها وإخضاعها للفحص والتجريب والدراسة .

وإذا ما اعتبرنا أن أحد أركان النظام وهو أطرافه قائم بالفعل تجسده الدول المنتمية لإقليم الشرق الأوسط حسب أكثر التعريفات رواجاً . وإذا ما تصورنا إمكانية بناء مؤسسات قانونية فى المستقبل تنتظم فى إطارها تفاعلات النظام وهى ثنائى أركان للنظام الإقليمى المطلوبة لقيام الشرق أوسطية . فإنه يبقى لدينا ركنان أساسيان وهما قيم النظام الشرق أوسطى ، وعمليات للنظام نفسه . ويثير الركن الأول الشروط الثقافية لقيام نظام شرق أوسطى ، بينما يثير الثانى الشروط السياسية ولعل هذه الشروط الثقافية والسياسية تبقى أهم عوائق قيام نظام شرق أوسط بالمعنى الكامل لهذا المفهوم .

فعلى صعيد الشروط الثقافية نلمس تحديات أساسية إذ يضم الشرق الأوسط حسب التحديد للرائج مرجعيتين دينيتين حيث يقف الدين اليهودى فى مقابل الدين الإسلامى ونجد التوراة فى مقابل القرآن . ولا شك أن إمكانية التعايش بين دينين



سماويين ممكنة في الحالات العادية إلا أن الفهم للتعمودى الجامد للتوراة وما تحملته تاريخياً وبالتراكم من مفردات الوعد والاختيار والتفضيل والسمو ، قد أدى إلى اختلاط بين ألفاظ ومفاهيم دينية وعرقية وسياسية كالعبرانيين ، والإسرائيليين واليهود ، والصهيانية حتى أنه بات من الصعب تفكيك أواصر هذا الإشتباك كخطوة أولى لتصفية المحتويات العنصرية التي تستهدف إضعاف ثقافة السلام لدى معتققي العقيدة اليهودية العبرية الصهيونية في الدولة الإسرائيلية .

وتكمن خطورة هذا المركب الثقافي المعقد في أنه لا يقف عند حد كونه نظاماً ثقافياً يبرر الحياة والموت ويفسر الوجود الإنساني ويعطى للقيم معناها ويحدد الخطأ والصواب كما نجد في معظم الأديان السماوية وغيرها . بل إنه يتجاوز هذا ليحرك إدراكاً خاصاً للتاريخ يثير رؤية متناقضة تماماً مع الرؤية الإسلامية للتاريخ إذ يرى اليهودي أن الماضي كان ميزة خاصة به اختطفها التطور التاريخي المعاصر منه جهلاً وعدواناً ولذا فالمستقبل بالنسبة إليه وسيلة لاستطراد الماضي حيث تعود لليهودي أمجاده مع عودة رمز الاختيار والتفضيل في نهاية الزمن . تحقيقاً لوعده الرب ليعقوب عليه السلام بالملك والنبوة .

ولذا فبينما تنسم الرؤية الإسلامية للتاريخ بالانفتاح من خلال تكامل الماضي والحاضر والمستقبل وباعتبار أن كلاً منهما يؤدي للآخر حسب آليات تطور منطقية يسأل الفرد والمجتمع عن صياغتها إيجاباً وسلباً مما يؤكد المسؤولية التاريخية الإنسانية عن التطور والتعاش والصعود والهبوط . فإن الإدراك الإسرائيلي في أصوله التوراتية يكشف عن فهم عنصرى يبرر الاستعلاء ويلوم التاريخ ويسعى لاحتمار المستقبل ويدعى امتلاك الحقيقة . وتتعكس هذه الرؤية المنغلقة للتاريخ في كيفية طرح المشروع الإسرائيلي الذي تدعى الكتابات الأصولية المحافظة الدينية واليمينية أن إسرائيل الدولة هي مجرد أولى خطواته ، بينما للقوى الأكثر اعتدالاً في إسرائيل لا تهتم بإبراز ملامحه أو تحديد غايته فيما يبدو وكأنه نوع من ممارسة النقيّة للتاريخية من خلال آليات سياسية وعسكرية تجسدها الدولة الإسرائيلية وتمنح المشروع الإسرائيلي قدرة ذاتية على النمو والتطور تنبثق من قدرته على فرض أركانه وتطويع المحيط العربي لمتطلباته .

إن الإدراك الإسرائيلي ينظر إلى ذاته باعتباره مشروعاً يتصاعد في الوقت الذي يعتقد فيه بأن المشروع العربي يعانى الهبوط ، بل إن نكسة ١٩٦٧م بكل انهياراتها قد أعطته الجراءة ليعلم أن المشروع العربي خارج التاريخ . ولأكثر من ست سنوات أعقبت الهزيمة تركمت محاولات الفكر الصهيوني لانتزاع مشروعية الوجود الإسرائيلي ، ونفى الوجود العربي استناداً إلى حثيثات عسكرية تتجسد في حرب الأيام الستة ، وتجاهلاً لنظام ثقافي ومشروع حضارى يمتد لآلاف السنين ، ويقع على رأس حضارة تضم ربع سكان العالم المعاصر .

إن امتدادات الفكر الصهيوني السياسى والإدراك للتوراتى الدينى المحرف والاستعلاء العنصرى العبرى ، والممارسة السياسية الإسرائيلية اليومية لفكريات المشروع الاستيطانى للتوسعى جميعها تضع علامات استفهام عديدة على إمكانية بناء نظام إقليمي يستلزم إدراكاً ثقافياً متجانساً إن لم يكن متماثلاً ، بينما تطى إجابات لأسئلة قلقة عن دوافع الرغبة الجامحة فى الهيمنة والقوة فيما يجسده الموقف النووى الإسرائيلى مثلاً ، أو ممارسات العنف الاستيطانى فى القدس والمسكرى فى جنوب لبنان ، وفى أراضى الحكم الذاتى المحدود نفسها فى الوقت الذى تتعمد فيه مفاوضات السلام .

إن هذه الأزدواجية تكشف عن عدم تحديد الملامح النهائية للمشروع الإسرائيلى إذ يبدو أنه لم يصل بعد إلى غايته ، ولا يزال يتصاعد فى مواجهة مشروع يعتبره الإدراك الإسرائيلى فى حالة هبوط . فهل يجوز أن يلتقى المشروعان فى إدراك ثقافى متجانس يبرر نظام إقليمى محتمل ؟

وعلى صعيد الشروط السياسية تثار أهمية تلبية المتطلبات الأربعة الأساسية لقيام النظم الإقليمية وهى التماسك والتعقيد والتكيف والاستقلال . كحد أدنى لقيام نظام إقليمى فى الشرق الأوسط .

وبرغم أن الشروط المياسية تلك تبدو فى غالب الأحوال أكثر توافراً من الشروط الثقافية . إلا أنها تبقى تحديات أساسية تستلزم طاقة عظمى للتعباش ،

وتقالفة راسخة للسلام حتى يمكن ترسيخها . وفى هذا السياق نشور صعوبات موضوعية سياسية تتبع من الواقع الإقليمى الحالى للمنطقة الشرق أوسطية لتتحدى الشروط السياسية للنظم الإقليمية وعلى سبيل المثال نذكر .

تفسير ظاهرة الاحتجاج الإسلامى فى المنطقة العربية فضلاً عن إيران فبينما ترى إيران . وهى إحدى الدول الشرق أوسطية ذاتها كإحدى حلقات التسلسل التاريخى فى المشروع الإسلامى للنهضة ، ولذا فهى تشعر بمسؤولية القيادة إزاء بقى الأطراف المخاطبة بهذا المشروع الأمر الذى يفسر بعض تحركاتها فى المنطقة العربية خاصة السودان والجزائر ومصر ولو جزئياً فضلاً عن معارضتها الواضحة للسياسة الإسرائيلية بوجه عام ولعملية التسوية بوجه خاص وطرحها لمفاهيم خاصة واقترايات متناقضة تتمحور حول ضرورة التحرير المصلح للمقدسات الإسلامية فى فلسطين .

وبينما يجذب النموذج الإيراني جزءاً هاماً من القوى السياسية العربية التنظيمية والحزبية والإسلامية بصفة خاصة إذ ترى هذه القوى أهمية الاقتراب من النموذج الإيراني ودراسة باعتباره نموذجاً للإحياء الإسلامى قد يمثل أرضية هامة وأساسية لمشروع النهضة العربى الذى يدور الجدل حوله منذ قرن مضى على الأقل . وباعتباره النموذج الأهم فى تجسيد للدولة الإسلامية وخطاب العالمية الإسلامية .

وبينما تتنظر النظم والمؤسسات الرسمية العربية إلى إيران كمشروع للدولة الإسلامية ، وإلى جماعات الاحتجاج الإسلامى متبينة للقوة دخلها نظرة نقدية موضوعية فى بعض الأحيان ، حيث تقدر مضمون رسالتها برغم امتعاضها لأساليبها العنيفة البعيدة عن طبيعة الروح الإسلامية للتسلح ، ونظرة متطرفة فى أحيان أخرى ربما تجاوز فى تطرفها الأجنحة العسكرية لهذه الحركات إذ ترى فى مسلكتها مجرد وسيلة للوثوب إلى السلطة فى سياق يبرر شرعيتها ويضفى عليها ملامح ثورية تحض على الاحترام والتقدير وتسهل الاختراق والانتشار والتغلغل نحو الأهداف غير المشروعة فى هذا البلد أو ذلك .

بينما تلك الإدراكات المتميزة لظاهرة الاحتجاج الإسلامي ومشروع إيران الإسلامية نجد فهماً إسرائيلياً - أمريكياً واحداً جامداً لهذه الظاهرة يعتبرها إرهاباً مسلحاً للدولة والجماعة المنظمة وينظر إلى مخرجاتها من السلوكيات العنيفة على أنها جزء من المقاتلة الدولية للجريمة المنظمة بحثاً عن المال والسلطة وينزع عن هذه الحركات ، وعن إيران أى ملامح مشروعة للنهضة أو الإحياء الإسلامي بل يعتبرها في كل الأحوال رموز لحقبة للتخلف وإفرازات للبنية التقليدية العربية وإمداذاتها السياسية في ثقافة الاستبداد والتسلط الرعوية والفسادة . ولذا فلا تخرج آليات التعامل مع هذه الظاهرة عن تلك المتبعة لمواجهة الجريمة الدولية المنظمة ضد القانون الدولي دون إدراك أو اعتراف بالمضمون الديني ، والهدف الحضاري لهذه الاحتجاجات برغم مظاهر اتحافها إن وفي ضوء هذه الإدراكات المتباينة كيف يمكن بناء نظام شرق أوسطى يجمع بين أطرافه هذه الإدراكات ؟ وكيف يمكن صياغة الأهداف الأمنية للنظام ضد هذه الحركات ؟ الأمر الذي يجعل من هذا النظام المحتمل عقبة كئودا ضد التطور التاريخي للمنطقة العربية ، وضد احتمالات الالتحام العربي - الإسلامي في مشروع أشمل للنهضة قد يستهدفه الوعي العربي في إحدى مراحل تطوره . وهل تدرك الولايات المتحدة وإسرائيل احتمالية هذا الالتحام التاريخي ؟ وهل لهذا الإدراك دور في تفسير الحملة الإعلامية المستمرة على الإسلام في الغرب والتي بلغت ذروتها في نظرية صراع الحضارات لدى هانتينغتون في ١٩٩٢م ؟ ثم هل لذلك دور في السياسة الأمريكية - الإسرائيلية للمعاصرة ضد إيران ؟

إن تحدى الإدراكات المتناقضة لظاهرة الاحتجاج الإسلامي يثير أمرين الأول هو صعوبة صياغة الأهداف الأمنية للنظام مستقبلاً وهو أمر يؤكد على صعوبة التكيف لهذا النظام الإقليمي كأحد المتطلبات السياسية الأساسية لاستمراره والثاني هو استمرارية ارتباط الوعي الإسرائيلي بالحركة الأمريكية في كلفة إستراتيجياتها بالتأثير والتأثر وهو أمر يثير صعوبة التماسك كثاني المعايير الأساسية للنظم الإقليمية فيما بين أطرافها ، فضلاً عن صعوبة الاستقلال كثالث هذه المعايير بين الأطراف الإقليمية والمحيط الخارجى .

## الموقف بين العراق . إيران :

فبرغم أن البلدين كليهما طرفان في المشروع الشرق أوسطى إلا أنهما حتى الآن يقعان خارج محيط تفاعلاته في إطار سياسة الاحتواء المزدوج التي تتبعها حيلهما الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارهما قوتين متمردين، على النظام الدولي الأمريكي .

ولأنه لا يمكن فصل الدور الأمريكي عن الإسرائيلي في دفع وهيكلة المشروع الشرق أوسطى - كما أسلفنا فإن السؤال عن كيفية التحام العراق وإيران بتفاعلات النظام الشرق أوسطى في ظل السياسة الاستيعابية الأمريكية الممارسة حالياً تجاههم يبدو أمراً مشروعاً ، خاصة وأن الدولتين تقعان في قلب الإقليم الشرق أوسطى حسب التحديد الأمريكي في أكثر تجلياته تطرفاً ذلك الذي استبعد مصر باعتبارها غرب السويس ، ولم يستطع تجاهل العراق أو إيران شرق القناة اللهم إلا إذا كان ذلك الاستبعاد مقصوداً نظرياً فضلاً عن كونه أمراً واقعاً في سياق إنكار المقدمات النظرية للمشروع الشرق أوسطى بحيث لا يبقى منها سوى تلك التي تكمل عملية التمرکز الإسرائيلي في القلب العربي . وغنى عن البيان أن كون هذه السياسة واقعاً مفروضاً من خبرات التعامل في الماضي ، أم كونها مقصوداً نظرياً للاستبعاد من ناحية ، وتدعيم المركزية من ناحية أخرى لا يغير من الحقيقة في شيء وهي محاولة السطو على الواقع قصداً إلى تزييف التاريخ لصالح إعادة تشكيل جغرافياً سياسة مثالية تتلخص بشدة حقائق الجغرافيا الطبيعية في الماضي والحاضر وهي بلا شك محاولة تثير صعوبة للتكيف والتحديد والتماسك معاً وتطرح ظلالاً حقيقية على مقولات النظام في السياق الشرق أوسطى .

## الوجود الأمريكي في الخليج العربي ، وحركة تكلف النفط :

ربما جاز القول بأن ضمان استمرارية تكلف البترول العربي بالشروط الدنيا إلى المراكز الصناعية الغربية الأمريكية هو أحد الأهداف المحورية القديمة الجديدة للسياسة الأمريكية في للشرق الأوسط . ولذا فالوجود الأمريكي حالياً في الخليج العربي إنما هو ضمانة لهنفين أساسيين .

**الهدف الأول :** هو حركة تنفق النفط العربي كما أسلفنا .

**الهدف الثاني :** فهو ضمان أمن الدولة الإسرائيلية سواء داخل حدودها الدولية كما حرصت القيادات الأمريكية في الماضي أو بمعايير الدولة ذات المشروع القومي كما تميل القيادة الحالية ويبدو في مسارات تطور التحالف الأمريكي - الإسرائيلي وحتى صار الفيتو الأمريكي . أسمى تلاماً وتحول إلى عقيدة بدلاً من كونه آلية سياسية .

ولأن الدعم الأمريكي للوجود الإسرائيلي منذ الأربعينات إنما يأتي في إطار تطور تاريخي أطول مدى وأعمق أثراً في سياق عمليات الوراثة التاريخية لقوى الاستعمار الغربي ، وللضغط الخارجي لتفكيك وتطويع المنطقة العربية ومشروع تطورها منذ الصدام الصليبي - الإسلامي وحتى الصدام البريطاني القومي وصولاً إلى المشروع الصهيوني المعاصر فإن الرابطة تبدو وثيقة بين الهدفين إذ تعمل إسرائيل على تحقيق الهدف الأمريكي في المنطقة فضلاً عن جهدها الخاص بفرض مشروع وجودها الذاتي ولذا تتبدى حقيقة هامة جوهرها ارتباط أحد أطراف النظام الإقليمي بعلاقة تحمل سمات تاريخية ، وتعبيرات وجودية مع طرف دولي خارج النظام الإقليمي على محور تحالف تعكس مفرداته وجزيئاته تفاعلات هامة وأساسية مع أهداف ومصالح النظام الإقليمي ، أو كئلته القومية الأساسية على الأكل ، ولعل هذا التناقض الهام يؤثر صعوبات جوهرية في موجهة تحقق المعايير الأربعة الأساسية للنظم الإقليمية أو معظمها .

وإزاء امتناع الشروط الثقافية للنظم الإقليمية ، وصعوبة التحقق للشروط السياسية ربما جاز القول بصعوبة الحديث عن نظام إقليمي شرق أوسطي بالمعنى الكامل لمفهوم النظام الإقليمي الذي لا بد وأن ينتظم تفاعلات ثنى من الثقافة إلى الأمن وما بينها .

## ب) نموذج السوق الاقتصادية المفتوحة :

وهو نموذج له تعقيده ومحايزه وهو الآخر وإن كان الأقرب إلى الموضوعية في الحالة للشرق أوسطية قياساً على نموذج النظام وخاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار حجم ودور البعد الثقافى فى كل منهما . وإن بقيت الشروط السياسية والاقتصادية الضرورية فى نموذج السوق تطرح نفسها على الشرق أوسطية كتحديات يجب تجاوزها وصولاً لمرحلة التحقق .

وفى هذا السياق يبدو نموذج السوق للشرق أوسطية طرحاً ديناميكياً لأنه من ناحية يحتاج إلى تغيير الواقع الحالى ، ومن ناحية أخرى يمتلك قدرات متباينة ومتفاوتة المدى على التحقق حسبما تتبج له البيئة الإقليمية المحيطة والمشبعة بالعديد من قوى الدفع والإبطاء فى مركب شديد التناقض والتعقيد وغنى عن البيان أن المحيط العربى ظل يطرح على نفسه مشروع السوق العربية المشتركة لما يقرب من نصف قرن دون أن يحققه أو حتى يقترب منه حتى الآن برغم إدراك حقيقى لأهميته ، وبرغم الدفع الثقافى والقومى نحوه وذلك ربما تحت وطأة عوامل موضوعية سياسية على رأسها وقوع المنطقة العربية فى بئر الاستقطاب الدولى وما ترتب عليه من اختراق لمصالح قوى دولية متناقضة الإرادة فيما بينها ومتناقضة المصالح مع البيئة العربية بوجه عام ، وعوامل موضوعية اقتصادية تتعلق أساساً بالبنى الاقتصادية شبه الأحادية القائمة على الاستخراج لدى الدول الغنية ، وللزراعة لدى الدول الفقيرة وفى ظل غياب الهياكل الاقتصادية للصناعية المتطورة وما يترتب عليها من بنى معقدة وشبكات مصالح ومؤسسات اقتصادية وطبقة رأسمالية قائدة ورشيدة وطبقة وسطى واسعة ذات خبرات إدارية وعلمية رائدة وغيرها من العوامل التى تتضجها الاقتصاديات الصناعية وتنفج نحو ترسيخ قيم الريادة والعقلانية والتكامل الإقليمى والوظيفى .

وفى هذا السياق يثور سؤال هام يطرح نفسه بكل الموضوعية وهو إلى أى مدى يمكن للبيئة العربية الآن تجاوز محدداتها ويلوغ سوق إقليمية شرق أوسطية

وبمعنى أنق ما هو الجديد الطارئ عليها ؟ وهل يستطيع قيادتها نحو هدفها ؟ والنظرة للموضوعية تؤكد أن ثمة جديداً في البيئة العربية ذاتها يتعلق بإدراكها لقيمة التكتل في الحياة الدولية المعاصرة وفيما تكشف عنه تجربة التجمعات الجهوية والتي قطع تطورها أزمة الغزو العراقي ولذا ربما جاز القول إنها لم تختبر حيث عاشت جل حياتها في مناخ أزمة أمنية حادة قبل أزمة الغزو حيث عاشت دول مجلس التعاون الخليجي هولاء التحفز الإيراني والمواجهة مع العراق ناهيك عن مرحلة ما بعد الغزو وتفاعلاتها المعروفة . على أن الموضوعية تقتضي من ناحية أخرى التأكيد على أنه لا إدراك قيم التكتل ، ولا تنامي النزعات العربية نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان وحدهما هما المفجران لمقولات السوق الشرق أوسطية . إذ يبقى المتغير الخارجى هو الجديد الأهم ممثلاً في إسرائيل بالأساس ، وربما تركيا وإيران حسب التطور الموضوعى في المستقبل . فإذا ما كان الارتباط الإسرائيلي بالولايات المتحدة وأوروبا قوياً والحزب الأمريكى الأوروبى للتعاون الإقليمي فى الشرق الأوسط هدفاً لهما ، بل أكثر من ذلك واقعاً بدت بعض ملامحه ليس فى مؤتمر الدار البيضاء فقط ولكن أيضاً وقبل ذلك فى العلاقات الارتباطية المتنامية بين إسرائيل والأراضى العربية المحتلة والأردن وأيضاً مصر ، كان علينا أن ندرك بأننا أمام محاولة لإدارة البيئة العربية بآليات دولية نحو هدف غربى تاريخى ، وهدف إسرائيلى معاصر بشكل حاد ربما يفاقم مداها وحدتها . أن ثمة مقارنة تاريخية هامة قد ثار الجدل حولها فى الأدبيات السياسية العربية بين تجربة السوق الأوروبية المشتركة والتي بدأت فى ١٩٥٧م وانتهت إلى الاتحاد الأوروبى وبين السوق العربية المشتركة التى بدأت قبلها بسنوات واستمرت طرْحاً نظرياً بدأ مع الوقت أحد نماذج اليوتوبيا العربية القومية . ومعنى هذا أن ثمة إعجاباً عميقاً بالتجربة الأوروبية بداخل الذات العربية الثقافية والسياسية قد يدفعها لإبداء قدر متزايد من الهرولة تحت مسمى المرونة فى محاولة لبلوغ الهدف واستكشاف المجهول فى ظل دَعَاوى ثقافية تحض على للكونية عابرة للثقافات والأديان والجغرافيا وتجد صداً عربياً واسماً يجسده ويعكسه تيار ثقافى - سياسى يبدى قدراً من الإنكار لمقولات القومية والعروبة



وينادى بمغامرة عربية ولو في المجهول وبرفقة الذات الصهيونية نفسها وتحت الإمامة الأمريكية .

والمخاوف التي تنور في هذا السياق نلجئة ليس عن فكريات التعاون الإقليمي في ذاتها ، ولكن عن احتمال التسليم بالقيادة الإسرائيلية لها وهو تسليم غير عسكري أو سياسي معطن ووضح قد يجد من يتبارى عربياً في رفضه بصوت جهورى معروف دائماً بل هو تسليم يلف نفسه في إطار الموضوعية والمنهجية الوظيفية في التكامل والتعاون ويؤدى في النهاية إلى سيادة النموذج الإسرائيلي المطروح فيما أسميناه اصطلاحاً " مكلفات الكثافة والفراغ " والذي عرضنا للمحددات الشكلية التي قد تبرره من وجهة النظر الإسرائيلية . ومبعث القلق أن طرحاً عربياً مناقضاً غير موجود ، الأمر الذي يجعل من النموذج الإسرائيلي هو الأوحد ويختصر قدراتنا العربية في الرفض على مجرد تعديل شروطه ومحدداته وتوقيتاته في مساحة تكتيكية لا تتال من الطابع الحضارى التمييزي له الذي يكرس نموذجاً لعلاقة شبه استعمارية تقوم على الهيمنة والخضوع .

ومما يزيد من حدة المخاوف حيال هذا النموذج أنه لن يخضع طويلاً للحكومات أو إرادات الدولة القطرية والتي يتوقف دورها عند مرحلة التشيين القانوني للبداية . قيل أن تواصل الآليات الفردية وغير الرسمية إحاراتها في أعماقه وصولاً إلى غايته . الأمر الذي يتيح للخبرة اليهودية المتفردة في الاحتكار والمساومة وأيضاً الاختراق والتسويق أن تؤتى آثارها في المحيط العربي وليس ذلك من قبيل الخيال إنما قد وجد تجسيدا له بالفعل في مؤتمر الدار البيضاء الذي تخصص جزء هام منه للفعاليات الفردية والشعبية ممثلة في رجال الأعمال والاقتصاديين بوجه خاص حيث كان المؤتمر مناسبة أظهرت الخلل في الاستعدادات التحضيرية والأوراق المقدمة من الدول والأفراد " حيث جاءت المشاركة العربية في مجموعها ضئيلة وهشة مقارنة بالأوراق الإسرائيلية المقدمة فضمن نحو ٢٠٠ مشروع تم طرحها خلال المؤتمر كان هناك ١٥٠ مشروعاً إسرائيلياً وأربعون مشروعاً مصرياً وعشرة مشاريع أردنية ، وثلاثة مشروعات تقدمت بها المغرب<sup>(١٧)</sup>.

ويزيد هذه المخاوف أيضاً بعض الشكوك التي تنثور حبال العقل الإسرائيلي ونزواته في سياق مشروعه الأسطوري وأهمها :

إن الرغبة الإسرائيلية في السطو ، والمدفوعة بعقدة التفوق ووهم السيطرة سوف يدفعانها إلى الالتفاف والاختزال إلى كل ما يحظم عوائلها المباشرة الخاصة دون اعتداد بشركاء القسمة .

أن إسرائيل تبحث في الحقيقة عن سوق عربية مستهلكة تكون محلاً ونطاقاً لفعل صناعي إسرائيلي لا شريكاً فيه ولو بشروط ميسرة .

مخاوف الانكشاف العربي المجتمعي أمام ثقافة الاستهلاك الإسرائيلية ضمن عمليات التبادل والانتقال البشري وال رأسمالي والسلي الأمر الذي يؤدي تدريجياً إلى عمليات تفريغ مدركات الثقافة السياسية العربية الأصيلة غير محسوبة ويصعب مواجهتها .

كما قد يزيد من المخاوف ذاتها أن الفكرة كلها سوف تدور في إطار قسري لتطويع الواقع العربي لمتطلباتها التي تبدو حتى الآن مفقودة إلى حد بعيد ونذكر منها:

- البنية الحداثيّة الاقتصادية المجتمعية والتي تحدثنا عنها سلفاً والتي يفقدها الواقع العربي اللهم سوى بعض البؤر التي تحاول الاجتهاد على هذا الدرب دون أن تبلغ غايته ربما في مصر وتونس والأردن ولبنان ثم العراق والجزائر .

- ثقافة سياسية ذات روح ديموقراطية تتميز بالتسامح والقدرة على إدارة الاختلافات والتباينات وتحرص على الإنجاز والكفاءة والمسئولية .

- فقدان الإرادة السياسية للبناء للتكامل والانطلاق من الحتمية والاضطرار والرغبة في مجرد الدفاع الذاتي السلبي وسيدة نماذج الاستجابة العشوائية بالرفض القاصر أو الهرولة للخاضعة ذات المخاطر غير المبررة .

ومن نافذة القول إن هذه للشكوك النفسية والعوائق الموضوعية سوف تدفع

بالعالم العربي ضمن صراع الإرادات بالمنطقة - إلى اختزال أبعاد آفاق هذا النموذج إثارةً للسلامة ولكنه في غالب الأحوال سوف يضطر إلى بعض تطبيقاته بحكم مسار عملية التسوية سوف تبلغ في مداها وعمقها مدى وعمق عملية التسوية السلمية بل مدى تصاعد ثقافة السلام ضد المشهد الراهن للعلاقات العربية - الإسرائيلية وممارسات التفاوض ، وتلمل المشروع الصهيوني في محاولة لاستطراد ذاته في ممارسات الدولة الإسرائيلية . وغنى عن البيان أيضاً أن متغير الزمن سوف يكون له بالغ الأثر في هذا النموذج وخاصة على صعيد بناء ثقافة السلام ولأنه كما سلف القول نموذج ديناميكي يتحرك في التاريخ بقدر ما يتحدد بالجغرافيا.

وأخيراً فإن هذا لهذا النموذج تأثيرات هامة على مستقبل النظام العربي ربما لا تبلغ في حجمها ومداها تأثيرات النظام الإقليمي بالمعنى الكامل ولكنها في أغلب الأحوال سوف تطرح تأثيرات تفرغية في جوانب هامة لعمل النظام العربي خاصة الجانب الاقتصادي كما سيأتي ذكره .

### ج) النموذج الاستاتيكي لعلاقات السلام الإقليمي :

ويقوم هذا النموذج على افتراض أكثر الممارسات تشاؤماً إزاء مستقبل التعاون الإقليمي والذي يتوقف عند حدوده الدنيا بالركون إلى الواقع الحالي مع محاولة تطويره جزئياً دون إحداث انقلابات جذرية حادة في معطياته التي سوف تتخذ من التدرج الوئيد نمطاً للتطور في إطار الاستمرارية ، غير أن القول بالتطور الوئيد لعلاقات السلام الحالية لا يعنى التوقف عند أتماط علاقات ما قبل التسوية السلمية ، أو حتى العلاقات المصاحبة لهذه التسوية بالمفهوم الجامد ، وإنما يعنى استمرارية الهياكل الحالية بوجه عام بحيث لا تتبلور هياكل تعاونية بديلة أو موازية لها ملامح بنوية وقواعد قانونية تعمل وفقها في الوقت ذاته للذي يحدث فيه تغير في العمليات التفاعلية المتخللة للهياكل القديمة نحو التعاون وابتعاداً عن العداء بدرجات ملموسة وواضحة .

ولا شك أن النموذج الاستراتيجي كسابقه لابد وأن يستند إلى وينطلق من اكتمال عملية التسوية على المسارات الثنائية وإن تطلب في الوقت ذاته استمرارية بعض القضايا المتعلقة بخصوص السلاح النووي أو اللاجئين الفلسطينيين بحيث يتولد مع تلك الاستمرارية بعض الإحساس بالمرارة التي تبرر التوقف عند الحدود الدنيا للتعاون الإقليمي من وجهة نظر عربية ، أو حتى الاكتمال التام لعملية التسوية السلمية مع استماتة العالم العربي في فرض شروطه للتعاون الإقليمي من خلال صياغة كتكتل عربي اقتصادي على نحو ما يتعامل إقليمياً بشروط جماعية مع إعماله لتكتيكات إبطائه الشهيرة في تخفيف حدة الاندفاع الإقليمي المدعوم دولياً نحو إعادة هيكلة الشرق الأوسط وتمييع الرابطة القومية وتقويض النظام العربي . . وفي هذه الحالة يتصور أن تقتصر علاقات السلام الجديدة في معظمها على إسرائيل دون امتدادات ملموسة حيال تركيا أو إيران حيث يمكننا استقراء التفاعلات الآتية :

إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل من الدرجات الثلاث بعد أن أُلغيت دول الخليج منفردة من الدرجتين الثانية والثالثة . ولا شك أن رفع المقاطعة العربية يمثل هدفاً إسرائيلياً ملحاً عملت على تحقيقه مراراً دون جدوى لأكثر من خمسة وأربعين سنة وحتى عام ١٩٩٤م قبل اتخاذ دول الخليج لقرارها بالرفع الجزئي للمقاطعة من جانبها .

زيادة التبادل التجاري بين إسرائيل والعالم العربي بوجه عام خاصة الدول الخليجية التي تقع عليها الحين الإسرائيلية باعتبارها الأكثر ثراء أو سهولة نقدية حيث تجسد التعبير الأمين لما يطلق عليه إجمالاً الاقتصاد العربي .

تحسن العلاقات الثنائية بين إسرائيل والدول العربية أو معظمها في إطار ثنائي وخاصة دول الخليج ، ودول المغرب العربي ومصر . ويتخلل هذه العلاقات الثنائية بعض المشروعات المشتركة مع تزايد معدل التجارة التبادلية .

قيام نمط من التفاعل للكثيف نسبياً بين إسرائيل وبعض الدول العربية المجاورة لها تتجاوز مجرد التجارة إلى المشروعات المشتركة للزراعية والصناعية

وتوليد الكهرباء . وربما كان أكثر هذه الأزمات احتمالاً هو المثلث الأردني - الفلسطيني - الإسرائيلي والذي ثار حوله جدل كثير منذ الانعطاف السلمي في ١٣، ١٤ سبتمبر ١٩٩٣م على المسارين الفلسطيني والأردني وفي ضوء الارتباط الشديد المعروف بين اقتصاد الأراضي المحتلة والاقتصاد الإسرائيلي والذي يصل إلى درجة اعتماد عالية جداً تجسدها أرقام العمالة الفلسطينية في إسرائيل ، وأرقام ونسب التجارة بينهما .

أن تقوم إسرائيل بلعب دور ما في نقل تجارة البترول العربية إلى أسواقها الدولية من خلال شركات تملكها مباشرة . أو من خلال شركات مشتركة مع الولايات المتحدة - في استخراج وتجارة للبترول العربي كنوع من الترضية عن بديل السوق الاقتصادية المفتوحة أو التنظيم الإقليمي المؤسسي .

وأخيراً نقول إن النماذج الثلاثة للتعاون الإقليمي ورغم أنها تحدد نطاق تفاعلاتها المعلنة بالشرق الأوسط الذي يضم بتحديداته الشائعة تركيا وإيران على الأقل سوف تمثل آليات لإنعاج إسرائيل وتدعيم مركزيتها بالأساس في المحيط العربي بينما يبقى الدور التركي أو الإيراني مطلوباً للتغطية السياسية من ناحية ولتسهيل القسمة الاقتصادية وخاصة في حالة ندرة الموارد المائية والمشاريع المرتبطة بها من ناحية أخرى وللتطورات السياسية الإقليمية ودخل كل منهما من ناحية ثالثة .

وأن النماذج الثلاثة في ترتيبها الموضح سلفاً تمثل أهدافاً متناقضة من وجهة النظر الإسرائيلية - الأمريكية ، ووجهة النظر العربية حيث تعمل الأولى على تحقيقها مرتبة أي من حدود التفاعل القصوى كلما أمكن إلى حدوده الدنيا . بينما تعمل الثانية على تحقيقها معكوسة أي من حدود التفاعل الدنيا إلى حدوده القصوى إذا اضطرت إلى ذلك إيماناً من الطرفين أن الهدف الرئيسي هو دعم مركزية الدولة الإسرائيلية في ظل لحظة تاريخية تجسد أقصى صعودها ، وأقصى هبوط المشروع العربي .

وبالتالى يدرك الطرفان - فى الغالب الأعم طبيعة المباراة ويحاول كلاهما تفعيل مكاسبه ، أو تقليل خسائره .

أن مسارات للتفاعل حول النماذج الثلاثة سوف تتحقق فى ظل ظروف متباعدة تتوقف من ناحية على طبيعة ومدى اكتمال عملية التسوية على المسارات الثنائية ، ومن ناحية أخرى على مدى جهد وتصميم العالم العربى فى المباراة التى يدرك كونها إلى حد بعيد .

أن تأثيرات للنماذج الثلاثة على حيوية ومستقبل النظام العربى القائم جد مختلفة، فبينما يحمل النموذج الأول مخاطر التقويض ، فإن الثانى يحمل مخاطر التهميش ، بينما الثالث يودى لاستمرارية الركود الحالى إذا ما استمرت الآليات الحالية للنظام فى عملها .

وإزاء هذه الاحتمالات جميعاً فضلاً عن مخاطر الوضعية المراقية السلبية والانشغال الإقليمي الخليجى والمغاربى نحول رصد مستقبلات النظام العربى .

### ثالثاً : الانشغال الإقليمي الخليجي :

تعد منطقة الخليج العربي إحدى أكثر مناطق الوطن العربي تجانساً ليس لتاريخها الحضارى والثقافى فقط ولكن أيضاً لتشابهها الطبيعى وتقاربها الجغرافى وتمائل هياكلها الاجتماعية - الاقتصادية ، وبنى مؤسساتها السياسية الأمر الذى أدى إلى جعلها حالة أكثر خصوصية ضمن الكيان العربى .

ويمكن القول إن هذه المنطقة قد عاشت منذ أواسط السبعينات على الأقل وبحدة إشكالية للتناسب بين التجانس العربى والخصوصية الخليجية وخاصة مع تضخم القيمة الاقتصادية للنفط فيما بعد حرب أكتوبر التى أكسبته فضلاً عن قيمته الاقتصادية ، قيمة استراتيجية هامة صبغت المنطقة بعلامتها بما لذلك من مميزات وإشكالات ورغم الإدراك الإقليمي الاقتصادى - الثقافى للتعاون الخليجي إلا أن المحور الأمنى الذى طفر بمنطقة الخليج إلى عصر الصراع الاستراتيجى الساخن منذ عام ١٩٨٠م مع اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية إثر هبوب رياح الثورة الخمينية فى إيران الإسلامية على منطقة الخليج يعد المحرك الأول والرئيسى لإنشاء مجلس التعاون الخليجي كآلية لمواجهة المخاطر الأمنية التى قد تنجم عن تلك الحرب بإرادة جماعية .

ثم جاءت حرب الخليج الثانية لتثير لدى مجلس التعاون الخليجي انشغالات أمنية حادة تصطبغ بصيغة إقليمية متميزة بما يعمق من حدة إشكالية التناسب بين التجانس والخصوصية فى السياق العربى الخليجي والتى تطورت عبر مرحلتين :<sup>(١٩)</sup>

المرحلة الأولى : تجسدها الحرب العراقية - الإيرانية وخلالها تؤكد تمايز بل وانفصال أمن منطقة الخليج عن الأمن العربى العام الذى جسده الصراع العربى - الإسرائيلى . وشكل محوراً لتماكب وتطور النظام العربى لمسيبين هامين :

الأول هو أن الصراع مع إسرائيل نظر إليه على أنه تهديد للقيم الثقافية الجوهريّة باعتبارها ميراثاً مشتركاً للشعوب العربيّة رغم تفاوت الأطراف العربيّة في تحمل أعباء المواجهة عبر المراحل المختلفة حسب البعد الجغرافي عن بؤرة الصراع العسكري .

كما نظر إليه على أنه امتداد للصراع ضد الاستعمار الأوروبي بامتداداته الأمريكيّة . كما أنه مثل صراعاً يتم عسكرياً وسياسياً بين دولة تنتمي إلى النطاق السياسي والعسكري للغرب الصناعي المتقدّم من ناحية ، ودول عربيّة تنتمي إلى النطاق السياسي والعسكري للعالم الإسلامي والعالم الثالث من ناحية أخرى .

وعلى العكس من ذلك فقد تغيّر هذا الإدراك بوحدة النظام أو الانشغالات الأمنيّة العربيّة تغيّراً كبيراً بسبب الحرب العراقيّة - الإيرانيّة فمن ناحية : نجد أن الإجماع الذي نشهده في تعريف إسرائيل كخطر مشترك ينكسر تماماً عند الحديث عن الخطر الإيراني . والواقع أن مجموعتين من الدول العربيّة قد نظرت إلى إيران نظرات متضادة . فعلى حين قامت كل من سوريا ولبنان بتدعيم إيران سياسياً وعسكرياً ضد العراق . كان هناك عدد من الدول العربيّة وخاصة مصر ودول الخليج تدعم العراق .

أما الثاني فهو أن الحرب العراقيّة - الإيرانيّة قد دارت بين طرفين ينتمي كلاهما إلى نفس النطاق السياسي والعسكري للعالم الإسلامي . فقد دار الصراع بين طرفين متواصلين ثقافياً حول الدين . ورغم أن إيران ليست عربيّة ، ولها مع العرب ميراث لخصومة تاريخيّة فإنّه لا يمكن استبعادها ببساطة كقوة أجنبيّة تماماً عن المنطقة . فهي لا تشبه إسرائيل من أي زلوية . وفوق كل شيء فإن إيران دولة خليجيّة ولا يمكن استبعادها كل الوقت من صياغة قابلة للاستمرار والاستقرار في منطقة الخليج وعلى حين مثلت الولايات المتحدّة تهديداً غير مباشر للأمن العربي العام في المواجهة مع إسرائيل فإنّها قد مثلت حليفاً للدول العربيّة في الخليج في مواجهة التهديد الإيراني وهكذا أكدت للحرب العراقيّة - الإيرانيّة استقلاليّة بل



وانفصال قضية أمن الخليج عن الأمن العربي العام من حيث مصادر التهديد والعقائد السياسية والعسكرية المتضمنة وطبيعة التحالفات والعداءات الإقليمية .

### المرحلة الثانية :

وتجسدها الحرب للثانية فى الخليج ، ولتى انفجرت مع الغزو العراقى للكويت . والتي جاءت بمتغير إضافى تجاوز الفصل إلى إمكانية التعارض بين أمن الخليج ومتطلبات الأمن العربى العام . وقد وضع هذا التعارض فيما سببته القيادة العراقية من اختيار جامد بين أمن الخليج . وتأمين حق دولة فى السيادة والاستقلالية من ناحية ، وتدمير القوات المسلحة العراقية بما ينطوى عليه ذلك ضمناً من إضعاف الأمن العربى فى مواجهة إسرائيل من ناحية أخرى .

وفى أعقاب الأزمة بدا أن ضرورات تأمين الدول العربية فى الخليج تفرض هيكلاً لأمن هذا الإقليم الفرعى مستقلاً عن ، وليس بالضرورة متسقاً مع نظام الأمن العربى العام . وفى هذه الحالة فإنة من المرجح أن يتم على نحو شبه دائم إخلاء النظام العربى من وظيفته الأمنية على الأقل فيما يتصل بمنطقة الخليج وبالتالي تقليصه وظيفياً ومن جماع حربى ١٩٨٠، ١٩٩٠م تبرز نتائج أساسية أهمها " بروز شخصية إقليمية خليجية مستقلة نسبياً عن النظام العربى العام ، وصعوبة صياغة موازين القوى للدرجة للغاية فى منطقة الخليج بصورة مستقلة عن النظام الدولى ، وتمددية مصادر التهديد فى ظروف اختلال الموازين الاستراتيجية الإقليمية. وبالتالي حتمية الاستعانة بضمائم أمن دولية وخاصة من جانب الولايات المتحدة والغرب عموماً فى ظروف هذه الاختلالات (٢٠) .

وفى هذا السياق كانت الاستجابة الخليجية لصدمة الغزو العراقى للكويت كما ظهرت فى قمة الدوحة التى عقدت فى ديسمبر ١٩٩٠م والقمة التالية لها متمثلة فى بروز توجه استراتيجى خليجى جديد يقوم على ضرورة الاعتماد على الذات والبناء الذاتى لتأمين جدار أمنى قوى يعتمد على دول المجلس ذاتها (٢١) .

ورغم أن قمة الدوحة لم تتخذ قراراً حاسماً في شأن الدفاع الذاتي الخليجي بصهر وتوحيد جيوش دول الخليج الوطنية حيث لم تسمح الظروف ولا الوقت بذلك إلا أنها كانت بداية أخذت طريقها نحو التحقيق من خلال مؤتمرات القمة التالية ، والمؤتمرات الوزارية حيث تم مناقشة زيادة قوات درع الجزيرة من ١٠ آلاف إلى ٥٠ ألف جندي ثم إلى ١٠٠ ألف جندي في القمة الخليجية التي عقدت بالكويت .

وفي القمة قبل الأخيرة في ديسمبر ١٩٩٣م ناقش القادة الخليجيون مسألة التكامل الدفاعي . واعتمدوا خطة لتطوير القوة الخليجية المشتركة المسماة بدرع الجزيرة . وفي هذا السياق قرر القادة الخليجيون تشكيل لجنة مشتركة من وزراء الدفاع ورؤساء الأركان في الدول الست لبحث سبل التنفيذ . واتفقوا على أن تكون القيادة في العام الأول لدولة الإمارات العربية ثم يناوبها باقي الدول الأعضاء . كما ناقش القادة اقتراح وزراء دفاع دول المجلس بإقامة شبكة إنذار مبكر لدول المجلس وقرروا للبحث في وسائل تمويل هذه الشبكة والتي قدر العسكريون تكلفتها بين ٣ ، ٥ مليارات دولار (٢٧) .

وفي محاولة لتجاوز البعد الأمني لصالح عملية تكيف إقليمي أشمل جاءت كلمات الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي إبان قمة الدوحة وما بعدها توحى بعملية مراجعة حقيقية تنطلق من أن الجرح الكويتي الذي أصاب مجلس التعاون الخليجي يحتم على دول المجلس انطلاقاً وحنوياً جديداً يستهدف التوحيد الكامل للسياسة الخارجية وفي كل المواقف السياسية ورفع جميع الحواجز الجمركية والتجارية والاقتصادية وتنفيذ الاتفاقية السياسية تنفيذاً أميناً وكاملاً وإنشاء الجيش الموحد بقيادة واحدة بحيث تنصهر في بوتقة هذا الجيش الواحد جيوش الدول الأعضاء وتوحيد النظام الأمني فضلاً عن توحيد السياسات النفطية لدول المجلس (٢٨) .

على أن التيار الاستراتيجي الخليجي الداعي للاعتماد على الذات قد واجهته مشكلات عديدة فرضت عليه ذاته إجراء مراجعة نقدية فضلاً عن تغليب تيارات

التبعية فى السياسة الخليجية بمرور الوقت وعلى أكثر من صعيد ربما كان الصعيد الأمنى أسبقها ولدواع متباينة بعضها يتعلق بالمعطيات الموضوعية للبيئة الخليجية وبعضها يتعلق باحترافات السياسات التخوية ذاتها عن أهداف صياغة الشخصية الخليجية تحت وطأة نزاعات أغلبها حدودية .

فعلى الصعيد الأمنى كشف الإدراك الموضوعى لدى دول المجلس عن قدرتها فقط على الدفاع الذاتى ضد مستوى منخفض من التهديدات أى المستوى الذى أعقب الحرب مباشرة حيل العراق أو على منواله دون قدرة فعلية على مواجهة مستوى مستقبلى مرتفع من التهديدات بقدرات ذاتية وهو الأمر الذى فرض على دول المجلس ضرورة توسيع دوائر الأمن حتى تشمل قوى دولية أو إقليمية تستطيع بناء قوة أمنية تحفظ الأمن الخليجى وفى هذا السياق دارت مناظرة حول ثلاث رؤى لبناء الإطار الشامل لأمن الخليج على النحو التالى :

الأولى : تبنت الطرح القومى وعبرت عن نفسها فى إعلان دمشق وجوهرها قدرة مصر وسوريا على تلبية متطلبات بناء القوة الأمنية فى الخليج العربى .

والثانية : تبنت الطرح الإقليمى الذى نالت به إيران وشكل معوقاً هاماً للطرح القومى الذى نالت به مصر وسوريا .

أما الثالثة : فقد تبنت الطرح الدولى الغربى الأمريكى على وجه الخصوص وهى الآلية التى تجسدت بالفعل وسادت على مثيلتها لاعتبارات نفعية وذاتية رغم سلبيتها ، يمكن تسييرها فى الإدراك الخليجى بحدود ومستويات القوة التى يمكن للولايات المتحدة توفيرها بالقياس إلى مصر وسوريا ، أو إيران أو بالاتجاهات النفسى التى صاحبت أزمة لغزو العراقى للكويت ولدت إلى نهيار الثقة الخليجية فى النظامين القومى ، والإقليمى بصفة عامة .

وبقدر ما كانت الاتفاقات الأمنية الخليجية مع الدول الغربية بتعددتها وخاصة في الحالة الكويتية حيث بلغت أربع اتفاقيات بين ١٩٩١م ، ١٩٩٣م - فضلاً عن إقامة قواعد متقدمة للقوة الأمريكية بالخليج خاصة في البحرين والسعودية كشفاً عن آليات هذا الإدراك الموضوعي للقدرات الخليجية المحدودة على صعيد الاستقلال الأمني ، فإن أزمة تحريك العراق لقواته مجدداً نحو الكويت في أكتوبر ١٩٩٤م رغم طلبها التتوري قد مثلت تأكيداً لمصدقية هذا الإدراك .

ففي خضم أزمة أكتوبر بدت القوات الخليجية عاجزة تماماً عن أي تحرك جدي كما بدت القيادة السياسية لدى دول المجلس وكما وضع في خطابها السياسي مذبذبة لطبيعة الموقف وحجم إمكاناتها فلم تسترض على عملية إعادة الحشد الأمريكي بل حاولت استدعاه من ناحية ، والتحرك عربياً حيال مصر وسوريا بالذات لاحتها على خطاب سياسي مشترك يكفل إصباح الشرعية العربية على عملية الحشد الأمريكي وهو الأمر الذي تحقق لدول المجلس بالفعل حيث بدت مصداقية الحشد الأمريكي في إطار من المساندة العربية بقوة شرعية تفوق الشرعية العربية في الأزمة الأم لأنها تجاوزت حدة الانقسام التي صاحبته في سياق عملية المراجعة النقدية لدول الضد حيالها .

وفيما يبدو أن أزمة أكتوبر قد وقعت على خط تماس تاريخي على الصعيد الأمني . حيث كان المد نحو بناء قوة دفاع ذاتي خليجية والذي بدأ مع قمة الدوحة في ديسمبر ١٩٩٠م قد هذا إلى حد بعيد مع بروز عوامل التفتيح السياسي ضد الموقف الجماعي الذي صاغته أزمة الغزو العراقي وهو الأمر الذي أعاق موضوعياً إمكانية حشده ٥٠ ألف جندي خليجي كما أوصت قمة ديسمبر ١٩٩٣م أو حتى الشروع في عملية للحشد حتى أكتوبر ١٩٩٤م والذي شهد أزمة التحرك العراقي نحو الكويت مجدداً ربما للكشف عن هذه الحقيقة وإستثمارها لصالحه بإثبات ضعف القدرات الخليجية من ناحية ، ولتعدام الإرادة لديها من ناحية أخرى وهو الفهم الذي يجعل من تدني الطموح الأمني الخليجي - إلى حد ما - أحد أسباب التحرك العراقي الأخير .

وفى السياق ذاته وعلى نحو مضاد يمكن القول بأن أزمة أكتوبر تلك كانت كاشفة لعقو للتحدى الأمنى لدول المجلس فى ظل ضعف القدرات الفعلية ، وأنها كانت أحد الأسباب الهامة لتقليص الطموح الأمنى للمجلس وهو ما بدا فى قمة ١٩٩٤م الأخيرة على نحو مبين لقمة ديسمبر ١٩٩٣م كنوع من تفعيل الإدراك الموضوعى ضد مشاعر الحماسة للمصاحبة لأزمة الغزو كما جرت العادة فى السياسات العربية المعاصرة .

وعلى الصعيد الأمنى أيضاً مثلت أزمة الجزر الإماراتية الثلاث وخاصة طنب الصغرى ، وطنب الكبرى ، وللتين احتلتهما إيران فى النصف الثانى من عام ١٩٩٢م عبر مراحل تدريجية كشفاً آخر سابقاً وسبقاً فى آن واحد لمحدودية القدرة الخليجية على الدفاع الذاتى ، وإن كشفت من ناحية أخرى عن عجز الإطار الشامل الأمريكى الصبغة أو عدم رغبته فى ضبط الموقف لصالح الأمن الخليجى حيث تمكنت إيران من الإقالات بمكاسبها دون عقاب خليجى بدت قدراته محدودة ، أو عقاب غربى ، أمريكى بدت إرادته غائبة ومصدقته غامضة .

#### وعلى الصعيد السياسى :

أدت ممارسات السنوات الأربع إلى تراجع تدريجى للطموحات الخليجية التى تفجرت بفعل أزمة الغزو وإيائها فى بناء سياسة خارجية ولحدة أو منسقة على الأكل وكان لهذا التراجع مظاهر عديدة بطول هذه الفترة ومنها على سبيل المثال :

١- المعز عن بناء سياسة متناغمة حيال إيران يمكنها أن تجسد رؤية ما للتقارب أو للتباعد أو الصداقة أو العداء أو أى نمط من العلاقات فى خضم الجدل حول إعلان دمشق ومجاوبة إيران له حدثت تبالينات نوعية فى رؤى الدول الخليجية الست لطبيعة العلاقات معها ، ودورها الأمنى المستقبلى فى الخليج فحدثت انتفاعات نحو القبول لمشاركتها من قبل البحرين وعمان ، وجاءت تحفظات سعودية - إماراتية مع تردد كويتى - قطرى . وهو الأمر الذى أدى فى النهاية لإبطاء تفاعلات إعلان دمشق سياسياً واقتصادياً مع تفرقه من مضمونه الأمنى تماماً ثم تجميده فى النهاية .

وبرغم أن دول المجلس استطاعت أن تبلور موقفاً سياسياً واضحاً حيال إيران بشأن مشكلة الجزر دعماً للموقف الإماراتي فإن قسماً من ذلك الموقف لم تفرض نفسها على بقية المرحلة وأتساق تفاعلاتها فيما بعد حيث سعت قطر لتحسين علاقاتها بإيران عندما تفجرت مشاكل الحدود بينها والسعودية ثم البحرين ولم تر قطراً أن هناك تناقضاً بين التزاماتها تجاه مسألة الجزر في ضوء انتمائها مع الإمارات للمجلس ، وبين رغبتها في المناورة ضد السعودية والبحرين حيال العراق ثم إيران لما اعتبرته تحالفاً أو محوراً سعودياً - بحرينياً .

٢- العجز عن بناء سياسة موحدة ضد العراق أيضاً . ففي إطار القدرة العمانية على ضبط النفس ، والرؤية العمانية والمعالجة الهادئة استمرت العلاقات العمانية - العراقية رغم بعض البرود أو حتى مظاهر الجمود التي شابتها .

وفي سياق المناورة القطرية ضد ما اعتبرته محوراً سعودياً - بحرينياً داخل المجلس أعادت قطر علاقاتها الدبلوماسية مع العراق برغم هبوط مستوى التفاعلات السياسية بينهما وهي الحقيقة التي لم تحل دون مطالبة قطر برفع الحصار عن العراق وبدء المصالحة معه في مناسبات عديدة .

وأيضاً اختلفت الرؤية للبحرينية والسعودية عن الإماراتية بين تردد إزاء العراق القيس أثواب عديدة ، وبين حماسة بدت في مناسبات إعلامية ومبادرات سياسية عديدة . وذلك بغض النظر عن العقدة الكويتية التي تستند إلى ركائز وتكشف عن ملامسات أكثر تعقيداً .

٣- العجز عن إدارة ديموقراطية للعلاقات الداخلية بين دول المجلس فجوهراً هذا المظهر يتمحور حول لزمات الحدود التي بدت آليات المجلس عاجزة عن التعامل معها سواء لحلها أو حتى مجرد تجميدها وخاصة في حالة الأزمة الحدودية بين قطر والسعودية خلال عام ١٩٩٢م . والتي دفعت - في سياق التصعيد - للتقارب القطري - الإيراني والقطري - العراقي . ثم قيام قطر بسحب جنودها المشتركين في قوة درع الجزيرة وأخيراً تهديدها بعدم حضور القمة الخليجية في

ديسمبر ١٩٩٢م ولم تكشف الأزمة هذه عن عجز الآليات القانونية للمجلس فقط في حل النزاعات بل كشفت عن رفض قطر للوساطة السياسية الإماراتية - الكويتية وبالتالي رغبتها في تعطيل الآليات السياسية له وتفريغه من مضمونه كنظام إقليمي وذلك بالرغم من أنها قد قبلت الوساطة المصرية وأذنت لها بحضور القمة وتجميد النزاع بوضع مبادئ لحله بغض النظر عن مدى تحقق هذا الحل مستقبلاً .

وفي السياق ذاته جاءت أزمة الحدود بين قطر والبحرين لتكشف عن الممارسات ذاتها وخاصة تصعيد قطر للنزاع وإصرارها على عرضه على محكمة العدل الدولية ضد الرغبة البحرينية في وساطة خليجية سعياً من قطر لتجديد ما تدعيه من احتياز سعودي للبحرين وبالتالي احتياز خليجي لها . ورغم عودة قطر في شهر فبراير ١٩٩٥م للوساطة الخليجية - السعودية إلا أن نتائج إيجابية لم تتحقق بعد .

٤- العجز عن بقاء رؤية مشتركة تجاه تفاعلات السلام الإقليمية فعلى المستوى الأول بدت الاستجابات الخليجية للدول المتفاوضة خاصة فلسطين والأردن محكومة بالدوافع والخبرات الذاتية فبينما تأخرت الكويت وترددت السعودية اندفعت قطر وتحمست الإمارات لدفع الجهود العربية نحو التحول السلمي وذلك برغم القرارات الجماعية للمجلس وعلى المستوى الثاني للتفاعلات وهو التعاون الإقليمي الشرق أوسطي فإن القرار المشترك برفع المقاطعة الخليجية - لإسرائيل من الدرجتين الثانية والثالثة لم يحجب تبينات أخرى في درجة الحماسة نحو هذه التفاعلات خاصة من جانب قطر وعمان اللتين اتخذتا مواقف عملية ، ومارستا خطاباً إعلامياً غابت عليها الحماسة وخاصة في مؤتمر الدار البيضاء بنهاية أكتوبر ١٩٩٤م .

٥- التباين النسبي لمواقف دول المجلس بالتبعية حيال المصالحة العربية وهي قضية الساعة ولا شك حيث ارتبطت المواقف حيالها بالموقف من العراق إلى حد بعيد ، ثم درجة الحماسة نحو التعاون الإقليمي ومستوى رؤية الأطراف

الخليجية لجدوى وأهمية للنظام العربي وأنه إلى حد ما . ومن جماع تحديات الصعيد الأمنى ، ومظاهر التراجع على الصعيد السياسى تتأكد حقيقة إبطاء تفاعلات بناء الهوية الخليجية فى سياق عملية المراجعة النقدية لمكونات وانتماءات واتجاهات الشخصية الخليجية فيما بعد حرب الخليج للثانية فى إطار دوافع وملابسات ومحددات ننكرها فى إيجاز فيما يلى :

١- أن ثمة رغبة تعوزها القدرة فى بناء ودعم هوية خليجية إقليمية فيما بعد أزمة الخليج الثانية . صحيح أن بعض الخلافات قد حدثت على الصعيد السياسى أعاق التوحد الكامل فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية ، وأن ثمة أزمات حدودية قد ثارت وفالقت إشكالية إدارة العلاقات الداخلية ، ولا شك أن هناك حدوداً على قدرتها فى تلبية متطلباتها الأمنية فى ظل إمكاناتها المحدودة وبالذات ديموجرافياً ولكن الأمر الهام هنا أن محاولة حقيقة لتأكيد هذه الهوية بشتى جوانبها قد جرت على أكثر من صعيد وأنها جاءت نتيجة الإحساس بوجود هذه الهوية أصلاً على الأقل فى بعدها الجغرافى ومكونها الطبيعى الاقتصادى وهو الأمر الذى يؤكد خصوصية الإقليم رغم تجانسه الدينى والتاريخى والثقافى مع العالم العربى ككل والتحالف السياسى معه فى ظل النظام العربى للحالى المتمحور لأكثر من نصف قرن حول الجامعة العربية .

فإذا ما كانت القدرات الموضوعية أعاق الطموح الأمنى ، والخلافات الآتية قد أعاق الطموح السياسى فإن عملية التراجع المصاحبة لهما تبقى رهناً بالقدرات لا الرغبات مما يجعل إيقاف هذا التراجع رهناً بتغيير البيئة الداخلية الوطنية والإقليمية لصالح تلك الهوية " حيث إن صنع الاختيارات الاستراتيجية والخاصة بالنظم السياسية والاجتماعية الداخلية وبالنظم الإقليمية المستوعبة للهوية الخاصة بمجتمعات معينة ليس قراراً يتخذ فى لحظة زمنية ما ، بل وليس مجموع قرارات سياسية مهما كانت هامة وإنما إيجاد صيغة تجمع على نحو متلف الجوانب المختلفة للشخصية الوطنية وتستجيب للحاجات الموضوعية لتطور المجتمعات فى نفس الوقت على نحو يسمح لها بالنمو الصحى والإيجابى <sup>(٢٤)</sup> .



٢- إن التراجع على صعيد بناء الهوية الخليجية فى أعقاب النجاحات التى ولدتها القناعات النظرية بذلك فى ضوء الحماسة التى فجرتها أزمة الخليج الثانية لم يصاحبه اندفاع مواز له على صعيد دعم الهوية القومية . حيث أثبت الصعيد الأمنى من خلال تجميد إعلان دمشق وخاصة للبعد الأمنى له ، والصعيد السياسى من خلال استمرار العقدة العراقية ، واندفاع البعض نحو إيران - غير العربية - وفى ظل استمرار المعجز عن تحقيق المصالحة العربية مع الاندفاع نحو التعاون الإقليمى لدى البعض . أثبت ذلك كله أن هذا التراجع لم يكن لصالح المكون القومى فى الشخصية الخليجية ويؤكد على أن " أحد الآثار الهامة لحرب الخليج كان هو مراجعة المحتوى السياسى للهوية القومية فى منطقة الخليج العربى وبصفة أخص فى الكويت مع ما تتضمنه هذه المراجعة من نوع من فك الارتباط النفسى بالنظام العربى والفتور حيلاله وذلك فى إطار عملية مراجعة ثقافية أوسع تؤكد على أن الشخصية الوطنية الخليجية قد تطورت أيضاً تحت تأثير عمليات تحول ثقافى بالغ الأهمية حيث تمت مراجعة فعلية للبعد العربى (٧٥) .

٣- إن محدودية القدرة على الاعتماد الذاتى وخاصة على الصعيد الأمنى قد دفع نحو الارتباط بالنظام الدولى وخاصة مع الولايات المتحدة التى تأنى على قمته فى أعقاب إدارتها للحشد الدولى فى أغسطس ١٩٩٠م ثم أكتوبر ١٩٩٤م وقد بلغ حجم ومدى الارتباط بالنظام الدولى أن الولايات المتحدة أخذت تمارس بسهولة سياستها للاحتواء المزدوج لتضع نفسها وسيطاً محورياً للعلاقات الخليجية - العراقية إلى الحد الذى اعتبرت للكويت معه أن موافقة مجلس الأمن ضرورة أساسية للمصالحة الكويتية والخليجية - العراقية - كما سلف للبيان - برغم وضوح الدوافع الأمريكية إقليمياً ، واقتصادياً ، ولتجذير استمرار الوضع الراهن وإخضاعه لأهداف الاحتواء ، والابتزاز الذى ذهبت معه الولايات المتحدة إلى حد للمطالبة بتكاليف الحشد قبل البدء فى عملية الحشد العسكرى فى الأزمة الأخيرة وفى هذا الإطار يمكن القول بأن بعض سمات الحداثة التى أخذت طريقها إلى الشخصية الخليجية فيما بعد أزمة حرب الخليج الثانية وخاصة فى مكوناتها السياسى والثقافى

لصالح بعض الاقترابات نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان والاهتمام بالرأى العام والحرية الإعلامية للنسبية وبالذات فى الكويت مصاحبة لتجدد وتطور العمل بالمجلس الوطنى للكويتى ومجلس الشورى السعودى وبرغم أن جزءاً منها يعزى للكشف العالمى الذى هو إحدى سمات للكونية بوجه عام إلا أن جزءاً هاماً منه يعزى لعملية المراجعة إزاء الشخصية القومية والاندفاع نحو النظام الدولى فى إطار العلاقة الجديدة مع الغرب التى بلّغت تشبه التحالف بالتبعية فيما بعد حرب الخليج الثانية فى ظل اتجاه عام يدفع ثقافياً نحو الجوانب المستحدثة على حساب الموروثة فى الشخصية الخليجية .

ومن جماع ما سلف يمكننا القول بأن ثمة تفاعلات عميقة جرت وتجرى بين مكونات الشخصية الخليجية سواء بين الموروث للتاريخى والمستحدث العصرى فيما أسميناه بتنآزع المرجعية ، وسواء بين نطاقات الانتشاء والهوية الوطنية والقومية ، والعالمية .

وخلاصة القصد هنا - ويمكن الخطر أيضاً - أن عمليات التفاعل هذه تجرى لصالح الهوية الوطنية بدافع الرغبة ، ولحساب الهوية الكونية بدافع القدرة أحياناً وللرغبة أحياناً أخرى ، وضد الهوية القومية إلى حد بعيد فى سياق عملية المراجعة عبر المحددات السالف يبقها .

أن تغريغ إعلان دمشق من مضمونه للقومى لم يكن هدفه الحصول على دعم القوة الأمريكية المتميزة فقط . ولكن أيضاً تجنب الآثار الثقافية السياسية القومية المترتبة على الأمن القومى . إن دول الخليج فى سياق عملية المراجعة وتحت وطأة وانهيارات الأزمة نفسياً وجدت أن أمنها إذا لم يكن ذاتياً فلينه سوف يكون مدفوع للثمن . ولذا فقد كان الاختيار لقوة ضبط وأمن تحمل ثقافة عالمية يمكن للتعامل معها من منطق التسامح والاختيارية ، بينما للقوة القومية المصرية - السورية تعد قوة ثقافة تفرض للترلمات وتتآزع فى الانتماءات وتضغط نحو كل ما هو قومى فى الوقت الذى كان هدف هذه الدول - خاصة - الكويت - تحية القومى السياسى

والأمنى وحتى التقاطى كنوع من التحايل على الذكورة القومية وخبراتها التى بدت مريرة ومحبطة فى هذه اللحظة التاريخية .

وأخيراً يجدر القول والتأكيد على أن الذهاب بعيداً بخصوص هذه المراجعة يبدو ولا شك أمراً مثالياً ، وكذلك الذهاب إلى حد القول بانتفاء هذه المراجعة . ويبقى القول إن عمليات تفاعل وثيدة وبطيئة لا زالت تجرى ، تدور وتتعثّر ولكنها لا تتوقف وذلك يعنى أن ثمة إمكانية ببقية للتأثير فى اتجاهها نحو المكون القومى الشامل وأملنا فى ذلك أن تنتفى مرارات اللحظة التى خلقت المراجعة ذاتها أو حبنتها أو عجلت من تنفّحها لصالح الرؤية التاريخية الثقافية القومية التى لا شك وأنها سوف تدفع نحو تماسك النظام العربى ودعمه إقليمياً أما الاحتمالات البديلة الممثلة فى الاندفاع نحو للداخل الوطنى أو الخارج العالمى ضد المحيط القومى فإنها ولا شك سوف تدفع نحو عملية تقليص إقليمي تجرى على حساب للنظام العربى قد تكون حادة ومؤثرة فى ظل لحظة تاريخية أخرى تدفع بالإقليمي ضد القومى تحت مسميات التعاون الشرق أوسطى ذلك المصطلح الأثير والغامض فى آن واحد .

#### رابعاً : الانشغال الإقليمي المقاربي :

يعرف النظام العربي بأنه " منظومة البلاد العربية من موريتانيا إلى الخليج والذي يربط بين أعضائه عناصر التواصل الجغرافي والتماثل في عديد من العناصر اللغوية والثقافية والتاريخية (٣١) .

وبهذا التعريف يمثل الإقليم المغاربي الكبير جزءاً من النظام العربي باعتبار التجانس ولكن في الوقت ذاته يمتلك هذا الإقليم بعض التباينات وخاصة على صعيد التطور التاريخي والتوجهات الثقافية المعاصرة فضلاً عن الخبرة السياسية المدعمة بالجغرافيا مما يؤكد خصوصية هذا الإقليم ويجعل منه نسقاً متميزاً في تطوره التاريخي وحتى نشأة النظام العربي في أواسط القرن الحالي .

غير أن نشأة النظام العربي في عام ١٩٤٥ م . ثم بروز للتحدي الصهيوني بشكل سافر منذ عام ١٩٤٧ م فضلاً عن التوحد التاريخي في مقاومة الاستعمار الغربي على كامل الخريطة العربية خاصة في الخمسينيات والستينيات أدت جميعها إلى عملية دمج داخل النظام العربي بين مشرقه ومغربيه بالمعنى السياسي والثقافي تبلورت في موجة التعريب ضد الفرانكفونية التي سادت في المغرب العربي ، وأيضاً التوحد المغربي مع المشرق العربي في مواجهة الخطر الصهيوني .

" وليس هناك دليل أبلغ على ذلك من مواقف دول المغرب العربي وشعوبه طوال معظم السنوات منذ بداية الاستقلال وقبله حتى الآن وهو الموقف الذي تبلور لا في تضامنها مع دول المشرق في مواجهة إسرائيل فحسب بل وفي اعتبار ذاتها أحياناً وخاصة منذ بداية الثمانينات مسئولاً رئيسياً عن مصير الشعب الفلسطيني ومواصلة النضال العربي ضد إسرائيل بعد انكماشه في المشرق أيضاً (٣٢) كما عمق من التيار القومي والعروبي داخل المغرب العربي وزاد من إيمانه في النظام العربي منذ ١٩٧٨ م نقل مقر جامعة الدول العربية إلى تونس في أعقاب مؤتمر بغداد وتجميد عضوية مصر في الجامعة . الأمر الذي جعل الإقليم المغاربي جزءاً محورياً في تفاعلات النظام العربي .

على أن هذه التفاعلات القومية للإقليم المغاربي لم تحل تماماً دون أن يعيش الإقليم إشكالية للتجانس - الخصوصية على الأقل في السياق الجغرافي الذي يؤكد وحدة المتصل المغاربي وإن لم يبلغ الشعور بالخصوصية المغاربية حد الحديث عن قطعة مع للنظام العربي .

وفي ظل الحرب العراقية - الإيرانية حدث تطور هام على المساحة العربية. جوهره التحرك نحو الإقليمية أو التجمعات الجهوية فبرغم أن هذا التطور يجد جذوره في المادة للتسعة من ميثاق جامعة الدول العربية والتي نصت على أن " للدول الأعضاء الرغبة فيما بينها في تعاون أوثق أن تعقد ما تشاء من الاتفاقيات لتحقيق هذه الأغراض " إلا أنه قد تحقق بفعل تطورات سياسية ذات أبعاد أمنية هامة عمقت الإحساس بالهويات الخاصة خاصة الجهوية على حساب الهوية القومية الجامعة وذلك لأن عملية تفكيك للأمن القومي العربي قد جرت بفعل الحرب هذه . وضد المؤلف العربي الذي ظل منذ نشأة نظامه يؤكد وحدة هذا الأمن ويبلوره في الصراع العربي - الإسرائيلي وحول القضية الفلسطينية بالذات .

فيعد عام واحد من اشتغالها ولتلبية متطلبات الأمن الخليجي نشأ مجلس للتعاون الخليجي عام ١٩٨١ م . ويعد توقف هذه الحرب بعام واحد نشأ مجلس التعاون العربي ليجمع مربع القلب العربي . وبرغم أن نشأة هذا المجلس حملت طابع المناورة حيث إنها نشأة لا تستند إلى تمايز جغرافي أو سياسي أو ثقافي واضح وإنما لدوافع سياسية مرحلية خاصة بالاحتواء والتكيف ، إلا أنها جاءت مواكبة ودقيقة لتحرك مغاربي مماثل وعلى أسس تاريخية وثقافية وجغرافية أكثر عمقا وتحققاً .

وفي هذا السياق أنشئ اتحاد المغرب العربي في ١٧ فبراير ١٩٨٩م تجبراً عن الخصوصية المغاربية ، وفي إطار للتجانس العربي الذي لا يمنع ذلك بل يحبزه بنص الميثاق للقانوني المعبر عن هذا التجانس الاجتماعي والتاريخي والثقافي والحضاري للعلم ولقد شهد علما ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ وحتى أزمة الغزو العراقي

للكويت جداً عربياً حول تأثير هذه التجمعات الجهوية التي احتوت ثلاثة أرباع الدول العربية على تماسك النظم العربي وقومية تفاعلاته وتوزع الجدل بين تيارين هامين :

الأول : يؤكد على الأثر السلبي لها باعتبارها تحركاً نحو الهويات الجزئية ضد الهوية القومية أو على الأقل الموازية لها والمنقطعة عنها .

والثاني : يؤكد على الأثر الإيجابي لها ويعتبرها خطوة انتقالية نحو الوحدة القومية . وهو ما تجلّى في مشروع فكرى كبير شغل المثقفين السياسيين العرب وأشرف عليه مركز دراسات الوحدة العربية وحمل عنوان " مشروع استشراف مستقبل العالم العربي " .

على أن الحكم الدقيق على صحة أى من التيارين لم يكن ممكناً إذ فاجأ العراق الجميع بخزو الكويت فتهار مجلس التعاون العربى ، وتدعم مرحلياً مجلس التعاون الخليجى ، بينما كان اتحاد المغرب العربى غير مخاطب مباشرة بالأزمة ولذا كان تأثيرها عليه وثيداً وإن كان عميقاً ويمكن القول إن الفترة بين ١٩٩٠م - ١٩٩٤م قد مثلت مرحلة خاصة فى حياة الإقليم المغاربى الكبير تميزت بعمق وحدة الإشكالية بين التجانس العربى والخصوصية المغاربية . وتفسير ذلك أنه فى الوقت الذى كرست فيه حرب الخليج الثانية درجة التمايز بين المغرب الكبير والنظام العربى فإنها كرست فى الوقت ذاته تمايزاً آخر بين دول المغرب العربى ذاتها بفعل الموقف المتباين نسبياً إزاء الحرب نفسها ، ثم أزمة الهوية والأمن فى الجزائر ، وأزمة لوكبرى ، وحتى للروى حيال الشرق أوسطية كمنط وإطار مستقبلى لتفاعلات سلمية إقليمية فى أعقاب الانعطاف السلمية فى مسار الصراع العربى الإسرائيلى ومنذ ١٩٩٣م وعبر محددات أساسية هى :

(١) عام ١٩٩٠م ونتائج حرب الخليج فى تكريس الخصوصية المغاربية :

الواقع أن حرب الخليج قد حملت بنور تطورين هامين على هذا الصعيد وهما :

الأول : هو قرار القمة العربية التي عقدت بالقاهرة في ١٠ أغسطس بعودة جامعة الدول العربية إلى مقرها الأصلي بلقاهرة . وهو الاتجاه الذي تلكد فقط في هذا التاريخ وكان الجدل حوله والتتبع به قائماً منذ عودة مصر لعضويتها بالجامعة ولا شك أن هذا القرار كانت له آثاره العميقة في المشاعر المغاربية وخاصة التونسية ضد عملية الإنماج التي دعمتها مرحلة وجود الجامعة في مقرها المؤقت بتونس ولعل الدليل على تلك الأهمية محاولة الدول للمغاربية وخاصة تونس اعتبار أن هذا المقر التونسي مقراً ثانياً للجامعة على نمط المقر الأوروبي للأمم المتحدة . وهي الفكرة التي لم تلق رواجاً أو دعماً في سياق الأجواء الملتهبة بحرارة الأزمة آنذاك .

الثاني : وهو تبني موقف مغاربي عام - عدا المغرب - له من السمات - رغم بعض التباينات الدقيقة التي لم يحاول العقل الخليجي تفهيمها حيث افتقد الدافع والوقت في آن واحد - ما جعل هذه الدول تكف في تحالف دول للضد التي ساندت العراق وحسبما تسميها الأدبيات الكويتية .

وكانت نتيجة هذا الموقف أن وقعت للدول المغاربية وطيلة عامين على الأقل هما ١٩٩١م ، ١٩٩٢م في إسار للتحالفات للجامعة التي هيمنت إلى حد بعيد على التفاعلات العربية - العربية الأمر الذي ولد لديها عدم القدرة على تدعيم تفاعلاتها العربية فضلاً عن متغير عدم الحماسة أو الرغبة الذي تولد لديها بفعل التطور الأول ومع عودة الجامعة فعلاً إلى مقرها الأصلي بلقاهرة في ١٠ سبتمبر ١٩٩٠م والواقع أن المغرب العربي كان يشعر أصلاً وقبل أزمة الخليج بحاجة إلى الاعتراف على ذاته وحل معضلات بناء خصوصياته الإقليمية والقطرية غير أن ذلك لم يكن ليؤدي بالضرورة إلى انتصار التيار الداعي إلى العزلة عن الشئون العربية لولا نتائج أزمة الخليج وخاصة مع عودة للجامعة العربية إلى القاهرة ، وهو ما عمق من نفوذ هذا التيار وكشف عن نفسه في فتور عام حيال النظام العربي فيما بعد أزمة الخليج وحتى استقرت فجوة كبيرة نوعاً بين المغرب والمشرق العربي بصورة ملموسة

وحيث تركزت معظم التفاعلات داخل كل من هذين الجناحين طيلة العامين ١٩٩١م - ١٩٩٢م مع تصاعد علاقات ثنائية أحياناً بين قطر من المغرب وآخر من المشرق وخاصة حالة العلاقات المصرية - اللبنانية ، والجزائرية - السورية دون أن يعنى ذلك تجسيراً للفجوة فيما بين الجناحين جماعة وتعتبر تلك نتيجة منطقية لتطورات أزمة الخليج ، ولواقع الهبوط فى مكانة الجامعة فى السياسة العربية وهى القطرة الحقيقية بين المشرق والمغرب العربى كمجموعتين لهما قدر من التمايز والاستقلالية النسبية جغرافياً وتاريخياً وثقافياً<sup>(٢٨)</sup> .

(٢) عام ١٩٩٢ وأثر الأزمة الجزائرية فى تقليص الخصوصية المغاربية :

حيث كان لأزمة الجزائر الداخلية والتي تفجرت بنهاية ١٩٩١م وبداية ١٩٩٢م دور هام فى تقليص المد نحو تدعيم الإحساس ، وبممارسة تفاعلات هذه الخصوصية . لأن الجزائر فى الحقيقة هى قطرة الاتحاد المغاربى فهى الأكثر سكاناً والأوسط موقعاً فضلاً عن ثرائها الطبيعى ، وتوازن هياكلها الاقتصادية إذ إنها تعد دولة زراعية - استخرلجية - صناعية - إلى حد ما .

وقد لعبت الأزمة الجزائرية دورها التقلصى هذا على صعيدين هامين :

الصعيد الأول : وهو ثقافى جوهره إيراز للهوية الإسلامية فى الجزائر والتي بدت تطوراً مفاجئاً نوعاً ما على صعيد عملية بناء الهوية فى الجزائر إذ أن التنافس كان قد استقر فيما قبل أزمة الخليج بين الهويتين القومية والمغاربية وحتى أدت الأزمة ذاتها إلى تفجر التيار الإسلامى على كافة وجوه الاعتداليه والعنيفة وما بينها على أنقاض القومية الثورية فى الجزائر ذاتها بصيغتها الاشتراكية فضلاً عن بعض البلدان العربية الأخرى ومنها تونس إلى حد ما ، والمغرب وبرغم العنف الدائر فى الجزائر ، وللتبليكات ، فيما بين العنف الداخلى ، وتيارات الاحتجاج فى الخارج إلا أنه من الصعب القول بأن الأزمة الجزائرية ذات طابع أمنى مجرد أو حتى أسلمى فلا يمكن تفسيرها إلا من منظور للهوية وفى إطار حالة تفجر حاد وملتهب ساعد عليها طابع الشخصية للجزائرية نفسه . ولما كان تيار العالمية



الإسلامية الذي ينتمى إليه التيار الإسلامي الجزائري بوجه عام يرفض مبدئياً نطاق الانتماء الأضيق منه وطنية كانت أم جهوية أم قومية فإن الأزمة الجزائرية بتداعياتها الثقافية تكون قد فجرت هوية ثلاثة أوسع تعارض للهويات الأضيق ومنها الهوية المغاربية بما يسمح بالقول بدور الأزمة تلك في تقليص الخصوصية المغاربية.

والصعيد الثاني وهو الصعيد السياسي الخاص بالاستقطابات والعداءات التي فجرتها هذه الأزمة مغاربية من ناحية ، ودورها في تجميد تفاعلات الاتحاد عملياً من ناحية أخرى .

ففي سياق الاستقطابات التي أحنتها الأزمة مباشرة . تلك المتعلقة بالعلاقات الجزائرية - التونسية خاصة ١٩٩١م ، ١٩٩٢م أيضاً العلاقات الليبية - الجزائرية فيما بعد تصريح الغدافي في ١٩٩٣م باستعداده للوساطة بين الإسلاميين والحكومة وهو ما اعتبرته السلطة في الجزائر دعماً للإسلاميين وردت عليهم بالسماح للمعارضين الليبيين بعقد مؤتمرهم بالجزائر على الحدود بين الدولتين .

وفي إطار الاستقطابات غير المباشرة لعبت الأزمة دورها في تجنب وتوتر العلاقات الجزائرية - المغاربية حيث ارتبط الموقف المغربي من الإسلاميين بالموقف الجزائري من جبهة البوليساريو في صراعها مع المغرب حول إقليم الصحراء وهو النزاع الممتد والمطروح لفترة طويلة على الأمم المتحدة في انتظار إجراء عملية الاستفتاء المقرر لها نهاية العام الحالي أو أوائل العام القادم . حيث تبع كل سلوك مغاربي سلبى حيال حكومة الجزائر في صراعها مع الإسلاميين ، سلوك جزائري مماثل حيال الحكومة المغربية في نزاعها مع البوليساريو .

وغنى عن البيان أن الاتحاد المغاربي لا يتصور انتظام تفاعلاته في ضوء توتر العلاقات بين الدولتين فهما مركز وقلب تفاعلاته .

ولما على صعيد تفاعلات الاتحاد ذاته . فنتيجة هذه الاستقطابات والمعادلات فضلاً عن الانشغال الجزائري الحاد بالدخول لم يكن متصوراً أن يحقق الاتحاد خطوات عملية هامة على طريق التكامل وهو لم يحقق بعد القدرة على التماسك الداخلي بين أعضائه ولذا لم يكن غريباً أن تطلب الجزائر مثلاً تأجيل القمة السادسة من ديسمبر ١٩٩٣م وحتى إبريل ١٩٩٤م . . . وهي القمة التي عقدت في تونس بعد أن تأجلت مرتين .

ومن جماع المؤثرين التقافى والسياسي لعبت الأزمة الجزائرية ولاشك دوراً مؤثراً في تقليص المد نحو الخصوصية المغربية وإن لم يكن ذلك في صالح التجانس العربي الأمر الذي لم يسمح بوقف المراجعة السلبية حيال النظام العربي فوما بعد أزمة الخليج الثانية .

(٣) ١٩٩٢م ودور أزمة لوكيردي في تقليص الهوية المغاربية :

ولقد لعبت الأزمة الليبية مع الغرب دورها هذا من خلال آليتين :

الآلية الأولى : وهي تحجيم للنشاط الخارجي للاتحاد . فمن ناقلة القول أن الاتحاد الأوروبي عموماً ، وشمال المتوسط خصوصاً يحتلان أهمية قصوى على قائمة اهتمامات الاتحاد المغاربي وذلك فيما تجسده آليات الحوار المغاربية - الأوروبية المتعددة وخاصة صيغة (١٢+٥) ، (٥+٥) وهما الآليتان اللتان تعثرتا تحت وطأة الضغط الأمريكي والأوروبي على ليبيا ودول الاتحاد عموماً بذريعة عدم التوافق مع دول الاتحاد جماعياً وهو الذي يضم بين أطرافه دولة متهمه دولياً أو أمريكياً . وبرغم أن الصيغة الفردية للبديلة للحوار الأوروبي - للمغاربي والتي تطرحها الدول الأوروبية تفادياً لهذا المأزق فإن هذا الموقف الأوروبي قد أدى إلى حد بعيد إلى تغريغ مضمون الحوار وتهميش دوره في هذا الصدد .

ولما كان من الطبيعي والثابت أن ممارسة أى كيان أو بنيان لوظيفته يدعم من شعوره بالفعالية وإحساسه بالهوية الذاتية . فلا شك أن تهميش أو تجميد أحد أهم الأبعاد الخارجية فى سياسية الاتحاد المغاربى ونشاطه لابد وأن يدفع نحو تقليص الهوية المغاربية نوعاً ما .

**الآلية الثنائية :** وجوهاً يبرز عجز الاتحاد فى مواجهة التحديات الخارجية فليس جديداً القول بسيادة شعور عربى عام ومغاربى خاص بعدالة الموقف الليبي حيال الضوابط القانونية ، فضلاً عن إحساس عميق بترائعة الموقف الغربى عامة ولدوافع تتعلق بعملية تسكين ذبول النظام الدولى للحرب الباردة فى إطار قيم ونظام ما بعد الحرب الباردة . ومن تلك الذبول التيار القومى الذى تجسده ليبيا . وإزاء المعز المغاربى عن الدفاع عن أحد الأعضاء برغم الإحساس بعدالة موقفه لابد وأن يتخلل شعور بالمرارة لدى ليبيا وشعور بالإحباط لدى بقى الأطراف وهو الأمر الذى يدفع نحو تندى الإحساس بجدوى وقمة الاتحاد بوجه عام وبالتالى تقليص الشعور بالذاتية والخصوصية التى يجسدها .

ومرة أخرى نؤكد على أن هذا المتغير السلبى إزاء الهوية المغاربية لم يصاحبه المتغير النقيض إزاء الهوية القومية إذ إن العجز المربى العام كان أبلغ مدى وأكثر وضوحاً فى تبرير الأمر الواقع .

(٤) ١٩٩٤م . ومغزى الاندفاع للتونسي - للمغربى تجاه للشرق أوسطية بالنسبة للهوية المغاربية :

برغم كل الجدل حول قبول أو رفض أو أبعاد للتعلون الإقليمى للشرق أوسطى يبقى الأساس العام لهذا متمثلاً فى خفوت حدة الإدراك القومى الثقافى والسياسى لصالح الإدراك الإقليمى وما عداه .

وفى مؤتمر الدار البيضاء الذى دعت إليه منظمتان غير رسميتين هما مجلس العلاقات الدولية الأمريكى ، والمنتدى الاقتصادى العالمى " ديقوس " تحت رعاية الملك المغربى الحسن الثانى نلص عدّة سمات أو دلائل ذات مغزى هى :

(أ) أن الداعي للمؤتمر منظمين غير رسميين وليستا جزءاً عضوياً من مفاوضات السلام فهما ليستا لجننتين عامتين جماعيتين من لجان التفاوض الجماعي الإقليمي حول القضايا السلمية التي تهم الجميع وخاصة التعاون الاقتصادي مثلاً . ولذا فرعاية الملك الحسن للمؤتمر في ذاتها تبدو نوعاً من الحماسة لأنماط للتعاون الإقليمي في ذاتها إذ يبدو المؤتمر بلا ثمن سياسي في حسابات السلام العربي - الإسرائيلي بصورة مباشرة على الأقل وهو ما يتلقى مع اتجاه الفقه العربي القائل أولاً بالاحادية للتعاون الإقليمي كتمن للسلام والأرض ، وثانياً بضرورة التماسك إزاء شر لابد منه من خلال ربط المراحل التعاونية بالسلامية .

(ب) للمناخ التكالبي على التعاون مع إسرائيل التي بدا حضورها مجسماً . حيث تمتع وفداها بثقل عددي كبير ، وتمتعت مشاريعها المطروحة بنسبة ٧٥٪ من حجم المشروعات الاقتصادية الإقليمية وحيث حدث تكالب عربي وخاصة من المغرب وقطر وتونس والبحرين بالذات على التعاون الإقليمي حيث قيل عن اتفاقيات وقعت بالفعل .

(ج) للتناول السلبي لقضية القدس في خطاب الملك الحسن نفسه وهو ما احتوى شبه تماهل في طرح الموقف العربي برغم رئاسته نفسه للجنة القدس وذلك ضمن مناخ بدا أكثر تفاؤلاً ، وتكالباً .

(د) مسمى المؤتمر نفسه والذي حمل مؤتمر التعاون الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا . ولعل الفصل بين الشرق الأوسط وضمنه الدول العربية وبين شمال أفريقيا " دول الاتحاد المغاربي " يحمل من دلالة إمكانية الانسحاب الإقليمي بلا تكتل قومي وهو الشرط الذي يؤكد عليه كل الباحثين في سياق تناولهم العربي للتعاون الإقليمي .

إن إجماع الدلالات الأربع بقدر ما يحمل من تقليص للهوية القومية فهو يحمل تحديداً على الأقل للهوية المغربية وأيضاً الإسلامية إذ إنه ينم عن توجه كوني بدأ من خلال الدول التي حضرت للمؤتمر من أنحاء العالم وإقليمي يستند في أسسه الثقافية إلى مقولات الكونية ذاتها في التفاعل والاتصال وإدارة الاقتصاد العالمي .

وبذا يبدو الاندفاع المغربي - التونسي حيال التعاون الإقليمي في المؤتمر وما بعده ضمن دلالات عديدة - دليلاً على تقليص الهوية المغربية أو تحييدها مؤقتاً لحين اتساق معطياتها الخاصة بالتماسك الدلخلي على الأقل .

وهكذا يمكن القول بأنه بينما عمل المحدد الأول وهو نتائج حرب الخليج في اتجاه دعم الهوية أو الخصوصية المغربية التي أخذت تتشكل سياسياً منذ ١٧ فبراير ١٩٨٩م كبلورة لإحساس عام بالخصوصية الثقافية يدعمه الاتصال الجغرافي . فإن المحددات الثلاثة التي أحاطت بعمل الاتحاد منذ ١٩٩٢م وحتى الآن وهي الأزمة الجزائرية للدخيلة ، والأزمة الليبية مع الغرب ، والتحرك المغربي - التونسي المنفتح نحو الشرق أوسطية جمعها قد لعبت دوراً موقفاً لتنامي الشعور بالخصوصية المغربية . وربما تشي مسيرة الاتحاد القطعية بهذه الحقيقة .

ففي عام ١٩٩١م وفي قمة الدار البيضاء وفي سياق الانقطاع المغربي - العربي نسبياً على الأقل وفي إطار قوة دفع أزمة الخليج أُنجزت القمة على الصعيد المؤسسي عدة قرارات بإنشاء مؤسسات هامة عديدة هي مجلس للشورى بالجزائر ، والأمانة العامة للاتحاد في المغرب ، والجامعة المغربية في ليبيا ، الهيئة القضائية في موريتانيا ، والمصرف المغربي للتنمية والتجارة الخارجية في تونس .

وفي قمة تونس في إبريل ١٩٩٤م والتي صاد أجواها عدة مصالحات ولو جزئية خاصة للمصالحة الليبية - الجزائرية تم إقرار إنشاء مؤسستين جديدتين الأولى هي الوكالة المغربية للسياسة ، والثانية هي الاتحاد الرياضي للمغربي ولطبيعة لحظات الاتفاق التاريخية لأطراف الاتحاد والتي تأتي وميضة موقفة ، فإن جل الإنجازات تبقى مؤسسية فقط ذلك لأن عملية اتخاذ القرار بإنشاء مؤسسة ما قد

يسمى هذه اللحظة التاريخية وذلك على العكس من عملية الممارسة لوظائف هذه المؤسسات والتي تبدو في حاجة لاستمرار الإيرادات المنشئة لها في الاتفاق والتسامح حول أهدافها وألياتها وهذا ما لم يتحقق لأطراف الاتحاد . غير أن خبرة الاتحاد في هذه الفترة لا يجب أن تسمى عن رؤية عملية للمراجعة العقلية والتي قد تنتشر في أن ثم تتطرق في آخر حسب المعطيات الذاتية والبيئية لأطراف الاتحاد وهو الأمر الذي يدفعنا إلى تأمل خبرة السنوات الماضية على مستويين متميزين نوعاً .

**المستوى الأول :** سياسي يتعلق بمدى قدرة الاتحاد المغربي على تحقيق المعايير الأربعة لكفاءة النظم الإقليمية والتي يحددها هاتجتون بالتكيف ، والتكيف والتماسك والاستقلال .

وفي هذا السياق نؤكد على أن الاتحاد المغربي قد عجز حتى الآن عن عكس الإجماع القومي لأطرافه . حيث نلمس ضعفاً في التطبيق بين الأولويات الوطنية والمغربية إلى حد بعيد . فليبيا تجاهد في سبيل رفع الحظر المفروض عليها منذ إبريل ١٩٩٢م بينما تعكف الجزائر على أزمتها الداخلية ذات الصبغة الثقافية الأمنية والتي تخاطب هويتها المستقلية . بينما موريتانيا تعكف على محاولات تحديث نفسها وخاصة على الصعيد السياسي الذي لاقي بعض النجاح وإن استمر وجودها على هامش الاتحاد محدود الفعالية ، وربما كانت المغرب رغم مشكلة الصحراء بالإضافة إلى تونس الأكثر انشغالا بالتحرك صوب المستقبل سواء على صعيد الانشغال بالحوار المغربي - الأوروبي أو حتى بصيغ التعاون الشرق الأوسطي ومن هنا نتأكد حقيقة أن الاتحاد لم يتمكن حتى الآن من تحقيق شروط كالتماسك والاستقلال وإن كان قد حقق بعض شروط التكيف إزاء أزمة الخليج مثلاً أو شروط التقدم فيما نشأ أطرافه من مؤسسات . وهو الأمر الذي قد يسمح بالقول إجمالاً بأن الاتحاد لم يحقق شروط النظم الإقليمية حتى الآن .

**المستوى الثاني :** ثقافي يتعلق بالأسس المعرفية للإدراك السياسي المغربي وهي الأسس التي مثلت الدافع لنشأة هذا الاتحاد أصلاً . والتي تستمر في إلهامه

الآن ومستقبلاً وتدفعه نحو محاولة اكتمال لشروط لتحقيق السياسي كنظام إقليمي يخضع لمعايير محددة كما سلف الذكر .

إن تجاوز الاختلاف مثلاً حول أزمة الخليج ومحاولة للتعايش الجماعي في إطار الاتحاد رغم شعور بعض أطرافه بالمرارة حيال البعض الآخر لموقف أو آخر حيال للدخل أو الخارج ، واستمرار عملية التأسيس رغم الإحساس بالعدم الفعالية على أكثر من صعيد خاصة الاقتصادي ، كل ذلك إنما يعبر في الحقيقة عن إدراك ثقافي عميق بوحدة الهوية المغربية بما يمنح الأمل متجدداً في إمكانية تسييل حالة الجمود لصالح الانطلاق في المستقبل .

ويتفق هذا الإدراك الثقافي مع أعمق نظريات الانتماء الإقليمي واكتشافاتها التي تؤكد على أن " كل تجربة تواجه بعد فترة مجموعة من المشكلات والأزمات المفاجئة ويتوقف مصير التجربة على إرادة التكيف والنمو فإذا كانت الاستجابة لهذه المشكلات والأزمات إيجابية تقطع تجربة الانتماء الإقليمي خطوات كبيرة إلى الأمام . وتنكمش أو تصاب بالركود إذا فشل أطرافها في التكيف الإيجابي . والعلامة الإيجابية للتكيف هي استعداد أطراف التجربة للنظر إلى العلاقة بين قوة التجربة الانتمائية ، وسيادة أطرافها نظرة جديدة (٢٩) .

ولا شك أن خبرة السنوات الماضية من عمر الاتحاد لا تسمح بالقطع بوجود أو عدم وجود إرادة للنمو وإن وشيت بوجود إرادة للتكيف في حدود ما . ولذا فإن القول بعدم اكتمال شروط تحقق النظام الإقليمي بالمعنى السياسي لا يحول دون القول لأن الإقليم المغربي الكبير يعيش حالة مراجعة ثقافية على الأقل جوهراً إدراك الخصوصية المغربية على حساب التجانس العربي ، ويبقى متغير الزمن وحده كفيلاً وشاهداً للحكم على أفاق عملية للمراجعة هذه والتي لا شك في أنها - حين اكتمالها سياسياً - سوف تعد خصماً من للرصيد السياسي للنظام العربي قد تدفع نحو عملية تكليس إقليمي له لا بد وأنها سوف تؤدي لإضعافه .





## خاتمة : استشراف المستقبلات البديلة للنظام العربى

إزاء التحديات الأربعة الأساسية التى تطرحها اللحظة التاريخية يجد النظام العربى نفسه مدفوعاً للخروج من وضعية الركود الحالية إلى وضعية أخرى ربما كانت أكثر إيجابية وربما كانت على التقيض أكثر سلبية ولكنها فى غالب الأحوال ستكون أكثر ديناميكية لأنها ستحتوى على قدر من التحرك الاختيارى أو الجبرى فى هذا الاتجاه أو ذلك .

وبرغم أن الفكر السياسى العربى بطرح الآن عدة مداخل تبدو هامة لتفعيل الواقع العربى وتجاوز ركوده على سبيل المدخل الوظيفى للتكامل ، أو بإعادة طرح المدخل الشعبى الذى يجد له جذوراً تاريخية فى المشروع العربى عند قيامه عندما نادى به البعث فى صورة الدعوة لإنشاء جامعة أهلية تدعم وتساند أو توجه وتقوم الجامعة الرسمية فى حالتى الصواب والخطأ أو حتى فى التعويل لدى الجانب الأعظم فى الفكر السياسى العربى على مدخل الديمقراطية وحقوق الإنسان فى تحديث وتطوير الهياكل العربية وقيادة تطور المجتمعات العربية عن طريق ما تطلقه من طاقة إبداعية فى ظل ثقافة الحرية .

برغم هذه المداخل المطروحة وللهامة إلا أن متغير الزمن فى هذه اللحظة التاريخية ربما لا يسمح باكتمال طرح هذه المداخل أو أى منها وبالتالي فهو لن يسمح بنضوجها فى الواقع العربى منفردة إذ إنها روى تحتاج إلى عملية تشكل ثم تغفل فى مدى زمنى طويل نسبياً وحتى تؤتى ثمارها . فى الوقت الذى تتصاعد فيه مقولات الشرق أوسطية على وجه الخصوص وفى ظل انشغالات غير مركزية بالنظام العربى لدى منطقتى الخليج والمغرب العربيين ، ومع استمرار وضعية العزلة السياسية لأحد أقطاب النظام العربى .

وإزاء هذه الحقيقة الهامة فإن آليات تفاعل النظام العربى عبر أى من هذه المداخل مع التحديات الأربعة الأساسية سالفة الذكر سوف تمارس عملها تحت

ضبط عملية إعادة التشكيل الإقليمي. أى أن تفاعلات النظام سوف تسير خلال هذه الفترة المقبلة والتي يتراوح مداهما بين ١٠،٥ سنوات مثلاً فى طريق مزوج .  
المسار الأول ينحو نحو الإقليمية فى تجلياتها للمتباينة حول الشرق أوسطية .  
والمسار الثانى ينحو إلى تدعيم القومية بالقدر الذى يمكنه من التعامل من الطروحات الإقليمية بشروط أفضل وهو ما يستلزم إتمام هذا المنحى أو إتجاز قدر معقول من متطلباته فى زمن قياسي يسبق عملية إعادة التشكيل الإقليمي فى شتى تجلياتها ولعل الركود الطويل للنظام العربى يدفع إلى نوع من التشاؤم حيال تفاعلات المسار الثانى بما ينزع إلى القول بظبة وهيمنة المسار الأول إلا أن تلك الرؤية تبدو إشكالية نوعاً ما إذ إن الإحساس بحدة ووطأة تأثيرات تفاعلات المسار الأول قد تدفع نحو استنباط إرادة فعل ذاتية تقاومها وتحد من انهياراتها وتحقق للنظام ديناميكية ربما لم يكتسبها فى أى من فترات تفرده بمسارات التفاعل جميعاً وقبل مناوئة الإقليمية الشرق أوسطية للقومية العربية .

وبعيداً عن التشاؤم أو التفاؤل تبقى الحقيقة الأساسية وهى أن مستقبل النظام العربى ومدى فعاليته يبقى ناتجاً كمياً وكيفياً لتفاعلات متضادة يعكسها هذين المسارين معاً حيال التحديات الأربع الأساسية فعلى الصعيد الكمى ومن وجهة النظر القومية فإنه يمكن تصور هيمنة أى من المسارين على التفاعلات الخاصة بهذه التحديات بالحدود القصوى أو الدنيا لفاعلية النظام العربى حيال هذه التحديات حيث تعكس هيمنة المسار الأول الإقليمي درجة الفعالية الدنيا للنظام العربى ، بينما نعكس هيمنة المسار الثانى درجة فعاليته القصوى . وهو ما نحول بلورته فى إيجاز على صعيد التحديات الأربعة على النحو التالى :

١- تحدى الوضعية السياسية العراقية : ويثير ثلاثة مستويات من فعالية النظام العربى .

المستوى الأول يعكس درجة الفعالية الدنيا متمثلة فى عودة العراق إلى حلبة التفاعلات الإقليمية بإرادة دولية أو إقليمية تسعى لتوظيف القوة العراقية توظيفاً سلبياً

على حساب المصلحة القومية العربية في سياق التفاعلات الإقليمية الشرق أوسطية.

المستوى الثاني ويعكس درجة الفعالية المتوسطة متمثلة في عودة العراق إلى التفاعلات الإقليمية للشرق أوسطية عقب تنشيتها فعلياً وبطريقة تطويرية لا تعكس فعل إرادة دولية أو إقليمية أو قومية وهو ما يدفع نحو توظيف حيادى للقوة العراقية بطريقة ما .

المستوى الثالث ويعكس درجة الفعالية القصوى متمثلة في قدرة النظام على تحقيق المصلحة القومية وإعادة إجماع العراق في معادلاته السياسية بإرادة ذاتية تصدر عن المصلحة القومية خلال فترة قصيرة تسمح باكتمال عملية الإنعاج قبل بدء تنشيط تفاعلات السلام الإقليمية .

#### ٢- التحدى الثانى : تصاعد مقولات الشرق أوسطية :

ويثير هو الآخر ثلاثة مستويات لفعالية للنظام العربى إزاءه كما يلي :

المستوى الأول : ويعكس درجة الفعالية الدنيا متمثلة في تسليم النظام العربى بالمشروط بالمفهوم الإسرائيلى الذى يتحقق من خلاله مقولة النظام الإقليمى بتعبيراته السياسية والمؤسسية والقانونية برغم امتناع الشروط الثقافية ، وضعف الشروط السياسية مما يهدد بثلاثى النظام العربى .

المستوى الثانى : ويعكس درجة الفعالية المتوسطة متمثلة في الاستجابة المنضبطة للمفهوم الإسرائيلى حول التعاون الإقليمى . إدراكاً للتناقضات الثقافية ضد مفهوم النظام ، وقبلًا لإمكانية التفاعل الاقتصادى وهو ما يسمح ببلورة صيغة ما لسوق اقتصادية تسمح بتزايد التفاعلات الإقليمية ، ولكنها تسمح أيضاً باستمرار الهياكل القومية للنظام العربى تعمل عند حدودها الدنيا .

المستوى الثالث ويعكس درجة الفعالية القصوى متمثلة في قدرة النظام العربى على تكثيل قدراته ضد الاتساح الإقليمى استناداً إلى دوافع معينة كامنة في عملية التسوية ، أو إلى تكتيكات لطء ذاتية تسمح فقط بتجاوز أنماط التفاعل

المصراعية إلى أنماط تفاعل سلمية ثنائية أو جماعية في إطار استراتيجي لا يؤثر كثيراً على هيكل ، أو تفاعلات النظام العربي مستقبلاً .

٤،٣- التحديان للخصتان بالانشغال الإقليمي . الخليجي . والمغاربي وواقع الأمر أنهما يؤثران الاستجابات ذاتها حول المستويات الثلاث على النحو التالي :

المستوى الأول : ويعكس درجة الفعالية الدنيا متمثلة في اختلال التوازن الحالي بين النزعة القومية ، والنزعة الجهوية لصالح الأخيرة الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مركزية الانشغال القومي لدى الإقليمي الخليجي والمغاربي حيث يسعيان إلى تركيز تفاعلاتهما الجهوية ، وخفض تفاعلاتهما القومية .

المستوى الثاني : ويعكس درجة الفعالية المتوسطة متمثلة في استمرار المتوازن الحالي بين الخصوصية الجهوية ، والتجانس القومي لدى الإقليميين الخليجي ، والمغاربي مما يتجسد في استمرارية هيكل عمل مزدوجة جهوية وقومية تحتوي تفاعلاتهما .

المستوى الثالث : ويعكس درجة الفعالية القصوى متمثلة في تلامى قدرة النظام العربي على جذب اهتمام أطراف الإقليميين تجاه مركزه وتحقيق قدرأ مستزيداً من الانشغال القومي لديهما بما يدعم التجانس القومي ضد الخصوصية الجهوية .

وعلى الصعيد الكيفي يمكن بلورة نموذجين أساسيين يحتويان التحديات الأربع سالفة الذكر . النموذج الأول ويمكن تسميته بالنموذج للتطوري ويشمل تحدى الانشغالات الإقليمية الجهوية الخليجية والمغاربية والمقصود هنا بالتطوري أنه نشأ عن تراكم تدريجي في ركود النظام العربي دفع بعض الأقاليم ذات الانتماء المتمايز جهوياً إلى تدعيم هذا الانتماء بدفع عوامل موضوعية جغرافية وتاريخية من ناحية ، وتبعاً لسند قانوني تضمنته المادة التاسعة من ميثاق الجامعة العربية من ناحية أخرى .

ويثير هذا النموذج من التحديات مخاطر التقصص الإقليمي للنظام العربي

ويثير هذا النموذج من التحديات مخاطر التقلص الإقليمي للنظام العربي بدرجات متفاوتة الحدة حسب مستويات فعالية النظام إزاءه . أما النموذج الثاني فيمكن تسميته بالنموذج للتصادم ويشمل التحديين الآخرين وهما الوضعية العراقية، وتحدي الشرق أوسطية . والمقصود هنا بالتصادم أنه قد نشأ بطريقة مفاجئة نتيجة لوقوع أزمة بالنظام العربي ، أو حتى بتراكم سريع لتطورات حادة ذات تأثيرات عميقة تبلغ درجة الانقلاية أو للتصادمية مع التفاعلات الطبيعية الوئيدة والدارجة .

ويثير هذا النموذج مخاطر التقلص الوظيفي للنظام العربي بدرجات متفاوتة أيضاً حسب درجة فعالية النظام في التعامل معه . وهو يثير مخاطر التقلص الوظيفي لأنه يحمل تطورات تؤدي عند اكتمالها لنزع بعض الوظائف من جدول أعمال النظام قد تكون اقتصادية مرتتبة على السوق الشرق أوسطية مثلاً ، أو سياسية قائمة على مقولات النظام للشرق أوسطى أو أمنية مثلاً مرتتبة على الوضعية العراقية . وهكذا .

ومن خلال التفاعل الكمي والكيفي لهذين النموذجين من التحديات مع مستويات الفعالية التي سوف يمكسها النظام العربي في المدى القريب اقتراباً أو ابتعاداً عن الإقليمية أو القومية يتحدد على نحو ما التوجه العام لمسيرة النظام العربي حول بدائل أربع تعكس كل منها نوعاً من الروابط التي تجسد درجة ما من التكامل القومي على النحو التالي :

#### البديل الأول :

ويمكن تحول النظام العربي إلى مجرد رابطة ثقافية تحت وطأة تفاعل المسار الأسوأ الناجم عن حدود الفعالية الدنيا للنظام على الصعيد الكمي مع القضايا الأربع السالفة والتي تتوزع على نمونجي التحديات سواء التطوري المتعلق بالانشغال الاقليمي الخليجي ، المغاربي والذي يثير مخاطر التقلص الإقليمي للنظام، أو للتصادم المتعلق بالوضعية السياسية للعراقية ، أو تحدي الشرق أوسطية والذي يثير مخاطر التقلص الوظيفي للنظام . فعندما يتعامل النظام العربي

بالمستوى الأدنى من الفعالية مع التحديات الأربعة ، فإن مخاطر عديدة نشور منها رسوخ حالة من عدم الاكتراث الخليجي والمغاربي بالقضايا المركزية للنظام العربي وتحول اهتمام الإقليمين نحو قضاياهما الإقليمية مما يفقد للنظام أهم أطرافه وحيث يصعب صياغة انشغالات سياسية أو أمنية موحدة ، ومنها أيضاً تزايد عجز النظام العربي عن أداء بعض وظائفه الأمنية أو السياسية في ظل التحدي الأمني الذي يجسده استمرار للوضعية السياسية العراقية على هذا النحو المنعزل والجامد ، أو حتى باندماج العراق دولياً دونما اندماج في النظام العربي ، وأيضاً التحدي السياسي الذي يمثلته قيام نظام إقليمي شرق أوسطي ، أو لتحدي الاقتصادي الذي تمثلته السوق الشرق أوسطية . إذ أن تنامي هذه التحديات جميعاً يسلب النظام العربي وظائفه الأمنية والسياسية ، والاقتصادية ولا يبقى له سوى الوظيفة الثقافية حيث تصبح مؤسسات النظام الحالي أقرب إلى منتديات ثقافية تعكس فقط رابطة رمزية .

#### البديل الثاني :

ويعكس تحول النظام العربي إلى رابطة اقتصادية في ظل تفاعل المسار الأموي لحدود الفعالية الدنيا لدى النظام مع القضيتين اللتين تمثلان نموذج التحديات للتصادمي " للوضعية السياسية العراقية ، تحدي الشرق أوسطية " ولكن مع تفاعل المسار الأفضل للنلجم عن حدود الفعالية للقصى أو حتى المتوسطة مع القضيتين اللتين تمثلان نموذج التحديات التطوري " الانشغال الاقليمي الخليجي والمغاربي فهنا لا نشور مخاطر حالة عدم الاكتراث الخليجي ، والمغاربي بالقضايا المركزية للنظام فتبقى في مستواها الحالي أو تتحسن قليلاً ، ولكن تتعاطم المخاطر الأمنية الناجمة عن تحدي الوضعية السياسية العراقية واحتمالات توظيفها دولياً على حساب النظام العربي في حالة تصاعد تحدي الشرق الأوسطية بما لها من مخاطر سياسية تكمن فيها ذاتها ، أو مخاطر أمنية تكمن في ضغوطها على النظام العربي وفرازاتها السلبية على أدائه في القضايا الأخرى وعلى رأسها القضية العراقية . وفي هذا السياق نشور احتمالات تقلص كبيرة في الوظيفة الأمنية ثم السياسية للنظام إثر ذوبانه

بدرجات متفاوتة في أطر أوسع منه بينما تزدهر الروابط الاقتصادية دخله كجزء من التفاعلات الاقتصادية في الإطار للشرق أوسطى الأكثر ديناميكية عن الأوضاع العربية الراهنة .

#### البديل الثالث :

ويعكس بقاء النظام العربى كرابطة سياسية بالأساس ، وهو ما يحققه التفاعل العربى الإيجابى " المعمار الأفضل " مع نموذج التحديات التصادمى " العراق والشرق أوسطية " والتفاعل العربى السلبى " والمعمار الأسوء الناجم عن حدود الفعالية الدنيا " مع نموذج التحديات التطورى " الانشغال الإقليمى الخليجى ، والمغاربي حيث يكتسب النظام ديناميكية جديدة ناجمة عن قدرته على مواجهة تحدى الوضعية السياسية العراقية بإعادة إجماع العراق فى قضائه السياسى القومى ثم الدولى ، وأيضاً من قدرته على احتواء تفاعلات الشرق أوسطية دون خسائر كبيرة تهدد بنيانه عن طريق إبقائها عند مراحل للفعل الدنيا وحصرها فى النموذج الاستراتيجى لعلاقات السلام - حسبما تم بيقنه سلفاً - ولا شك أن هذه الديناميكية الجديدة سوف تدعم الوظيفة السياسية له ، وأيضاً الوظيفة الاقتصادية على نحو ما ، ولكن تبقى الانشغالات الإقليمية الخليجية والمغاربية حائلاً دون القدرة على صياغة استراتيجيات أمنية موحدة .

#### البديل الرابع :

ويعكس تطور النظام العربى فى الاتجاه القومى المنشود له ليجالوب دعوة القومية العربية التى تريده وترجوه رابطة شاملة أمنية وسياسية واقتصادية فضلاً عن كونه بالأساس تعبير عن الوحدة الثقافية والرمزية . ويتحقق هذا البديل حال نجاح النظام فى التعامل الإيجابى " بدرجة الفعالية القصوى حسب المعمار الأفضل " مع نموذج التحديات التطورى فيبقى على مركزية الانشغال القومى لدى الدول الخليجية ، والمغاربية رغم انشغالاتهما الإقليمية حيث تخضع الخصوصية الجهوية ليهما ، وتقوم على خدمة التكتل القومى . وأيضاً عند التعامل الإيجابى العربى

مع نموذج التحديات التصامى فيعيد إدماج العراق فى أبنيته تجاوزاً لعزالتها ، ويوقف تفاعلات التحدى الشرق أوسطى عند حدود النموذج الاستراتيجى الذى ينزع فقط التناقضات الصراعية ويسمح بحرية تبادل الاقتصادى وتفاعل سياسى سلمى دون إعادة هيكلة المنطقة العربية أو صياغة مؤسسات إقليمية ذات سمات قانونية وسياسية فيما يعكس مقولة السوق المشتركة أو مفهوم النظام الإقليمى الذى يعكس أقصى المخاطر على النظام العربى . وهكذا تتفاعل المتغيرات الإقليمية بالصراع والجدل مع الثوابت القومية كمياً وكيفياً فى سياق اللحظة التاريخية وبشرطها لتحديد مستقبل النظام .

ويرغم إستمرارية العوامل الدولية التى تعكسها الفرص والمخاطر التى تطرحها البيئة الدولية على نحو مستمر بشكل أو بآخر إلا أن مستقبل النظام العربى يبقى رهناً بالأساس بتفاعلات البيئة الإقليمية ، مع الطبيعة البنوية له ومدى قدرته على الاستمرار والتحدى والتى نرجو تصاعدها إلى الذروة فى مجابهة عميق التحديات والمخاطر الكامنة فى عقد التحول الطفرى والمشراف على لحظة تاريخية بالغة الدلالة على مشارف الألفية الثالثة .

تم بحمد الله



## قائمة الأسانيد

### هوامش الفصل الأول

- (١) د. محمد عابد الجابري ، الخطاب العربي المعاصر ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية - ١٩٩٢م . الفصل الأول .
- (٢) د. محمد عابد الجابري ، نفس المرجع . الفصل الأول .
- (٣) د. محمد عابد الجابري ، نفس المرجع . الفصل الثاني .
- (٤) د. محمد عابد الجابري ، نفس المرجع . الفصل الثاني .
- (٥) د. محمد عابد الجابري ، وجهة نظر نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٢م الفصل الثاني
- (٦) د. سعد الدين إبراهيم . نحو فهم ثقافي شامل للأقليات في الوطن العربي ورقة مقدمة إلى ندوة الأبعاد الثقافية لحقوق الإنسان في الوطن العربي . القاهرة ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ٢٢٠ - ٢٤/١١/١٩٩١م .
- (٧) د. محمد السيد سعيد ، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج سلسلة عالم المعرفة ، عدد ١٥٨ . فبراير ١٩٩٢م . ص ١٠١ .
- (٨) د. محمد عابد الجابري ، والخطاب العربي المعاصر ، مرجع سابق الفصل الثالث .
- (٩) د. سعد الدين إبراهيم ، الملل والنحل والأعراق ، هموم الأقليات في الوطن العربي مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، ١٩٩٤م الفصل الثاني .
- (١٠) د. سعد الدين إبراهيم . نفس المرجع ، الفصل التاسع .
- (١١) د. سعد الدين إبراهيم ، نفس المرجع ، الفصل العاشر .
- (١٢) صلاح سالم ، قمة تونس ، وقراءة في أداء الاتحاد المغاربي ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية عدد ١١٧ . ص ٢٠٠ .

## هوامش الفصل الثاني

- (١) د. نازلي معوض أحمد ، التصور المصري لأمن الخليج العربي بعد الحرب ، بحث مقدم إلى ندوة مصر وأمن الخليج بعد الحرب ببلو سلطان
- (٢) التقرير الاستراتيجي العربي ، ١٩٩٣م ، ص ١٨٩ .
- (٣) التقرير الاستراتيجي العربي ، ١٩٩٢م ، ص ١٩٩ .
- (٤) التقرير الاستراتيجي العربي ، ١٩٩٢م ، ص ١٩٧ .
- (٥) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٣ ، ص ١٨٧ .
- (٦) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٣ ، ص ١٨٣ .
- (٧) الأهرام ، الجريدة ، عدد ١١/٢٩/١٩٩٣م .
- (٨) وكالة أنباء الشرق الأوسط ، ١٣/١/١٩٩٤م .
- (٩) جريدة الأهرام ، ١٤/٩/١٩٩٤ .
- (١٠) وكالة أنباء الشرق الأوسط ١٤/١/١٩٩٤م .
- (١١) التقرير الاستراتيجي العربي ، ١٩٩٣م ص ١٨٧ .
- (١٢) جريدة الأهرام ، ٢٦/٨/١٩٩٣
- (١٣) الأحرار ٢/٩/١٩٩٤م .
- (١٤) التقرير الاستراتيجي العربي ، ١٩٩٣م ، ص ١٨٩ .
- (١٥) د. محمد عصفور ، أدوار جديدة رسمية وشعبية تؤديها جامعة الدول العربية ، مجلة شئون عربية ، عدد ١٣ مارس ١٩٨٢م . ص ٤٦ .
- (١٦) جلال فاروق الشريف ، للجامعة العربية ، دور يمكن أن تضطلع به ، شئون عربية ، عدد ١٣. مارس ١٩٨٢م . ص ١٠٦ .
- (١٧) جامعة الدول العربية ، محضر المؤتمر العربي للعلم . مطبعة فتحى سكر ص ٣-٨ .
- (١٨) د. نصيف حتى ، الظروف الدولية والإقليمية المحيطة بمحاولات تعديل الميثاق ، ندوة مستقبل جامعة الدول العربية ، مركز الدراسات السياسية

- والاستراتيجية بالأهرام . نوفمبر ١٩٩٤م . ص ١٠٠٩ .
- (١٩) د. أحمد عبد الوونيس شتا ، اتجاهات وموضوعات تطوير جامعة الدول العربية . بحث مقدم إلى ندوة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام نوفمبر ١٩٩٤م حول مستقبل الجامعة العربية . ص ٣٠٢ .
- (٢٠) السيد ياسين ، النظام التقاليفي العربي الجديد ، جريدة الأهرام ، في ١٩٩٥/٣/٢٣ .
- (٢١) د. علي الدين هلال وآخرون ، العرب والعالم ، سلسلة استشراف مستقبل العالم العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ١٩٨٨م ، ص ١١٤ .
- (٢٢) د. محمد عصفور ، أدوار جديدة رسمية وشعبية تؤديها جامعة الدول العربية ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .
- (٢٣) د. سلوى لبيب جامعة الدول العربية من ١٩٤٥م - ١٩٦٤م رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٧١م ص ٣٤٢ .
- (٢٤) مطاع الحصري ، العمل العربي المشترك في أربعة عقود . آراء مجلة شئون عربية ، عدد ٤١ ، مارس ١٩٨٥م ص ٦٣ .
- (٢٥) طاهر رضوان ، الوحدة العربية بين الأمل والواقعية ، مجلة شئون عربية ، عدد ١٣ ، مارس ١٩٨٢م . ص ٢١ .
- (٢٦) د. محمد نعمان جلال ، جامعة الدول العربية والتحديات المستقبلية سلسلة دراسات إستراتيجية ، عدد ٢٤ ، ١٩٩٤م ص ١١ ، ١٢ .
- (٢٧) طاهر رضوان ، الوحدة العربية بين الأمل والواقعية ، المصدر نفسه ، ص ١٦٢ .
- (٢٨) د. محمد نعمان جلال ، جامعة الدول العربية والتحديات المستقبلية ، المصدر نفسه ، ص ١٣ .
- (٢٩) د. نصيف حتى ، الظروف الدولية الإقليمية المحيطة بمحاولات تعديل الميثاق ، مرجع سابق ، ص ١٧ ، ١٨ .

(٣٠) عبد الحق زلزلة ، للدور الاقتصادي لجامعة الدول العربية ، محضر المؤتمر العربي للعام ، ص ٢٢٤ .

(٣١) د. محمد نعمان جلال ، المصدر نفسه ، ص ١٥ .

(٣٢) د. جميل مطر ، د. علي الدين هلال ، جامعة الدول العربية والنظام العربي

: طرح لإشكالات التطوير ، شؤون عربية ، عدد ٦٩ ، مارس ١٩٩٢م

ص ٧ .

(٣٣) السيد ياسين ، مقدمة التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٤م القاهرة

١٩٩٥م .

### هوامش الفصل الثالث

- (١) د. جميل مطر ، د. على الدين هلال ، النظام الإقليمي العربي . دراسة في العلاقات السياسية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ط٣ . ١٩٨٠م ص٥١، ٥٦ .
- (٢) د. محمد السيد سعيد ، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج ، سلسلة عالم المعرفة ، عدد ١٥٨ فبراير ١٩٩٢م ص٢٨ .
- (٣) د. محمد السيد سعيد ، نفس المرجع ، ص٢٩ .
- (٤) د. على الدين هلال وآخرون ، العرب والعالم ، مشروع إستشراف مستقبل العالم العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨م ص٩٢ .
- (٥) التقرير الاستراتيجي العربي . ١٩٨٩، ٨٨ . الجزء الخاص بالأزمة اللبنانية
- (٦) د. محمد السيد سعيد ، مرجع سابق ، ص١٥١ .
- (٧) د. محمد السيد سعيد ، نفس المرجع ، ص١٧٩ .
- (٨) د. نازلي معوض أحمد ، التصور المصري لأمن الخليج ، بحث مقدم إلى ندوة مصر وأمن الخليج بعد الحرب التي نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية بأبو سلطان بين ٢٧ - ٣٠ ديسمبر ١٩٩١م .
- (٩) د. محمد الميبد سعيد . مرجع سابق ، ص ١٧٩-١٨٠ .
- (١٠) لواء طه المجذوب ، الأهرام ، ١٠/٧/١٩٩٤م .
- (١١) لواء طه المجذوب ، الأهرام ، أزمة للعراق ، النظام والشعب والأمة ١٠/٧/١٩٩٤م .
- (١٢) د. محمد السيد سعيد ، مرجع سابق ص ١٨١ .
- (١٣) صلاح سالم ، الحياة اللندنية ، ٩/٨/١٩٩٤م .
- (١٤) صلاح سالم ، دراسة في تفاعلات السلام في الشرق الأوسط ، مجلة للقاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، عدد مارس ١٩٩٥م . ص ٨٢-١٠٠ .
- (١٥) صلاح سالم ، الاقتصاد والسياسة في ظل سلام الشرق الأوسط ، مجلة الأهرام الاقتصادي . عدد أول نوفمبر ١٩٩٣م . ص ٧٩ .

- (١٦) صلاح سالم ، مجلة للقاهرة ، مرجع سابق .
- (١٧) من التقرير الاستراتيجي العربي ، عدد ١٩٩٤م . ص ١٩٨ .
- (١٨) د. محمد السيد سعيد ، مرجع سابق ، ص ١٠٦-١٠٧ .
- (١٩) د. محمد السيد سعيد ، المرجع نفسه ، ص ١٠٨-١١٠ .
- (٢٠) وزير الخارجية القطري ، جريدة الاتحاد ، ٢٦/١٢/١٩٩٠م .
- (٢١) صلاح سالم ، مجلة عالم الاقتصاد ، بيروت ٢٧/٤/١٩٩٤م .
- (٢٢) جريدة أخبار الخليج ، ١٤/١٢/١٩٩٠م .
- (٢٣) د. محمد السيد سعيد ، مرجع سابق ، ص ١٤٥ .
- (٢٤) د. محمد السيد سعيد ، المرجع نفسه ، ص ١٠٢ .
- (٢٥) د. علي الدين هلال ، وجميل مطر ، للنظام الإقليمي العربي ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .
- (٢٦) د. محمد السيد سعيد ، الأزمة بين انقسام الرأي العام ووحدة الوجدان ، مجلة الدراسات الإعلامية ، عدد خاص ، رقم ٦٤ ، يوليو - سبتمبر . ١٩٩١م .
- (٢٧) د. محمد السيد سعيد ، مستقبل النظام العربي ، مرجع سابق ، ص ٩٩-١٠٢ .
- (٢٨) د. محمد السيد سعيد ، نفس المرجع ، ص ١٣٠ .

# فلسفة

رقم  
الصفحة

الموضوع

٩ ..... تصدير

## الفصل الأول

### تجليات العقل السياسي

١٣ ..... تقديم : ازدواجية المرجعية الثقافية

١٧ ..... أولاً : الفردية ، والشخصنة ، وثقافة الاستبداد

١٩ ..... ثانياً : العاطفية ، وغياب العقلانية الذرائعية

٢١ ..... ثالثاً : الاستنكيكية ، والجمود أو الدائرية

٣٤ ..... رابعاً : انعدام المرونة وغياب التسامح

خامساً : غياب الرؤى الاستراتيجية الشاملة لحساب الآنية

٣٦ ..... والجزئية

سادساً : القدرة المحدودة على التكيف الإيجابي ، وغلبة

٤١ ..... الدفاع السلبي على المبادرة الإيجابية

الموضوع	رقم الصفحة
سابعاً : استحضار الآخر في الخطاب السياسي العربي.....	٤٣
ثامناً : النظرة الأحادية للأشياء وفقدان أدب الاختلاف ....	٤٥
تعقيب : نحو رؤية متفائلة لأفاق التفكير السياسي العربي	٤٩

## الفصل الثاني

### تفاعلات الواقع العربي بعد حرب الخليج الثانية

تقديم : بين الاقتراق ومحولة الالتقاء .....	٥٣
أولاً : التفكك الجزئي لتحالفى أزمة - حرب الخليج .....	٥٥
ثانياً : استمرار العجز عن تحقيق المصالحة العربية .....	٦٢
ثالثاً : الجدل حول إمكانات واتجاهات تطوير الجامعة العربية .....	٧٤
رابعاً : التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي ....	٨٩

## الفصل الثالث

### التحديات الأساسية الراهنة للنظام العربي

تقديم : عن الخصوصية والتجانس ، وبنية النظام العربي	١٠٣
أولاً : تحدى الوضعية السياسية العراقية .....	١٠٧



رقم الصفحة	الموضوع
١٢٢	ثانياً : تحدى فكريات الشرق أوسطية .....
١٤٩	ثالثاً : الانشغال الإقليمي الخليجي .....
١٦٢	رابعاً : الانشغال الإقليمي المغاربي .....

### خاتمة

١٧٥	استشراف المستقبلات البديلة للنظام العربي
١٨٣	قائمة المراجع .....
١٨٩	الفهرس .....





## هذا الكتاب

لا تستطيع الأمم أن تعيش دون حلم ، ولا تستطيع أن تعيش فقط بالحلم ، فالانتحار أن تفقد أمة قدرتها على أن تحلم ، أو تتجمد قدرتها عند حدود الحلم ، فعندها لا يكون الحلم إلهاماً للفعل وإنما أيديولوجيا مقبنة للعجز . ولذا فالأهم العظيمة وحدها تستطيع أن تضبط موارد أحلامها على ساحات فعلها فتقارب بذلك بين حقيقتها والتاريخ .

والأمة العربية بلا شك واحدة من الأمم العظيمة في التاريخ امتلكت فيه عصرا ، وأهدته حضارة كبرى ، ولكن واقعها أخذ يضطرب وباتت تعاني من أزمة حلم إذ تراوح بين إسراف فيه مفرط وبين عجز عنه مزمن ، وفي كلتا الحالتين اختلت مواردها في الحلم عن قدرتها على الفعل فاعتريت حقيقتها عن التاريخ . وفي الحقبة المعاصرة حدث الاغتراب أكثر من مرة ، وأكثر من سبب .

في المرة الأولى للاختفاء خلف توازن صلد للقوى أطلق العنان للحلم وكبح جماح الفعل ، فلم يتحقق حلم الوحدة ، وفي المرة الثانية بالانتخادع بتوازن رخو للمصالح انطلق من رؤية مثالية لدور الفارس في التاريخ ولأن الفارس كان جامحا فقد كبح جماح الحلم والفعل معا ولم يتحقق السلام الموعود .

ولأن التاريخ لم ينته بعد كما يزعمون ، نؤمن بأن الحلم بالوحدة ، وبالسلام يبقى ممكنا ، أما قدرة الفعل فيهما فتبقى رهنا بالشرط التاريخي الذي يفرض على الأمة أن تخرج من حالة الاختباء ، وأن تتمرد على حالة الانتخادع ، وأن تكتل إراداتها خلف رواها وأن تفعل ذلك كله بإحساس مقاتل يحارب معركة المصير ، فهذه المعركة المقدسة هي الدعوة التحريرية لهذا الكتاب .

أحمد غريب